



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة -



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... / 2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

قياس أثر التخفيضات المتتالية للدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015

تحت إشراف:

- د. سمير ايت يحي

من إعداد الطالبين:

- صبرينة دريس

- نورالدين حسناوي

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة	الاسم و اللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	جنينة عمر
مشرفا و مقرا	أستاذ محاضر - أ-	سمير ايت يحي
مناقشا	استاذ مساعد - أ-	رمضان بطوري

السنة الجامعية: 2016/2017



التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة -



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... / 2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

قياس أثر التخفيضات المتتالية للدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015

تحت إشراف:

- د. سمير ايت يحي

من إعداد الطالبين:

- صبرينة دريس

- نورالدين حسناوي

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
جنيبة عمر	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
سمير ايت يحي	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا و مقرا
رمضان بطوري	أستاذ مساعد - أ -	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

كلمة شكر

الحمد لله ذي المعامد كلها أولها وآخرها، ظاهرها وباطنها،

جليها وخفيها.

الحمد لله حتى ترضى وإذا رضيته وبعد الرضا وعلى اللهم وسلم

وبارك على سيدنا محمد الحبيب المصطفى.

تم بعون الله وحمده إتمام هذه العمل المتواضع الذي نتقدم فيه بالشكر

الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجازته من قريب أو بعيد ونخص بذكر

الدكتور الفاضل

"د. سمير ايوب يحيى" الذي كان بحق نعم المؤطر فوق كل المقاييس لم

يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والتي كانت حافزا لنا لإتمام هذا

العمل المتواضع كما نسأل الله تعالى أن يوفقه لتقلد الدرجات العلاء في

مشواره العلمي.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة تبسة ونخص بذكر

الاستاذة اعضاء لجنة المناقشة د. عمر جنيبة، أ. رمضان بطويجي على تفضلهم

بإثراء هذا العمل.

وإلى كل

من علمنا حرفا، نسأل الله العلي القدير أن يوفقهم في مرادهم، وإلى كل

من سقط قلمنا سموا ولم نذكره نهدى له ثمرة جهدنا المتواضع هذا.

إهداء

الحمد لله والشكر لله على حسن توفيقه في اتمام هذا العمل المتواضع
الى..... من قال فيهما الله عز وجل "وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه و

بالوالدين احسانا "

الى..... من تعجز الكلمات عن وصفها فهي رمز الكفاح والعطاء، أطال الله
في عمرها.

الى..... من تاهت العبارات في مدح أبي رمز الصبر على الشدائد أطال
الله في عمره.

بها واحسانا

الى.... اركان سندي في الحياة اخوتي وأخواتي وفقهم الله في درب الحياة
احتراما وتقديرا

الى..... رفيقة دربي في الدراسة صبرينة دريس

عربون وفاء

الى..... كل الاحباب والاصدقاء و اساتذتي في كل مراحل الدراسة

الى كل من سقط قلمي سهوا ولم اذكرهم اهدي لهم ثمرة جهدي هذا

نورالدين

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الانبياء و المرسلين
اهدي هذا العمل الى:

من ربطني و انارت دربي و اعانتني بطولات و الدعوات، الى مصدر
الحنان و منبع الامان الى اعلى انسان في الوجود اهي الحبيبة
الى من عمل بك في سبيلي و علمني معنى العطاء و الكفاح و اوطني الى
ما عليه الان، الى مصدر قوتي و سندي و مثلي الاعلى ابي الحنون
الى من ارتكز لهم عند الشدائد اخوتي و اخواتي
الى من عمل معي بك بغية اتمام هذا العمل المتواضع الى صديق و رفيق
دربي نورالدين حسناوي

الى الاصدقاء و الزميلات الاعزاء

الى جميع اساتذة قسم العلوم الاقتصادية بصفة خاصة و اساتذة كلية العلوم
الاقتصادية خاصة و اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم
التسيير بصفة عامة

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية و نقود

دورة 2016-2017

صبرينة

الصفحة	الفهرس
	الاهداء
	الشكر
أ-ذ	فهرس المحتويات.....
ح	فهرس الجداول.....
خ	فهرس الاشكال.....
ذ	فهرس الملاحق.....
01	المقدمة العامة.....
33-7	الفصل الأول : الاطار النظري حول سعر الصرف
7	تقديم:.....
8	المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول سعر الصرف.....
8	المطلب الأول: مفهوم وأشكال سعر الصرف.....
8	1- مفهوم سعر الصرف.....
8	2- أشكال سعر الصرف.....
11	المطلب الثاني: خصائص وأهمية سعر الصرف.....
10	1- خصائص سعر الصرف.....
12	2- أهمية سعر الصرف.....
13	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.....
13	المطلب الاول: أنظمة سعر الصرف.....
13	1- أنظمة سعر الصرف الثابتة.....
13	2- أنظمة سعر الصرف المرنة.....
14	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
14	1- العوامل الاقتصادية.....
16	2- العوامل غير الاقتصادية.....

16	المبحث الثالث: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بالميزان التجاري.....
16	المطلب الاول: مفهوم الميزان التجاري ونظرية تعادل القوة الشرائية.....
16	1- مفهوم الميزان التجاري.....
17	2- نظرية تعادل القوة الشرائية.....
19	المطلب الثاني: منهج المرونات.....
19	1- فروض منهج المرونات.....
20	2- الصيغة الرياضية لمنهج المرونات.....
21	3- تقييم منهج المرونات.....
22	المطلب الثالث: منهج الاستيعاب.....
22	1- فروض منهج الاستيعاب.....
23	2- الصيغة الرياضية لمنهج الاستيعاب.....
24	3- تقييم منهج الاستيعاب.....
24	المبحث الرابع: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بحساب رأس المال.....
24	المطلب الاول: مفهوم حساب رأس المال.....
25	المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.....
25	1- تعادل معدلات الفائدة الاسمية.....
26	2- تعادل معدلات الفائدة الحقيقية.....
28	المطلب الثالث: منهج توازن المحفظة.....
29	المطلب الرابع: المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف.....
29	1- فروض المنهج النقدي.....
30	2- اقسام المنهج النقدي.....
33	خاتمة الفصل.....
-34	الفصل الثاني: تشريح لواقع وتطور الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
66	خلال الفترة من 1990 - 2015
34	تقديم.....

35	المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر ومعدل صرف الدينار
35	المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.....
35	1- المرحلة الاولى: من سنة 1964 - 1973.....
36	2- المرحلة الثانية: من سنة 1974 - 1986.....
38	3- المرحلة الثالثة: من سنة 1986 - 1987.....
39	4- المرحلة الرابعة: من سنة 1988 - 1994.....
39	5- المرحلة الخامسة: من سنة 1988 - 1994.....
40	6- مرحلة التجاذب السعري للصرف.....
41	7- مرحلة اصلاح نظام الصرف.....
42	المطلب الثاني: تطور معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015..
42	1- تطور معدل الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 1990 - 2015
46	2- تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي و الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015.
48	المبحث الثاني : تطور بعض المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015
48	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.....
50	1- الفترة الاولى: من سنة 1990 - 1994.....
50	2- الفترة الثانية: من سنة 1994 - 1998.....
50	3- الفترة الثالثة: منذ سنة 1998.....
51	المطلب الثاني: تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015..
51	1- تطور معدل اعادة الخصم خلال الفترة 1990 - 2015.....
52	2- تطور معدل السوق النقدي خلال الفترة 1990 - 2015.....
53	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية M ₂ في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.
55	1- المرحلة الاولى: من سنة 1990 - 1998.....

55	2- المرحلة الثانية: من سنة 1999 - 2015.....
56	المبحث الثالث: تطور بعض المتغيرات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2015 - 1990
56	المطلب الاول: تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.
57	1- الفترة الممتدة من سنة 1990 - 1999.....
58	2- الفترة الممتدة من سنة 2000 - 2015.....
58	المطلب الثاني: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو في الجزائر الفترة 2015 - 1990
59	1- تطور النمو ناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.....
60	2- تطور معدلات النمو خلال الفترة 1990 - 2015.....
61	المطلب الثالث: تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015...
62	1- الفترة الممتدة من سنة 1990 - 2000.....
62	2- الفترة الممتدة من سنة 2000 - 2015.....
64	المطلب الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.....
64	1- الفترة الممتدة من سنة 1990 - 2000.....
65	2- الفترة الممتدة من سنة 2001 - 2015.....
66	خلاصة الفصل.....
-67 100	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990 - 2015
67	تقديم.....
68	المبحث الاول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
68	المطلب الاول: تعريف، اسباب وأثار الانحدار الخطي المتعدد.....
68	1- تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
69	2- أسباب وأثار الانحدار الخطي المتعدد.....
69	المطلب الثاني: خطوات، فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....

69	1- خطوات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
71	2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
72	المطلب الثالث: تقدير معالم وتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
73	1- تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
74	2- اختبار الفرضيات لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
74	3- معامل التحديد.....
74	4- معامل الارتباط الخطي.....
74	5- تحليل جدول التباين.....
75	6- اختبار صلاحية النموذج الكلية.....
75	7- حساب قيمة P-Value.....
76	المطلب الرابع: مشاكل الانحدار الخطي المتعدد وكيفية معالجته.....
76	1- مشاكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
76	1.1- مشاكل الارتباط الذاتي.....
79	2.1- عدم تجانس تباين الاخطاء.....
82	المبحث الثاني: المعالجة الاحصائية للنموذج الاول و تحليله اقتصاديا.....
83	المطلب الاول: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
84	المطلب الثاني: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
84	1- تقدير النموذج.....
85	2- تقييم النموذج الاول.....
86	المطلب الثالث: دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد وتحليل النموذج اقتصاديا.....
86	1- مشاكل الارتباط الخطي المتعدد.....
89	2- التحليل الاقتصادي.....
91	المبحث الثالث: المعالجة الاحصائية للنموذج الثاني وتحليله اقتصاديا.....
92	المطلب الاول: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
94	المطلب الثاني: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....

94	1- تقدير النموذج.....
95	2- تقييم النموذج.....
96	المطلب الثالث: دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد وتحليل النموذج اقتصاديا.....
96	1- دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد.....
98	2- التحليل الاقتصادي.....
100	خاتمة الفصل.....
101	خاتمة عامة.....
105	قائمة المراجع.....
111	قائمة الملاحق.....
117	الملخص.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم الجدول
38	تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1970-1987	(01)
40	تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1994-1999	(02)
43	تطور معدل سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 1990-2015	(03)
47	تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي والفعلي الحقيقي لدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2015	(04)
49	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(05)
51	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(06)
52	تطور معدل السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(07)
54	تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(08)
57	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(09)
59	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو في الجزائر 1990-2015	(10)
61	تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(11)
64	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(12)
85	تقدير نموذج انحدار الخطي المتعدد الاول	(13)
91	تطور متوسط سعر البرنت و رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1990-2015	(14)
94	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الثاني	(15)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم الشكل
43	تطور معدل سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 1990 - 2015	(1-3)
47	تطور معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي و الحقيقي لدينار الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015	(1-4)
49	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-5)
51	تطور معدل اعادة الخصم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-6)
53	تطور معدل السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-7)
54	تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-8)
57	تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-9)
59	تطور معدلات النمو الحقيقية للجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-10)
61	تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990 - 2015	(1-11)
64	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(1-12)
78	مناطق القبول والرفض لاختبار درين واتسون	(13)
88	اختبار Jarque Bera للنموذج الاول	(16)
93	تطور معدل سعر البرنت (متوسط سعر البرميل) خلال الفترة 1990 - 2015	(18)
93	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(19)
97	اختبار Jarque Bera للنموذج الثاني	(20)

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم الملحق
111	تطور معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة من 1990 - 2015	(01)
-112 113	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990 - 2015	(02)، (03)
114	تطور المتوسط السنوي لسعر البترول ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	(04)
115	جدول فيشر	(05)

مقدمة عامة

لم تعد جل اقتصاديات العالم تعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي، لذا أصبحت للعلاقات الاقتصادية الدولية دورا هاما في ربط اقتصاديات هذه الدول، حيث تنطوي هذه العلاقات الاقتصادية الدولية على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، ويلعب سعر الصرف دورا كبيرا في هذه المعاملات، كونه يؤثر على حجم التجارة الخارجية، وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد احتل سعر الصرف حيزا كبيرا بين الدراسات الاقتصادية، ويرجع ذلك لدوره الاستراتيجي الذي يقوم به، فهو يعتبر من اهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطات النقدية السيطرة عليها للتحكم في الاقتصاد الداخلي او الخارجي، وذلك من خلال التحكم في معدل التضخم، وتحسين وضعية ميزان التجاري ومعالجة الاختلالات الكامنة في ميزان المدفوعات لتلك الدول، وهذا كهدف رئيسي لسياسة سعر الصرف.

يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من المواضيع التي تحظى بأهمية على الصعيد الدولي، ومنها الدول النامية التي هي بالخصوص تعاني اكثر من هذه التخفيضات المتكررة في قيمة عملاتها، والاثار المترتبة عنها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي، ويرجع هذا السبب الى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام، وقد جاءت العديد من النظريات والمناهج التي تفسر ذلك التخفيض واثره على الاقتصاد، كنظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية معدلات الفائدة، والمناهج منها منهج المرونات والاستيعاب والنقدي وغيرها.

اولا- مشكلة البحث:

ان الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، والحفاظ على استقرارها النقدي بشكل خاص، كأحد اهم الشروط لتحقيق استقرار لقيمة عملتها المحلية، حيث شهد الدينار الجزائري منذ الثمانينات من القرن العشرين تحولات هامة ادت به الى التدهور التدريجي نتيجة لازمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد، وكانت اهم تلك التخفيضات هي التي جرت في التسعينيات بفعل العديد من السياسات المطبقة كسياسة التعديل الهيكلي لمعالجة ارتفاع معدل التضخم وعجز في رصيد ميزان التجاري اللذان كانا يعاني منهما اقتصاد الوطني آنذاك، ومع الازمات التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الوطني ظل الدينار يعاني من تخفيضات مستمرة مع مر السنين، وكانت اثاره واضحة على مستوى المتغيرات النقدية والحقيقية، ومع تدهور في اسعار المحروقات، ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي العديد من المرات ادى ذلك في دخول الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية من التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، وهذا بهدف تقليص او تقريب بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية له،

وتوالى التخفيضات لدينار فمنا ما هو معلن ومنها ما هو خفي، الامر الذي دعى الجزائر لتبني نظام صرف معوم مدار جديد قصد الخروج من مشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

ثانيا- اهمية البحث:

تتجلى في هذا البحث أهمية بالغة من خلال:

- تكمن اهمية سعر الصرف في انه ركيزة اي اقتصاد على العموم، وتتجسد في القوة التي تحملها العملة الوطنية ومدى استقرارها، حيث ان انعكاساتها سوف تؤثر مباشرة على الاقتصاد المحلي.
- تبرز ايضا اهميته في ان سعر الصرف يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية (النقدية والحقيقية)، وعلى ميزان المدفوعات، وعلى التوازنات الداخلية والخارجية بشكل عام.
- يعتبر اداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الاخرى.
- يعد سعر الصرف المرآة العاكسة لمدى قدرة وتنافسية البلد فهو مؤشر عام لمدى ازدهار الاقتصاد وتطوره.

ثالثا- أهداف البحث:

يتفرع من هذا البحث هدف عام واهداف جزئية.

- اما الهدف العام من البحث هو محاولة معرفة اثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة.
- اما الاهداف الجزئية فتمثلت فيما يلي:

- 1- التطرق لاهم مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري من ثابت الى معوم مدار وكذا تطور معدل صرف الدينار.
- 2- التطرق الى تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.
- 3- دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية.
- 4- ايجاد حل لمشكلة التخفيضات المتتالية لدينار الجزائري، والعمل على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

رابعا- أدبيات البحث:

ان التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار، واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، اخذت حيز من الادبيات ذات صلة فيما بينها، حيث تم دراسة هذا البحث من عدة جوانب، كل حسب ما اقتضت به الحاجة، وذلك لمعرفة مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار على الاقتصاد الوطني، والوصول الى تحقيق استقرار نقدي واقتصادي ويمكن الاستشهاد أهمها:

✓ دراسة لسمير ايت يحي الموسومة ب: التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، سنة 2013-2014، حيث تهدف الدراسة الى ايجاد او اختيار نظام صرف ملائم للجزائر، وذا اهمية بالغة، ومن الاولويات في رسم وتطبيق السياسة الاقتصادية خاصة بعد انتقالها من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد حر، فالهدف العام من هذه الدراسة هو محاولة ايجاد نظام صرف لدينار الجزائري الذي يتلاءم واداء الاقتصاد الوطني معتمد في ذلك على معايير اختيار نظام صرف من خلال: التنافسية السعرية، الانفتاح الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية،.....، وهذا في ظل محيط نقدي دولي تغلب عليه صفة عدم الاستقرار.

✓ دراسة صحراوي سعيد الموسومة ب: محددات سعر الصرف في الجزائر، سنة 2009-2010، تهدف هذه الدراسة الى توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف، كذا توضيح ما اذا كان سعر صرف الدينار يتحدد على اساس مستويات المحلية والاجنبية للأسعار، والمترجم ذلك في وجود او عدم وجود علاقة طويلة بين سعر الصرف ومؤشر اسعار الاستهلاك.

✓ حنان لعروف و الموسومة ب: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، سنة 2004-2005، تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات اسعار الصرف والتوازن الخارجي خاصة على الحساب الخارجي، والقاء الضوء على الاثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة كالجزائر.

✓ بريري محمد امين و الموسومة ب: الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، سنة 2010-2011، وتهدف الدراسة الى ايجاد نظام صرف يتماشى مع التحديات التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية من اجل تحقيق استقرار لكافة المؤشرات الاقتصادية.

خامسا- تساؤلات البحث:

في خضم هذا السياق، وبعد الاطلاع على اهمية القيام بهذا البحث، والتعرف على الاهداف التي يسعى للوصول اليها، بالإضافة الى اهم الدراسات السابقة التي تم التطرق اليها يتم ابراز معالم اشكالية البحث وفق سياق نظري تحليلي من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

" ما مدى اثار التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري خلال

الفترة من 1990 الى غاية 2015 ؟"

ومن اجل الاحاطة بالتساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة الدينار وتقلبات معدلات التضخم كاهم متغير نقدي للاقتصاد الجزائري؟.

- ماهي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار على رصيد الميزان التجاري كاهم متغير حقيقي للاقتصاد الجزائري؟.

سادسا- الفرضيات:

على ضوء ما تم تناوله سابقا يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤثر التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري.

ينتفع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الجزئية التالية:

- توجد علاقة بين تخفيض قيمة الدينار و تقلبات معدلات التضخم كاهم متغير نقدي في الاقتصاد الجزائري.

- دعمت سياسة الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار معالجة الاختلالات الموجودة في الميزان التجاري الجزائري.

سابعا- حدود البحث:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في اطار العام للبحث وضبطه، بهدف الاقتراب من

الموضوعية، وتسهيل الوصول الى استنتاجات منطقية وواقعية، وذلك من خلال البعدين التاليين:

- **البعد المكاني:** الجزائر هي المكان الذي تم اختياره لدراسة اثر التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية بحكم ان الجزائر تعاني من تدهور مستمر في قيمة عملتها مقارنة بباقي الدول.

- **البعد الزمني:** تم تحديد الفترة من 1990- 2015 للدراسة وهذا من منطلق حصر اهم التخفيضات التي مست الدينار الجزائري واثرها على الاقتصاد، والتحويلات الحاصلة في نظام صرف الجزائر في فترة محل الدراسة، ولقد تم اختيار هذه الفترة نظرا لدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق من جهة، وتوالي التخفيضات بشكل واضح للدينار خلال هذه الفترة من جهة اخرى.

ثامنا- مناهج البحث و ادوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل فصل من فصول الموضوع وهي:

- **المنهج الوصفي:** لاستيعاب الجانب النظري للبحث، وكذا التعرض للجوانب المتعلقة بأسعار الصرف، بالإضافة الى وصف الانظمة والنظريات والمناهج التي تناولت سعر الصرف وفسرته.

- **المنهج التحليلي:** وهذا بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث، وذلك بتحليل الموضوع من خلال احصائيات رقمية، وكذا تحليل اثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية (النقدية و الحقيقية) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

وقد استخدم في ذلك اداة **التحليل القياسي** الذي يسمح بتحليل واختيار العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك كمتغير تابع، وكل من معدل صرف الفعلي الاسمي ومعدل السوق النقدي كمتغيرات مستقلة، وهذا في النموذج الاول، اما النموذج الثاني يعبر عن العلاقة الخطية بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وكل من سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار وسعر البرنت (متوسط سعر برمبل النفط) كمتغيرات مستقلة، وذلك باتباع اساليب احصائية لتقديرهما والاستعانة بمعطيات احصائية لكل المتغيرات الداخلة في النموذجين.

تاسعا- اسباب اختيار البحث:

يعتبر موضوع اختيار قياس اثر التخفيضات المتتالية لدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر موضوع له اهمية بالغة لما يترك من اثر سواء في الجانب الداخلي او الخارجي للاقتصاد بشكل عام، مما لا شك فيه ان كل باحث له اسبابه ودوافعه جعلته متمسكا بموضوع بحثه منها:

- **الاسباب الذاتية:** تتمثل في ميولات الباحث او الرغبة في الخوض في مثل هذه المواضيع العلمية.
- **الاسباب الموضوعية:** تتمثل في ايجاد حل لمعضلة تدهور قيمة الدينار يوما بعد يوم وبشكل ملفت وسريع وهو ما يشغل تفكير العديد من الباحثين اليوم.

عشرا- تقسيم البحث:

بناء على الفرضية الرئيسية السابقة، ورغبة في تحقيق الهدف العام من الدراسة، تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول، حيث في الفصل الاول سوف يتم التطرق الى كل ما يتعلق بسعر الصرف نظريا من مفاهيم اساسية حول سعر الصرف، وانظمتها سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، والمناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بالميزان التجاري وحساب راس المال، اما عن الفصل الثاني فسوف يتم التطرق الى تشريح واقع الدينار وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بعرض تطور نظام الصرف في الجزائر ومعدل صرف الدينار، وتطور بعض المتغيرات النقدية والحقيقية في الجزائر، اما في الفصل الثالث فهو دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية وسيتم التطرق الى النموذج الانحدار الخطي المتعدد المعتمد نظريا، واعتماده في تقدير نموذجين واختبارهما احصائيا، والتعرف على اهم المشاكل القياسية التي قد تؤثر على

صلاحية النموذج الخطي المتعدد، وبعدها يتم التحليل الاقتصادي بما يتوافق مع الواقع والنظريات الاقتصادية.

حادي عشر- صعوبات البحث:

كأي بحث علمي واكاديمي لا يخلو من صعوبات تواجه الباحث خلال جميع اطوار بحثه، ولعل اهم الصعوبات ما يلي:

- صعوبة الموضوع في حد ذاته.
- تضارب الاحصائيات فيما بينها من مصدر الى اخر خاصة: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية الجزائرية، صندوق النقد الدولي.
- عدم التطرق الى الموضوع في دراسات سابقة بشكل كبير .
- ضيق الوقت المسموح للإتمام هذه الدراسة.

الفصل الاول: الإطار النظري حول سعر الصرف

تقديم

سعر الصرف احد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية، حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية، فالتعامل مع العالم الخارجي ينتج عنه حقوق أو التزامات يجب تسويتها، ونظرا لتباين وسائل الدفع من دولة الى اخرى، وجب على اطراف العمليات الاقتصادية الدولية البحث عن وسيلة تسهل عملية تبادل العملات فيما بين الدول، والتي تتم وفق معدل يتحدد إما وفق العرض والطلب، وإما بتدخل السلطات النقدية حسب النظام الصرف المتبع في تلك الدولة، وجاءت أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات، وتبرز أهميته في حاجة الاقتصاد المحلي للبلد الى العملات الاجنبية، ولسعر الصرف أنظمة تسييره، وعوامل تؤثر فيه، ومناهج ونظريات تفسره، وعليه تم تقسيم الفصل الاول الى أربعة مباحث وهي:

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بالميزان التجاري.

المبحث الرابع: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بحساب رأس المال.

المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول سعر الصرف

سعر الصرف هو وسيلة أو أداة ربط بين جميع اقتصاديات الدول، وله فعالية واهمية كبرى تنعكس على الاقتصاد الدول، وسيتم في هذا المبحث التطرق الى المفاهيم الاساسية حول سعر الصرف.

المطلب الاول: مفهوم واشكال سعر الصرف

سيتم التطرق في هذا المطلب الى كل من مفهوم وكذا أشكال سعر الصرف.

1- مفهوم سعر الصرف:

- لتوضيح مفهوم سعر الصرف سيتم ذكر عدة تعاريف التي تعني في مجملها مفهوماً واحداً.
 - ❖ يعرف سعر الصرف على انه ذلك العدد من وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي.¹
 - ❖ يعرف كذلك بانه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الاخرى تعتبر ثمنها لها.²
 - ❖ يعرف ايضاً سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة اخرى.³
- من خلال ما سبق من تعدد تعاريف سعر الصرف واختلافها، الا ان جوهرها واحد وجد متقاربة، وسعر الصرف يبقى الواجهة أو المرأة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات للبلد.

2- أشكال سعر الصرف:

لسعر الصرف اشكالا عديدة حسب القدرة التنافسية بين الدول وطبيعة النظام والاقتصاد المتبع فيه، ويمكن تحديد اشكال سعر الصرف كآتي:

- 1-2- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد اخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف إسمي رسمي يتم التعامل به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف موازيا، ويتم العمل به في الاسواق الموازية، وبالتالي يوجد أكثر

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان مدفوعات، دار البازوري، عمان، 2011، ص 15

² لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2011، ص 120

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 44.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

من سعر صرف إسمي لنفس العملة في نفس الوقت.¹ ، وأن السعر الصرف الاسمي الرسمي هو السعر المعمول به في المبادلات الرسمية، ويعتمد على اسعار معلنة بالفعل، اما سعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية، ويخضع لقوى العرض والطلب، ويكون غير ثابت، وغير معلن رسميا.²

2-2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها الى الاسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة.³ ويعرف ايضا على أنه وحدات من السلع الاجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار انه يأخذ تقلبات التي تطرا على الاسعار الاجنبية وربطها بمستوى العام للأسعار المحلية، وبالتالي يعكس القدرة على المنافسة، وهو يفيد المعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.⁴ ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$e = E \left(\frac{P^*}{P} \right)$$

حيث: e معدل الصرف الحقيقي، E معدل الصرف الاسمي (عدد الوحدات مقابل وحدة واحدة اجنبية)،

P الرقم القياسي للأسعار المحلية، P^* الرقم القياسي للأسعار الاجنبية.

وعليه فان معدل الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجح بمستويات الاسعار النسبية، والذي يعتمد اساسا على نظرية تعادل القوة الشرائية.⁵

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.⁶

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.
² مصطفى بن شلاط، اثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المركز الجامعي بشار، 2005-2006، ص 3
³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء، عمان، 2011، ص 27.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104.
⁵ سمير ايت يحي، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 121.

⁶ Peyrard Josette, "risque de change", librairie vuibert – paris - 1986, p: 70.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

2-3- سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا، أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، ويقاس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة¹.

وينقسم سعر الصرف الفعلي الى سعر الصرف الفعلي الاسمي والفعلي الحقيقي.

2-3-1- سعر الصرف الفعلي الاسمي: يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن المؤشر الذي يقاس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية:

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_0^p)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^p)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث: $TCNE$ سعر الصرف الفعلي الاسمي،

(e_0^{pr}) ، (e_t^{pr}) : سعر الصرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والاسعار على التوالي،

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي في سنة القياس مقارنة بسنة الاساس،

e_0^p ، e_t^p : سعر الصرف البلد P مقارنة بعملة ما في سنة القياس t ، او سنة الاساس،

e_0^r ، e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بعملة ما في سنة القياس وسنة الاساس،

x_0^p : قيمة الصادرات الى الدولة P في سنة الاساس والمقومة بعملتها في حساب مؤشر لاسبير.

Z_p : حصة الدولة من اجمالي الصادرات المقومة بعملتها².

2-3-2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الاجنبية، أي القدرة الشرائية النسبية في الدولتين، او على اساس الاسعار النسبية لسلع التبادل¹، ويمكن قياسه من خلال العلاقة التالية²:

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 76.
² عبدالمجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 105-106.

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P(e^{pr})_t / X_0^P(e^{pr})_0}{(P_0^P / P_0^r) / (P_t^P / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_P \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(P_t^P / P_t^r)}{(P_0^P / P_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_P IRRER_{PR} \times 100$$

· $TCRE$: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، P_0^P, P_t^P : مؤشر اسعار الدولة P في سنتي القياس والاساس على التوالي، P_0^r, P_t^r : مؤشر الاسعار المحلية في سنتي القياس والاساس على التوالي، $IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي مع تطور اسعاره مقارنة بمؤشر الاسعار المحلية،

المطلب الثاني: خصائص و أهمية سعر الصرف

سيتم التطرق في هذا المطلب الى كل من خصائص واهمية سعر الصرف على التوالي.

1- خصائص سعر الصرف: يتصف سعر الصرف بعدد من الخصائص والمميزات منها:

1-1- تسوية المدفوعات الدولية: وهي من أهم خصائص سعر الصرف في السوق، إذ يتم تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (سلع وخدمات)، اضافة الى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها كالقروض والاستثمارات وغيرها، كذلك يحتاج السياح الى العملات الاجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة، ويقوم بتسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة * التي قد تكون ثنائية او متعددة الاطراف، او عن طريق طرق اخرى عديدة³.

1-2- التحكم: هي عملية الاستفاد من وجود فروق في الاسعار بين العملات في اسواق الصرف المختلفة وهدفها تحقيق الربح⁴، وهذه العملية تحدث بشكل مستمر طالما كانت هناك فروق في سعر صرفها بين الاسواق، والوظيفة الاساسية لعملية التحكم هي تضيق الفروقات في الاسعار زمانيا ومكانيا، فيتحقق للعملة في مختلف الاسواق اسعار ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا، فيؤدي الى استقرار سعر صرفها تحت ما يسمى قانون العرض والطلب⁵، ولهذه الخاصية انواع تتعلق بتبادل العملات سيتم ذكرها باختصار كما يلي:

¹ بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 23، ص 03

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106-107.

³ دريد كمال ال شبيب، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الاردن، 2011، ص 30.

المقاصة* هي عملية تسوية قيود او التزامات بين البنوك عن طريق البنك المركزي، *التحكم ويقصد به المراجعة

⁴ محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 218.

⁵ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 38.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

أ- عمليات التحكيم المباشرة: هي عملية التي تتولد نتيجة المقارنة بين سعر العملة المعينة بدلالة عملة اخرى في مركزين ماليين مختلفين.

ب- عمليات التحكيم غير المباشرة: هذا النوع من الترحيح يظهر بتواجد ثلاث عملات، حيث لا يكون احدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة احدى العملتين الأخرتين، لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة، أي وجود عملة وسيطة بين العملتين تقوم بعملية المراجعة غير المباشرة بينهما¹.

ج- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة: هذا النوع من التحكيم ينشأ عندما يكون هناك فروقات في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين².

1-3- المضاربة: تكون من اجل تحقيق اقصى ربح ممكن، حيث يراهن المضارب على تقلبات الاسعار، ويضع نفسه في مركز مكشوف، حيث يهتم فقط بان يستفيد من امكانية حدوث تغيرات في السعر الاجل لإحدى العملات على مر الزمن، أي انه يقبل على الخطر عمدا³، ويكون التعرض لأخطار الصرف مباشر، ويطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود، وبالانخفاض مضارب على الهبوط.

1-4- التغطية: يعتمد عليها في الاسواق الصرف الآجلة، وسيلة للحماية من الاخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل، ونجد ان كثير من معاملات الصرف الاجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات او تحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية، لذلك يتعرض المتعاملون الى خطر تغير السعر العاجل، اذ بقوا في مركز مكشوف للحقوق الجارية صافية او التزامات جارية صافية لعملة اجنبية، ويمكن ازالة هذه المخاطر عن طريق البيع او الشراء الاجل لحصيلة الصرف الاجنبي المتوقعة⁴.

2- أهمية سعر الصرف⁵:

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري او استثماري، ويستخدم كمؤشر على تنافسية البلد، ويحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن ان يستخدم كهدف او اداة او ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف لتخفيض معدلات التضخم ، وهذا ما يتلاءم مع اهداف السياسة النقدية.

¹ محمد يونس، المرجع السابق ص 219.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص102.

³ كامل بكري، التمويل الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1994، ص52.

⁴ Jean Bourget ,Arcangelo Figluizzi, Yves zenou op.cit, p41

⁵ زهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1993- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007، ص 03.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

- يؤدي ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية الى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة لتصدير، وانخفاض اسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا، وترتفع اسعار السلع المستوردة .

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه

مر سعر الصرف بالعديد من التطورات التي ساهمت في نشوء انظمة له تتحكم فيه، وسيتم شرح أنظمة سعر الصرف وكذا العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الاول: أنظمة سعر الصرف.

يقصد بنظام سعر الصرف بصفة عامة هو مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين في السوق الصرف الاجنبي.

1- انظمة سعر الصرف الثابتة:

يقصد بأنظمة اسعار الصرف الثابتة تلك الانظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، او تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق، كما ان عملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها¹.

في ظل هذه الانظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة الى²:

أ- **عملة واحدة:** تتميز بمواصفات معينة كقوة والاستقرار، وفي هذا الاطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها الى تلك العملة دون احداث تغيير، الا في بعض الحالات الاستثنائية.

ب- **سلة من العملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الاساسيين، او العملات المكونة لوحدة حقوق السحب، او الربط حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا.

ج- **ضمن هوامش محددة:** يتعلق التثبيت بعملة واحدة او سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

2- انظمة سعر الصرف المرنة:

يقصد بأنظمة اسعار الصرف المرنة تلك الانظمة التي تكون فيها معدلات الصرف عائمة، تحدد وفقا للعرض والطلب في سوق الصرف³، وتتميز هذه الانظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على اساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد، مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وعلى ضوءها

¹ عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات-، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الاردن، 2011، ص161.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 115- 116.

³ عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 136.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بتعديل اسعار صرفها، وفي ظل هذه الانظمة يتم تعويم سعر صرف العملة الى:¹

أ- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات النقدية بتعديل اسعار صرفها بتواتر على اساس مستوى الاحتياطي من العملات الاجنبية والذهب، وعلى اساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة ان تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق (العرض والطلب)، ويسمح التعويم السياسات الاقتصادية الاخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فان تعويم العملات يسمح السلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها ان تتكيف مع الاوضاع السائدة لا ان تشكل قيودا.

وقد تعددت التصنيفات ومنهم من صنفها الى تسعة اصناف لفرنكل سنة 1999 كمجال يمتد من التثبيت الى التعويم، ومنهم كذلك من صنفها انظمة ثابتة، ووسيطه، ومرنة، لكن في الحقيقة ان جوهرها واحد في ان انظمة سعر الصرف قد تطورت مواكبة مع الزمن، واقتصاد البلد المعني.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

توجد العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف وحركته، وتقلباته، ومنها ما هو اقتصادي وغير اقتصادي، وسيتم التطرق اليها:

1. العوامل الاقتصادية:

1.1- تغير الاسعار النسبية: يؤدي انخفاض الاسعار النسبية في الدول الى زيادة صادرات ذلك البلد، ومن ثم يؤدي الى زيادة الطلب على عملة البلد، مع بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في أسعار الصرف ثابتة، فان زيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي الى رفع قيمة عملة ذلك البلد، او زيادة سعر صرفها مقابل العملات النقدية الاخرى، والعكس يكون صحيح، اذا ارتفعت الاسعار في احدى البلدان، فان الطلب على منتجات ذلك البلد تنخفض، ومن ثم ينخفض الطلب على عملة البلد، الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة لذلك البلد او سعر صرفها.

2.1- حركة رؤوس الاموال: تؤثر حركة رؤوس الاموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الاخرى، اذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لراس المال، وتنخفض قيمة العملة بالنسبة لدولة المصدر لراس المال، وبناء على ذلك فان تغيير حركة رؤوس الاموال يؤدي الى تغيير سعر صرف العملات النقدية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

3.1- التغيرات الهيكلية: تؤدي التغيرات الهيكلية وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الانتاجي في دولة ما، الى تغير سعر صرف عملتها النقدية، فاذا استخدمت الدولة وسائل تكنولوجيا حديثة في مجال الانتاج، فإنها تتمكن من زيادة انتاجيتها الى الحد الذي يؤدي الى انخفاض اسعار منتجاتها تدريجيا بسبب هذه الزيادة، ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الاخرى، وتزداد الصادرات لتلك الدولة، ومن ثم يزداد الطلب على عملتها النقدية، ويؤدي ذلك بالنتيجة الى زيادة سعر صرف عملتها.¹

4.1- التغيرات في الصادرات والواردات: حينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن في سعر الصرف.²

5.1- معدلات التضخم في البلد: ان ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ اجراءات نقدية ومالية بواسطة سلطتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الاجراءات فان الامر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس كذلك اذا مرت الدولة بفترة كساد او كساد تضخمي، فان الدولة تلجأ الى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها ميزة او قدرة تنافسية اكبر.

6.1- نشاط البنوك المركزية: وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا او شراء لدعم قيمة العملة او تخفيضها.³

7.1- اسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة الى زيادة الطلب على العملة النقدية، ومن ثم ترتفع قيمتها، والعكس صحيح، وتجدر الاشارة الى ان اسعار الفائدة الرسمية على العملات النقدية الرئيسية في العالم تتأثر بالأزمات المالية العالمية.

8.1- المضاربة: تؤدي المضاربة في الاسواق الدولية للعملات الى التأثير في صرف العملات النقدية، وخاصة على المدى القصير، فاذا توقع المضاربون ان قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فانهم سيلجؤون الى اقتناء هذه العملة، ومن ثم يزداد الطلب عليها، ويرتفع سعر صرفها، اما اذا توقع المضاربون ان قيمة هذه العملة ستخفض في المستقبل، فانهم سيلجؤون الى بيعها، ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية.⁴

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية (نظرية و تطبيق)، جامعة البصرة، 2005، صص 148-150.
² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 158.
³ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 125-126.

⁴ Bruckert. x et Marteau. D et Dahlia. t, "le taux de change et la zone de franc", EDICEF- paris – 1989,p 39.

2. العوامل غير الاقتصادية:

- 1.2- مدى الاستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية، وعدم استقرار البلاد.
- 2.2- الاشاعات و الاخبار: تعد الاشاعات من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الاجنبي سواء كانت صحيحة، او لا فأحيانا تصدر من بعض المتعاملين انفسهم حول مستقبل عملة ما، ولكن التأثير يكون في المدى القصير، ولا تلبث السوق ان تستعيد استقرارها¹.
- 3.2- خبرة المتعاملين و اوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الاجنبية حسب مهاراتهم وخبراتهم بالسوق واحواله بتحديد اتجاه الأسعار، واتخاذ قراراتهم بشأنها، وتحديد ما اذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناء عليه فان الاسعار تتأثر بخبرة المتعاملين ومؤهلاتهم ومهاراتهم².

المبحث الثالث: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بالميزان التجاري.

هناك العديد من المناهج والنظريات التي حاولت تفسير اختلاف اسعار الصرف بين الدول، وكذا في تحديد قيمته، وعليه سيتم التطرق الى المناهج والنظريات المفسرة لسعر الصرف، وكذا ما المقصود بالميزان التجاري.

المطلب الاول: مفهوم الميزان التجاري ونظرية تعادل القوة الشرائية.

سيتم توضيح مفهوم الميزان التجاري، ونظرية تعادل القوة الشرائية، وابعادها، وكيفية تفسيرها لسعر الصرف.

1. مفهوم الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات، والذي "يعرف على انه سجل محاسبي أو احصائي موثق رسميا، يعتمد قيما مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية³.

✓ ويعرف ايضا على انه كل ما يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع، و وارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، ويسمى ايضا ميزان التجارة المنظورة⁴.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 82.
² رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة لنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص 46.
³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجريب لنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 235.
⁴ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 93.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

✓ ويعرف كذلك على انه يمثل جميع الصادرات والاستيرادات من السلع، ويسمى بالتجارة المنظورة¹.

وعليه نستخلص من التعاريف المذكورة سابقا ان الميزان التجاري جزء من الحساب الجاري الذي يدخل ضمن ميزان المدفوعات، والميزان التجاري يخص السلع المصدرة والمستوردة خلال فترة محددة في الحساب.

2. نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة 1916، الذي يرى ان سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي ان العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة اخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من الدولتين².

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على اساس مقدار الذي يحقق تعادل القوة الشرائية وتقدم نظرية كاسل صيغتين، صيغة مطلقة وأخرى نسبية³.

2-1- الصيغة المطلقة: تعني ان القوة الشرائية للعملة المحلية لشراء سلعة من السلع تكون مماثلة في السوق المحلي كما في السوق الاجنبي أي:

$$E = \frac{p}{p^*} \text{ اي } p = Ep^*$$

حيث: P الرقم القياسي للأسعار المحلية، P^* الرقم القياسي للأسعار الاجنبية، E سعر الصرف الاسمي في البلد المحلي مسعر بتسمية عدم اليقين*.

❖ فرضيات الصيغة المطلقة:

✓ تكاليف النقل منعدمة، ولا يوجد أي عائق للمبادلات، ووجود منافسة تامة.
✓ تجانس تام للسلع المحلية والاجنبية (تحت فرضية الاحلال التام)، وترجيحات متماثلة لمؤشرات اسعار السلع المشكلة للسلة.

كما تعني تعادل القوة الشرائية بالأسعار المطلقة ان سعر الصرف الحقيقي يساوي الواحد أي:

$$e = E \cdot \frac{p^*}{p} = \frac{p}{p^*} \times \frac{p^*}{p} = 1$$

¹ جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 101.

² سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص ص 20-21

³ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 228.

ونميز الحالات الثلاثة الآتية:

- لما تكون نظرية القوة الشرائية محققة ($E=Eppa$) فان العملة مقيمة بشكلها الصحيح ($e=1$).
- لما يكون سعر الصرف الملاحظ اقل من سعر الصرف حسب تعادل القوة الشرائية ($E < Eppa$)، فالعملة الوطنية تم تقديرها بأعلى من قيمتها (سعر الصرف الحقيقي اقل من الواحد)، والعكس صحيح¹.

2-2- الصيغة النسبية: تعتمد الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية على التغير في مستوى الاسعار، ويكون معدل تغير سعر الصرف خلال فترة زمنية معينة مساو لنسبة بين معدلات التغير لمؤشرات الاسعار لنفس الفترة الزمنية اي:

$$E_1 = E_0 \times \frac{p}{p^*} \text{ او بصفة اخرى } \frac{E_{t+1}}{E_t} = \frac{p_{t+1}/p_{t+1}^*}{p_t/p_t^*}$$

حيث: P_1^*, P_1 هي على التوالي التغير في الرقم القياسي للأسعار المحلية و الاجنبية بين اللحظتين t_1, t_0

E_1 سعر الصرف التوازني الجديد، E_0 سعر الصرف التوازني الاولي².
كما تعتمد ايضا الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية الى نسبة التغيرات في المستويات السعر اي نسب التضخم، وتقول هذه النظرية ان نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الاجنبية والدولة المحلية³.

2-3- الانتقادات التي وجهت الى نظرية تعادل القوة الشرائية:⁴ وجهت العديد من الانتقادات الى نظرية تعادل القوة الشرائية سوف يتم اجازها في النقاط التالية:

- تختلف الاساليب تحديد المستوى العام للأسعار من دولة الى اخرى مما يؤدي الى اختلاف تحديد القدرة الشرائية من دولة الى اخرى.
- صعوبة تطبيق الصيغة المطلقة على ارض الواقع لذلك تم اللجوء الى الصيغة النسبية.
- قد تتوفر السلطات النقدية على وسائل اخرى يمكن بواسطتها معالجة العجز في الميزان التجاري مثل: زيادة الوعاء الضريبي من اجل تمويل الموازنة العامة او زيادة في الرسوم الجمركية.

¹ سمير ايت يحي، مرجع سابق، ص 122.

² سمير ايت يحي، مرجع سابق، ص 123.

³ دريد كمال ال شبيب، مرجع سابق، ص 40.

⁴ بسام الحجار، نظام النقد العالمي و اسعار الصرف، دار المنهج، بيروت، لبنان، 2009، ص 122.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

- ان نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق الا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

- هناك عوامل اخرى مؤثرة في تحديد اسعار الصرف مثل تغير اذواق المستهلكين، وظهور المنتجات البديلة،... الخ.

- لا تسمح هذه النظرية بربط سعر الصرف بالوضع الاقتصادية حيث تهمل الوضعية الخارجية للدول، وذلك بافتراض ثبات سعر الصرف الحقيقي، و هو افتراض صعب في الواقع، لذا يتبنون المدى الطويل في تحليلهم.¹، ورغم هذه الانتقادات الا انها فسرت حركة سعر الصرف، وبرزت العلاقة بين مستويات الاسعار بينها وبين مختلف الدول.

ويتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:²

✓ سيادة حرية التجارة الدولية، وسيادة حرية تحويل النقود من دولة الى اخرى، وعدم اخضاع ذلك لنظم الرقابة.

المطلب الثاني: منهج المرونات.

قدم هذا المنهج من طرف العالمين الفريد مارشال و ليرنر، وقاما بتطويره كل من ما غلوب وروبينسون سنة 1937، ويرتكز على الميزان التجاري.

1- فروض منهج المرونات:³

- ✓ توازن مبدئي في الميزان التجاري اي ان رصيده يساوي الصفر.
 - ✓ افتراض ثبات الدخل، ويستمد هذا الفرض من الكلاسيك حالة التوظيف الكامل، وبالتالي يتم اهمال الدخل.
 - ✓ المرونات السعرية هي المتغيرات القادرة على تفسير اثر تغير معدل الصرف على الميزان التجاري.
 - ✓ افتراض حالة استقرار سوق الصرف الاجنبي، اي التوازن التلقائي لمعدل الصرف.
 - ✓ لا نهاية مرونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون اسعار السلع القابلة للإتجار دوليا (صادرات وواردات) ثابتة، وكذلك أسعار السلع المنافسة.
- وقد ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر الصرف العملة خصوصا من خلال اجراء تخفيض قيمة العملة، والتي سوف تؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث

¹ Gilles dufernot Laurent Mathieu, **Valérie mignon**: OP CIT. P07

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 120.

³ نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، القاهرة ، 2006، ص ص3-4.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

ستزداد الصادرات، وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الاجنبي او الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات.

ويهدف منهج المرونات الى تحسين وضع الميزان التجاري للبلد المعني في الاجل الطويل¹.

2- الصيغة الرياضية لمنهج المرونات:²

شرط مارشال - ليرنر: يعتمد منهج المرونات ومدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على شرط مارشال- ليرنر، الذي يعتمد على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في حالة الميزان التجاري حيث بالنسبة لصادرات:

$$n_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta E}{E}} = \frac{\Delta X}{X} \times \frac{E}{\Delta E}$$

حيث: n_x مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف اي التغير الحاصل للصادرات على تغير سعر الصرف.

ΔX التغير في الصادرات، ΔE التغير في سعر الصرف.

بالنسبة للواردات:

$$n_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta E}{E}} = \frac{\Delta M}{M} \times \frac{E}{\Delta E}$$

حيث: n_m مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، اي التغير الحاصل للواردات على تغير سعر الصرف.

❖ تحليل الصيغة الرياضية لمنهج المرونات:³

من خلال تحقق شرط مارشال- ليرنر والقائل ان تخفيض قيمة العملة لدولة ما يمكن ان يؤدي الى تحسين ميزان مدفوعاتها، بشرط ان يكون مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات اكبر من الواحد وفق العلاقة التالية:

$$e_x + e_m > 1$$

¹ عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص ص 151- 152.

² Roger Dehem. Précis d'économie internationale. DUNOD.1982. P:200

³ عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص ص 152-155.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

وطبقا لهذا المنهج تعرف مرونة الطلب على الصادرات او الواردات لسعر الصرف بانها تغير نسبي في الكمية المطلوبة على الصادرات أو الواردات للبلد المحلي على التغير النسبي لسعر الصرف ونميز حالتين:

- **إذا كان الطلب غير مرن $e_x + e_m < 1$** : معنى ذلك ان التغير النسبي في الكمية المطلوبة سيكون اقل من التغير النسبي في سعر الصرف، وبذلك فان سعر الصرف سيفوق اثر الكمية، وعليه الانفاق على الواردات وبتالي يكون التوازن غير مستقر، واثر غير ايجابي، وتدهور حالة الميزان التجاري، وبتالي تدهور ميزان المدفوعات.

- **إذا كان الطلب مرن $e_x + e_m > 1$** : يحدث في اجل الطويل، ومعنى ذلك التغير النسبي في سعر الصرف سيكون اقل من تغير النسبي في الكمية المطلوبة، وبذلك يكون اثر كمية يفوق اثر سعر الصرف، ويحدث توازن مستقر، واثر ايجابي، وتحسن في حالة الميزان التجاري، وبتالي تحسن ميزان المدفوعات.

- **إذا كان $e_x + e_m = 1$** : أي تغيرات في معدل الصرف لن تؤثر على حالة التوازن لميزان التجاري سلبا لا ويجابا.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي الي تحسين وضعية الميزان التجاري هي الصيغة الثانية اي مجموع المروننتين اكبر من الواحد الصحيح، وهو الشرط الاساسي لمرشال – لرنر الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على اثر انتهاج سياسة لسعر الصرف حسب الحالة عجز او فائض.¹

3- تقييم منهج المرونات:

- ✓ ان نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية أي زيادة سعر صرفها الاجنبي، سيتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والواردات.
- ✓ تعتمد آثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للاقتصاد المعني، خاصة قدرة الاستيعاب حالة التوظيف، كلها تؤثر على حالة تكيف لميزان المدفوعات.²
- ✓ يفضل استخدام منهج المرونات عند تحديد اسعار الصرف للعملات في المدى الطويل، لأنه عند تطبيقها على فترات قصيرة، فان سعر الصرف يكون أقل مرونة بالإضافة الى ان هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على سعر الصرف.³

¹ Roger Dehem. Précis d'économie internationale. DUNOD.1982. P:201

² عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 155.

³ دريد كمال ال شبيب، مرجع سابق، ص 42.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

- ✓ يفترض منهج المرونات ثبات الدخل، وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما ينافي الواقع، فقد يفوق الاثر السلبي لتغيرات الدخل الاثر الايجابي لرفع معدل الصرف.
- ✓ افترض منهج المرونات لانتهائية لعرض الصادرات و الواردات، وهذا يصعب في الواقع.
- ✓ يهمل منهج المرونات الاثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف.
- ✓ يركز على مدى استجابة الصادرات والواردات لتغيرات في الاسعار النسبية، ويهمل تأثير كل من الدخل القومي، وتدفقات راس المال وسوق النقد.¹

المطلب الثالث: منهج الاستيعاب.

ينسب هذا المنهج الى الكسندر سيدني سنة 1952، ويركز على الميزان التجاري (سوق السلع)، ويعتمد على التحليل الكينزي، الذي يهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل واثرها على الصرف الاجنبي، وبتالي على وضع ميزان المدفوعات ككل، ويتلخص هذا المنهج في ان تغيرات الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، ويفترض ان الاسعار ثابتة، أي ان كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.

ولقد عرفه البروفيسور الكسندر سيدني على انه مجموعة عناصر الطلب (الانفاق الحكومي G، و الاستهلاك C، والاستثمار I)، من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي للاقتصاد المفتوح على العالم وفق ما يلي:²

$$\text{الدخل القومي} = \text{الصادرات} + \text{الواردات}$$

1- فروض منهج الاستيعاب:³

يقوم منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل اي وجود البطالة.
- ✓ التركيز فقط على الميزان التجاري وابعاد ميزان راس المال.
- ✓ افتراض ثبات اسعار السلع و الاجور النقدية وسعر الفائدة.
- ✓ فرض سريان قانون ثبات الغلة في العملية الانتاجية.
- ✓ فرض توافر قدر كاف لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص ص 14- 15.

² محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 110.

³ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 16.

2- الصيغة الرياضية لمنهج الاستيعاب:¹

بالنسبة للإنفاق المحلي يتكون من:

$$A = C + I + G + IM$$

حيث: C الانفاق الاستهلاكي، I الانفاق الاستثماري، G الانفاق الحكومي، IM الانفاق على الواردات، A الاستيعاب المحلي.

بالنسبة لدخل الوطني او القومي: يتكون من

$$Y = C + I + G + X$$

حيث: X الصادرات، Y الدخل القومي.

وطبقاً لهذا المنهج فان ميزان المعاملات الجارية (الميزان التجاري)، يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب:

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM) = X - IM \rightarrow Y - A = CA$$

CA: الميزان التجاري

وباستخدام المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الاداء الخارجي للاقتصاد اثناء فترات الانكماش والتوسع.

❖ تحليل الصيغة الرياضية لمنهج الاستيعاب:²

في حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزداد الانفاق او الاستيعاب ويتوقف تحسن او تدهور الميزان التجاري على:

$$\Delta Y > \Delta A \rightarrow \Delta CA > 0 *$$

اذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل اسرع من الزيادة في الاستيعاب ، فسوف يتحسن الميزان التجاري الجاري اي الفائض.

$$\Delta Y < \Delta A \rightarrow \Delta CA < 0 *$$

اذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل ابطاً من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان الجاري اي عجز.

¹ تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 ، ص 112
² عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص ص 149- 151.

$$\Delta Y = \Delta A \rightarrow \Delta CA = 0 *$$

إذا كان الدخل الحقيقي يساوي الاستيعاب الكلي فإن رصيد الميزان التجاري سوف يساوي الصفر، بمعنى ان الميزان التجاري في حالة توازن.

3 - تقييم منهج الاستيعاب:

- ✓ عدم وضوح اثر رفع معدل سعر الصرف على الدخل والاستيعاب.
- ✓ اهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية¹.
- ✓ يتجاهل تأثيرات الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة مقارنة ب:
 - تغيرات مستوى الاسعار المحلية مقارنة مع الاسعار الخارجية.
 - تغيرات مستوى اسعار الفائدة مقارنة بالمستويات الاجنبية لها.
 - مقدار الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد.
- ✓ يعطي هذا المنهج العلاقة بين الانفاق و تغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن مع أنه:
 - لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن التلقائي بسبب تغيرات الدخل المحلي، اذ يمكن ان يمتص الادخار جزء من الزيادة حدثت في الدخل.
 - امكانية وجود تناقض بين تحقيق المستوى الكامل، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
 - يعتمد على التحليل الساكن اذ يغض النظر عن الزيادة في الطاقة الانتاجية، ويكتفي بالطاقة العاطلة التي افتراض كينز وجودها².

المبحث الرابع: المناهج المفسرة للتخفيض المتعلقة بحساب راس المال

سيتم التطرق الى مفهوم راس المال الذي هو ثاني حساب من مجمل حسابات ميزان المدفوعات، وكذلك المناهج المفسرة له في تحديد سعر الصرف.

المطلب الاول: مفهوم حساب راس المال.

حساب راس المال هو جزء من ميزان المدفوعات، وقد تعددت التعاريف الا ان مجملها واحد. ✓ يعرف حساب راس المال على انه " ذلك الحساب الذي يسجل فيه حركة او انتقال رؤوس الاموال بين بلد ما وبقية بلدان العالم."³

✓ يعرف ايضا على انه حساب تسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لراس المال.¹

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 20.

² عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 151.

³ مجيد علي حسين و غفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 377.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

✓ يعرف كذلك على انه ذلك الحساب الذي يسجل كافة التغيرات التي تطرا خلال فترة الميزان على اصول الدولة او حقوقها من قبل دولة اخرى، وكذلك على خصوم الدولة او التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة²، وينقسم حساب راس المال الى:³

- حساب رؤوس الاموال طويلة الاجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الاجل، والاستثمارات المباشرة، او شراء اوراق مالية (اسهم و سندات).
- رؤوس الاموال قصيرة الاجل: وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الاجنبية والودائع المصرفية، والاوراق المالية القصيرة الاجل.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

لقد طور كينيس في عام 1923 حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة، ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم، وتضم هذه النظرية تعادل معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية، اللذان بدورهما ينقسمان الى تعادل سعر الفائدة المغطى وتعادل سعر الفائدة غير المغطى .

1. تعادل معدلات الفائدة الاسمية:

تعتمد هذه النظرية على عمليات المراجعة، بهدف تقليص الفروقات بين سعر الصرف الانبي والاجل، فالمستثمر الذي يمتلك الاصول المحلية او الاجنبية يهتم بثلاثة معايير وهي: معدل العائد المحلي، معدل العائد الاجنبي وسعر الصرف بين العملتين.

❖ فرضيات تعادل معدلات الفائدة الاسمية:

- ✓ تعتبر الاصول المحلية والاجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق.
- ✓ لا توجد مراقبة لحركة رؤوس الاموال أي حركية تامة لرؤوس الاموال، وغياب تكاليف المعاملات.

1.1- تعادل معدلات الفائدة المغطى:⁴ تعتمد على معدلات لأجل معلومة وليس على معدلات متوقعة، يمكن للمستثمر توظيف امواله M في الاسواق المحلية لمدة N، و يحصل في نهاية التوظيف على $M(1+I)$ حيث i معدل الفائدة، ويجب ان يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل

¹ الكامل البكري و رمضان محمد مقلد و اخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة لنشر، اسكندرية، 2000، ص 366.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 67-68.

³ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص 93-94.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 120-122.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

عليه عند تحويل الاموال الى عملات اجنبية بسعر صرف اني(نقدا)، وتوظيفها في الاسواق الاجنبية بمعدل فائدة، واعدة بيعها لأجل تسمح هذه النظرية بربط الاسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، ويمكن صياغتها رياضيا:

$$M(1 + i_D) = \frac{M}{CC} (1 + i_E) \times CT \rightarrow \frac{CT}{CC} = \frac{1 + i_D}{1 + i_E}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1 \rightarrow \frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E}$$

إذا كان i_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E$$

حيث: CC سعر الانبي، CT سعر الصرف الاجل، i_E معدل الفائدة الخارجي، i_D معدل الفائدة الداخلي.

2.1- تعادل معدلات الفائدة غير المغطى: يفرض ان المستثمر يقبل على المخاطرة (لا توجد تغطية)، وعليه يمكن صياغة تعادل معدلات الفائدة غير المغطى بالعلاقة التالية:

$$(1 + i) = \frac{E^a}{E} (1 + i^*) \rightarrow \frac{1 + i}{1 + i^*} = \frac{E^a}{E} \rightarrow \frac{i - i^*}{1 + i^*} = \frac{E^a - E}{E}$$

وبافتراض ان i^* صغيرة جدا، تكون العلاقة كآتي:

$$E^a = \frac{E^a - E}{E} \rightarrow \frac{E^a - E}{E} = i - i^*$$

E^a معدل الارتفاع المتوقع، او الانخفاض المتوقع للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية.

2. تعادل معدلات الفائدة الحقيقية:

يبقى دائما التحليل يتمحور حول معدلات الفائدة الاسمية باعتبارها تحدد حركات رؤوس الاموال بشكل كافي، ما يعني اهمال معدلات التضخم فيها، ومع تزايد حجم التضخم العالمي خلال السنوات الاخيرة الماضية اصبحت الحاجة الى ايجاد علاقة تربط بين المعدلات الاسمية الحقيقية والمعدلات المتوقعة للتضخم.

1.2- تعادل معدلات الفائدة غير المغطى: ان شرط التعادل في المعادلة $\frac{E^a - E}{E} = i - i^*$ التي

تربط الفائدة الاسمية والتغير المتوقع لسعر الصرف، وحسب تعادل القوة الشرائية النسبية فان المعادلة تصبح:

$$\frac{E^a - E}{E} = \pi - \pi^* \Leftrightarrow \pi - \pi^* = i - i^* \dots\dots(2)$$

وعليه فالفرق في معدلات الفائدة (تحت تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية)، ينبغي ان يتساوى مع الفرق في التضخم المنتظر، وتبين المعادلة (2) ان اي ارتفاع في معدل التضخم المرتقب للدولة سوف بسبب زيادة مساوية في معدل الفائدة والعكس صحيح.¹

2.2- تعادل معدلات الفائدة و معدل الصرف الحقيقي: يمكن اعطاء العلاقة التي تربط بين التغير المرتقب لمعدل الصرف الحقيقي والتغير المتوقع لمعدل الصرف الاسمي، وايضا التضخم المتوقع بالعلاقة التالية:

$$\frac{e^a - e}{e} = \frac{E^a - E}{e} - (\pi^a - \pi^{*a})$$

حيث: e^a معدل الصرف الحقيقي المتوقع خلال سنة.

$$i - i^* = \frac{a - E}{E} \quad \text{و بما أن}$$

$$i - i^* = \frac{e^a - e}{e} +$$

لتصبح المعادلة من الشكل:

$$(\pi^a - \pi^{*a})$$

3.2- تحقق تعادل معدلات الفائدة الحقيقية: ان شرط تعادل معدلات الفائدة الحقيقية يجعل الفروقات في معدلات الفائدة الحقيقية المرتقبة بين العملات و التغيرات في معدلات الصرف الحقيقية المرتقبة متساوية ايضا، وفق العلاقة التالية:

$$r^a - r^{a*} = (i - \pi^a) - (i^* - \pi^{*a}) \rightarrow r^a - r^{a*} = \frac{e^a - e}{e}$$

ونستخلص من هذا ان نظرية تعادل معدلات الفائدة تبنى على اساس الربط بين المتغيرات سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم المرتقب.²

¹ Bernard GUILLOCHON, Annie KAWECKI, « Economie internationale », op cit, p 289.

² Paul, R, KRUGMAN. Maurice OBSTFELD, « Economie internationale », op cit, p 481

المطلب الثالث: منهج توازن المحفظة.

يرجع منهج توازن المحفظة الى كل من Michimon And Qates سنة 1966، وتعتبر نماذج المحفظة ان الاعوان الاقتصاديون يمتلكون مجموعة هامة من الاصول (النقود المحلية واجنبية، سندات محلية واجنبية)، كما تعتبر ان سعر الصرف هو السعر الذي يقبل عنده الاعوان للاحتفاظ بمجموعة من الاصول.

يفترض هذا المنهج ان العملة الاجنبية والاصول المالية، وخاصة السندات الاجنبية يمكن استبدالها بالعملة الوطنية والاصول المالية المحلية، اي ان هناك احلال لكنه غير تام بين الاصول المالية والاصول الاجنبية.¹ ومنهج توازن المحفظة يتكون من المعادلات التالية:²

$$M = m(i(i^*) + S^a)W \quad \text{المعادلة الاولى: شرط التوازن في السوق المحلية}$$

$$B = b(i(i^*) + S^a) \quad \text{المعادلة الثانية: شرط التوازن في سوق السندات بالعملة المحلية}$$

$$SF = f(i(i^*) + S^a)W \quad \text{المعادلة الثالثة: شرط التوازن في سوق سندات بالعملة الاجنبية}$$

$$W = M + B + SF \quad \text{معادلة الثروة:}$$

حيث: M العرض من العملة المحلية، B العرض من السندات بالعملة المحلية، F العرض من السندات بالعملة الاجنبية، سعر الصرف، W الثروة الاجمالية، S معدل الفرق لسعر الصرف، f, b, m . تمثل الطلب على الاصول i معدل الفائدة المحلي، i^* معدل الفائدة الاجنبي.

عند القيام بالربط بين المعادلات السابقة نستخلص ما يلي:³

- يرتبط سعر الصرف ارتباطا وثيقا بعنصرين مهمين هما: عرض الاصول و معدل الفائدة الاجنبي، فالحائزون على الاصول يسعون للبحث عن اعظم مردود طبق للمخاطرة المتعلقة بمختلف انواع التوظيفات، فاذا ارتفع معدل الفائدة الوطني، فالمستثمر سيختار الاصول الوطنية ويتخلى عن الاصول الاجنبية، مما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، اما العكس فان ارتفاع معدل الفائدة الاجنبي يزيد من الطلب على الاصول الاجنبية، مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 182.

² M. Dupuy, J-M. Cardebat, Y. Jegourel: **Finance Internationale**, op.cit, P95.

³ سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 26 - 27.

الفصل الاول.....الإطار النظري حول سعر الصرف

- يؤثر الفرق الجاري على ارصدة الاصول، حيث يؤدي الفائض الجاري الى فائض في الادخار، وبتالي زيادة القدرة على التمويل التي تؤدي الى ارتفاع ارصدة الاصول الاجنبية، و العكس يؤدي الى العجز الى الاحتياج الى التمويل، وبتالي الانخفاض في ارصدة الاصول الاجنبي، وجاءت الاصول لتحل محل العملة، و هذا نتاج واضح عن تغيرات معدلات الفائدة، و اسعار الصرف التي من شأنها ان تغير العوائد و الاسعار النسبية للأصول بالعملات المختلفة.

تعتمد عملية تحديد سعر الصرف حسب هذا المنهج على ما يلي:¹

• **الاجل القصير:** يركز تحديد سعر الصرف على تفاعل بين اسواق الاصول المالية والتدفقات الحقيقية (اي تدفقات الحساب الجاري).

• **الاجل الطويل:** يركز تحديد سعر الصرف على تفاعل بين اسواق الاصول المالية والتدفقات الحقيقية (اي تدفقات الحساب الجاري).

المطلب الرابع: المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف.

يعتبر المدخل النقدي لسعر الصرف جزء من رؤية اشمل تقدمها المدرسة النقدية للاقتصاد الكلي، وقد انقسم اتباع هذه المدرسة الى فريقين فريق يطلق عليه اسم المدرسة النقدية في اقتصاد المغلق، وينسب الى فريدمان، والفريق الاخر قام بتقديم المدخل النقدي لميزان المدفوعات، وهم Iaidir And Swoboda سنة 1775 و Frankel سنة 1976 و Jhuson سنة 1972، وهذا الفريق يمثل المدرسة النقدية في الاقتصاد المفتوح، ويركز على تأثير حركة ميزان المدفوعات على قدرة الدولة على ادارة السياسة النقدية.

1- فروض المنهج النقدي:²

- ✓ يفترض المنهج النقدي ان ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية بحتة.
- ✓ يفترض المنهج النقدي وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل الدخل والاستثمار والاستهلاك على معدل الصرف، ويكون هذا من خلال القنوات النقدية بمعنى ان المتغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب والعرض النقدي، وبتالي تؤثر على معدل الصرف.
- ✓ يتحقق التوازن النقدي في اجل الطويل الذي يحكم العلاقة بين المتغيرات النقدية بمعدل الصرف.
- ✓ يفترض المنهج النقدي المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الاموال.

¹ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 103.

² نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص ص 34-37.

الفصل الاول..... الإطار النظري حول سعر الصرف

✓ يتحدد معدل الفائدة بتلاقي قوى العرض والطلب على الارصدة النقدية، اي عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة.

✓ يفترض المنهج النقدي ان العرض النقدي متغير خارجي، بمعنى ان تحديده يتم من قبل السلطة النقدية.

✓ يفترض ان السلع والاصول المحلية هي بدائل لسلع والاصول الاجنبية.

✓ يفترض ان المحددات الاساسية لميزان المدفوعات (سوق الصرف)، او معدل الصرف تتبع الاصل من سوق النقد اي وضع علاقة بين عرض و طلب النقد تحدد معدل الصرف.

2- أقسام المنهج النقدي:

ينقسم النهج النقدي الى المنهج النقدي ذو الاسعار المرنة والمنهج النقدي ذو الاسعار الجامدة.

2-1- المنهج النقدي ذو الاسعار المرنة:¹

أ- فرضيات المنهج:

✓ الاسعار تامة المرونة، والانتاج في مستوى التشغيل الكامل.

✓ تحقيق نظرية تعادل القوة الشرائية، وعرض النقود و الدخل الحقيقي يتحددان بطريقة خارجية.

✓ الطلب على العملة المحلية يكون من طرف المقيمين المحليين فقط، والطلب على العملة الاجنبية يكون من طرف المقيمين في الخارج فقط.

ب- الصيغة الرياضية للمنهج:

التوازن في السوق النقدي يعطى بالمعادلة التالية:

$$M - P = \alpha y - \beta i$$

حيث: M تمثل لوغاريتم عرض النقود المحلي، i سعر الفائدة المحلي في المدى القصير، y لوغاريتم الناتج المحلي، P لوغاريتم مستوى الاسعار المحلية، α, β تمثلان مرونة الطلب على النقود و نصف المرونة للطلب على النقود لسعر الفائدة على التوالي.

- دالة الطلب على النقود للبلد الاجنبي:

$$M_f - P_f = \alpha y_f - \beta i_f$$

ومنه تكون المعادلة النقدية الاساسية لسعر الصرف كما يلي:

¹ يوسف بن حاتم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 67-69.

$$M - M_f = (P - P_f) + \alpha(y - y_f) - \beta(i - i_f)$$

وبافتراض تعادل معدلات الفائدة غير المغطى:

$$i - i_f = \Delta E^a$$

حيث: ΔE^a التغير المتوقع لسعر الصرف.

$$P - P_f = \Delta S$$

وبافتراض تعادل القوة الشرائية:

$$(P - P_f) = (M - M_f) - \alpha(y - y_f) + \beta\Delta E^a$$

بتعويض تصبح المعادلة النقدية الأساسية لسعر الصرف كما يلي:

$$S = (M - M_f) - \alpha(y - y_f) + \beta\Delta E^a$$

حيث: S هو لوغاريتم سعر الصرف الجاري.

ووفقا للمعادلة المحددة لسعر الصرف فان تحديد سعر الصرف يرتبط بالتغيرات النسبية للكتلة النقدية لدولة والدخل الحقيقي وسعر الفائدة، وحسب هذا المنهج فان التغيرات في العرض والطلب على النقود هي المحددات الأساسية لأسعار الصرف.

يعتبر النموذج النقدي المعروف من النقود والدخل الحقيقي كمتغيرات خارجية، وبتالي يتم تحديد سعر الصرف من القيمة الحالية لعرض النقود في الداخل والخارج والطلب النسبي لهذه المعاملات. كما ان الطلب على النقود يعتمد على الدخل ومعدلات الفائدة، والزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة الطلب على العملة وبتالي ارتفاع الاسعار.

❖ تأثير التغير في الطلب والعرض النقود على معدل سعر الصرف:¹

- عند ارتفاع العرض والطلب على النقود ينتج عنه ارتفاع الاسعار، وبتالي ارتفاع سعر الصرف.
- زيادة الدخل تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود، وبتالي ارتفاع الاسعار المحلية، ومنه زيادة سعر الصرف.

¹فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي (فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية حالة الجزائر)، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 64.

2-2- المنهج النقدي ذو الاسعار الجامدة:¹

اقترح **Rudiger Dorunbush** سنة 1976 نمودجا نقديا قادر على شرح جوانب عديدة وواسعة لسعر الصرف باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، بدلا من افتراض وجود تعديلات انية في كل الاسواق، ويرتكز هذا النموذج على ثلاث متغيرات تتمثل في اسعار الفائدة غير المغطاة، التوازن في سوق النقد، والتوازن في سوق السلع.

يفترض هذا النموذج الذي قدمه **Dorunbush** جمود الاسعار في المدى القصير. ويفترض ايضا ان الاصول المالية المقيمة بالعملة المحلية بديل كامل للأصول المقيمة بالعملة الاجنبية، وبالتالي يزيد سعر الفائدة على الاصول المالية المحلية عن سعر الفائدة في الخارج بمقدار المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة، حسب اجل اسعار الصرف، وان ارتفاع المستوى العام للأسعار يقضي الى زيادة الطلب على الارصدة النقدية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي، وبالتالي تدفق رؤوس الاموال الى الداخل، فيرتفع سعر الصرف في الاجل الطويل ومستوى الاسعار طويلة الاجل، بدرجة اسرع كلما انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة، وارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعري للإنتاج الكلي المحلي.

➤ الآثار المترتبة على التوسع النقدي:²

ان حدوث زيادة في عرض النقود الاسمي يؤدي الى اندفاع معدل الصرف بسرعة في المدى القصير متعديا مستوى معدل الصرف في المدى الطويل و ذلك لحدوث اثرين لزيادة العرض هما:

- **الآثر المباشر:** زيادة العرض النقدي يؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية.
- **آثر السيولة:** زيادة عرض النقود يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة ، و من ثم تدفق رؤوس الاموال الى الخارج مما يؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية.

ولهذا يعرف منهج **Dorunbush** بنموذج الاندفاع السريع لمعدل الصرف.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 184-185.
² عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 96.

خاتمة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل الى سعر الصرف من الناحية النظرية، كونه يمثل اداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الاخرى، وان معظم المعاملات الاقتصادية تتم من خلال تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الاموال، اي السعر العالمي والسعر المحلي مرتبطان بسعر الصرف، وقد اتخذ سعر الصرف اشكالا عدة، ونظرا لأهميته فهو يؤثر على القدرة التنافسية للبلد، فضلا على انه يتدخل مباشرة في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كما ان لكل سعر صرف انظمة تحكمه ونظريات تفسره، بما يتلاءم وطبيعة البلد.

وتجدر الاشارة ان النظريات والمناهج جاءت لتفسير اثر الذي يحدثه سعر الصرف كما في منهج المرونات يبن لنا اثر سعر الصرف في الميزان التجاري، وفي منهج الاستيعاب اثر الدخل، اي تفسر التخفيض التعلق بالميزان التجاري، وكل من منهج توازن المحفظة والمنهج النقدي هي مناهج تفسر التخفيض المتعلق بحساب راس المال، وعليه فان سعر الصرف هو المرآة العاكسة لمدى استقرار النقدي للبلد بشكل خاص، والاساسي لقرار الاقتصاد ادي بشكل كل عام

الفصل الثاني: تشريح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في
الجزائر خلال الفترة 1990-2015

تقديم

عرف الدينار الجزائري عدة تحولات ادت به الى التدهور التدريجي، نتيجة
للزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد، وكانت على مراحل، ولقد
عرف نظام الصرف في الجزائر تطورات بدا من المرحلة الاولى اين كان مثبت
بالفرنك ومسيرا اداريا، تلتها المرحلة الثانية تخلي الجزائر عن ربط عملتها
بالفرنك الفرنسي، واتجاه نحو الربط بسلة من العملات، وجاءت مرحلة التعديل
الهيكلي تمهيدا لتعويم نظام الصرف، تزامنا مع تطور نظام الصرف في الجزائر
والتغيرات الحاصلة للدينار الجزائري، وتبعاً لذلك تطور بعض المتغيرات
الاقتصادية النقدية والحقيقية، فقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول : تطور نظام الصرف في الجزائر و معدل صرف الدينار.

المبحث الثاني: تطور بعض المتغيرات النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور بعض المتغيرات الحقيقية في الجزائر.

الفصل الثاني: تشریح لواقع و تطور الدينار و اثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

المبحث الاول: تطور نظام الصرف في الجزائر و معدل صرف الدينار

سيتم التطرق الى تطور كل من نظام الصرف و معدل صرف الدينار للجزائر من خلال عدة مراحل ساهمت في تطورهما.

المطلب الاول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف نظام الصرف الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا من خلال عدة مراحل سيتم التطرق لها.

1- المرحلة الاولى: من 1964 الى غاية 1973

كان النظام الدولي في هذه المرحلة، أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة الى وزن محدد من الذهب الصافي¹، وتميزت هذه المرحلة بالرقابة الكلية للصرف تتحدد فيها قيمة الدينار اداريا، وكذلك توزيع العملات الاجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما اعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وبعيدة عن الواقع الاقتصادي وسعرها في الاستقرار²، كون الجزائر كانت مجبرة على اتباع منطقة الفرنك، وكانت العملة آنذاك قابلة للتحويل بحرية، وكان انتماء الجزائر الى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 الذي نص على التعاون الاقتصادي والمالي مع المستعمر خلال الاشهر الاولى من الاستقلال، ادى ذلك الى خلق مشاكل منها هروب رؤوس الاموال الاجنبية التي شكلت تهديدا للاحتياطيات الدولية في البلد، واختلال في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات، الامر الذي جعل السلطات النقدية سنة 1963 تنشئ ما يسمى نظام الرقابة على الصرف، والغرض منه مراقبة جميع العمليات، وكذا التجارة الخارجية³.

حددت الجزائر سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غراما من الذهب الخالص، أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، وذلك خلال فترة 1964 تاريخ انشاء العملة الوطنية، و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، وتجدر الاشارة الى ان بنك فرنسا قد تعرض لهجومات مضاربية حادة، عقب احداث سنة 1968، اضطرته الى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص ص 154-155.
² بن بريكة الزهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، مجلة الابحاث الاقتصادية وادارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص 217.

³ سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف للملأم للجزائر، مرجع سابق، ص 149.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر اوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار امريكي الى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار امريكي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي، والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، وهو احد الاسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

- دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا، او 1 فرنك فرنسي يساوي 0.888 دينار جزائري بين اوت 1969 و ديسمبر 1973.

لقد ادى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة الى انخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه اعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في اطار المخطط الرباعي الاول من سنة 1970 الى غاية سنة 1973.¹

2. المرحلة الثانية: من سنة 1974 الى غاية 1986.

بعد انهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي، واصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة عملات مختارة حسب اهمية شركائها التجاريين، (14 عملة كان الدولار الاكثر ترجيحا من بين هذه العملات)، مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك.²

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة كما ذكرنا على اساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الامريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محدد على اساس وزنها في المعاملات الخارجية، كما تظهر في ميزان المدفوعات، وعلى اساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة لدولار الامريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة لدولار الامريكي بالعلاقة الاتية:³

$$\frac{\left(\frac{\$}{jio}\right) - \left(\frac{\$}{jin}\right)}{\left(\frac{\$}{jin}\right)} \text{ أو } \frac{\left(\frac{\$}{jio}\right) - \left(\frac{\$}{jin}\right)}{\left(\frac{\$}{jio}\right)}$$

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 155-156.

² سمير ايت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 65.

³ Mourad BENACHENHOU, « inflation, dévaluation, et marginalisation », DAR ECH'RIFA , Alger, SDE, p19.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

على ان تؤخذ القيمة الاكبر من قيم المتغيرين $(\frac{\$}{jio})$ او $(\frac{\$}{jin})$ كمقام لحساب التغير النسبي، حيث يرمز ل:

$\$$: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

$\$/jio$: سعر الدولار الامريكي بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الاخرى المكونة للسلة في سنة الاساس 1974.

$\$/jin$: سعر الدولار الامريكي بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الاخرى المكونة للسلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير، 0: سنة الاساس 1974، n يوم التسعير.

✓ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة لدولار الامريكي، اي مجموع التغيرات النسبية $\$/ji$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

✓ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري، و يتم الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

$$\bullet \left(\frac{\$}{\Delta A}\right)_n = \left(\frac{\$}{\Delta A}\right)_n (1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/jin \text{ مرجحة بالمعامل } ai).$$

$$\left(\frac{\$}{\Delta A}\right)_n: \text{سعر الصرف اليومي لدولار الامريكي بالدينار الجزائري،}$$

$$\left(\frac{\$}{\Delta A}\right)_0: \text{سعر صرف الدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الاساس 1974.}$$

✓ يتم بعد هذه العملية حساب اسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الاخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الاسعار بطريقة اسعار الصرف المتقاطعة.

و بأخذ على سبيل المثال المارك الالمانى: $\frac{DM}{DA} = \frac{\$/\Delta A}{\$/\Delta M}$ و بهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار

الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.¹

يسمح تثبيت الدينار بسلة عملات باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي، الا انه لا يقضي احتمال قابلية تغير الاسعار الثنائية مقابل العملات المشكلة للسلة، فهذا النوع من التثبيت للعملة المحلية يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، كما تم تجاهل دور سعر صرف الدينار الجزائري من طرف المسؤولين على تسيير الاقتصاد و استعمل بطريقة غير عملية و دون

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 157 - 158.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

دراية لأهميته، و منذ سنة 1974 ادت القيود المفروضة للدخول لسوق الصرف الى نشوء سوق صرف موازية جعلت السلطات العامة ترفع من قيمة الدينار الجزائري.

الجدول رقم(01): تطور سعر صرف دينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي بين 1970-1987

الوحدة: دج

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمية	1.0	1.0	1.3	0.62	0.8
السوق الموازية	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

Source : M.Kenniche,(**les politiques de change en Algérie :1962-1995**), Revue.

.algérienne d'économie et de gestion, n°01, mai1997, p55

ادى رفع قيمة الدينار وعدم اعطائها القيمة الحقيقية كما في الجدول رقم(01) الى زيادة في اسعار عوامل الانتاج للسلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها المنتجة في الخارج، فنتج عنه ضعف انتاجية القطاع الوطني، وعدم قدرته على منافسة القطاعات الاجنبية خاصة بعد بلوغ قيمة الدينار ذروتها بين سنة 1983 و 1986، الى ان وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي سنة 1987 في السوق الموازية الى 4 دينار لكل واحد فرنك نظرا لعوامل عدة اهمها الطلب المتزايد على العملة الاجنبية، والغريب انه في السوق الرسمي كان 0.8 دينار مقابل واحد فرنك فرنسي.¹

3. المرحلة الثالثة: من سنة 1986 الى غاية 1987.

انتت هذه المرحلة كنتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض اسعار المحروقات سنة 1986، وتدهور قيمة الدولار الامريكي باعتباره الاداة الاساسية للمعاملات مع الخارج، فان الدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ اجراءات اخرى تنصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه، والتوجه نحو اقتصاد السوق، وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986، فانه اصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا اكثر اهمية واصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما اصبحت تشارك في اعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي اسندت الى البنك المركزي، واما الصعوبات المتزايدة التي اصبحت تواجه

¹ سمير ايت يحي، مرجع سابق، ص 153.

الفصل الثاني: تشریح لواقع و تطور الدينار و اثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الجزائر في مجال المالية الدولية، فان الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وامام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض قيمة الدينار، و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو %103، وبتالي بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به الى سعر التوازن.¹

4. المرحلة الرابعة: من سنة 1988 الى غاية 1994.

لقد ادى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية الى دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية التي مست البلدان ذات الاقتصاد الاداري، مما استوجب اصلاحات جذرية على مجالات اقتصاد الوطني، تهدف الى انتقال التدريجي من الاقتصاد المخطط والمركزي الى اقتصاد السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الاصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية لقيمة الدينار الجزائري، ومن اجل هذا اعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل الى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات، حيث تم تعديل سعر الدينار وفقا لتنظيم الانزلاق التدريجي منذ نهاية 1987 الى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل الصرف الدينار من 4.9 دج لدولار الواحد في نهاية 1987 الى 17.7 دج لدولار الواحد في نهاية مارس 1991، واستقر على هذا الحال الى ان تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة %22 بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج لدولار الواحد، واستقر على هذه القيمة الى غاية 1994.²

5. المرحلة الخامسة: من سنة 1994 الى غاية يومنا هذا: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي .

هي مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة الاجراءات اساسها الاجراء التخفيضي المرتكز على اسلوب المرونات، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، ومع دخول في مرحلة الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد ابرام اتفاق ستاند-باي سنة 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات، ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع والتحديات-، الشلف، الجزائر، ص 347.

² شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري - الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 5، 2011، ص 123.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الجزائري، والاتجاه نحو التحويل، حيث تربطها مع قطاع الخارج، كما الغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الاجنبية، واستبدل نظام المراقبة المسبقة بنظام اخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة ، ووفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية اسلوب المرونات، طلب من السلطات النقدية تخفيض قيمة الدينار ب7.3% في مارس 1994 و 40.17% في افريل من نفس السنة اي نسبة 47.47% خلال شهرين، حيث ان برنامج التحولات حدد مجموعة من الاهداف التي يجب الالتزام بالوصول اليها.¹

اهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي:²

✓ استعادة التوازنات الخارجية، وتحسين مؤشرات المالية العامة.

✓ التحكم في المؤشر العام للأسعار، وتحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني ، وبعث وتيرة النمو الاقتصادي.

وقد تبنت الجزائر نظام التعويم المدار للدينار الجزائري اعتبارا من سنة 1995، و اهم ما ميز هذا الاخير هو ترتيبات صرف اكثر مرونة، و في ظلّه عرفت اسعار صرف الدينار الجزائري تغيرا كبيرا خاصة في السنوات الاولى من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل كما يبينه الجدول:
الجدول رقم(02): تطور اسعار صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 1994-1999.

الوحدة: دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/\$	44.85	54.22	58.62	60.65	62.93	69.18

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

6. مرحلة التجاذب السعري للصرف:

ان سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، ادت الى تراجع سعر الصرف في السوق الموازية، كما ان اتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات عن طريق السوق النظامي،

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، الشلف، الجزائر، ص ص 245-246.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 230-232.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

ادى الى تقليص الطلب على الصرف من السوق الموازية، و اقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002، باعتباره العملة الاكثر طلبا آنذاك.¹

7. مرحلة اصلاح نظام الصرف:

بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي المدعم للإصلاح الهيكلي في الجزائر، اصبح سعر الصرف اكثر مرونة، لكونه يتحدد في جلسات يومية تعقد بين البنوك التجارية تحت اشراف البنك المركزي، كما ان تحديد سعر الصرف لجميع العملات يتم يوميا على اساس العروض المقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة، مع الاخذ بعين الاعتبار ما توفر من عملات اجنبية في نفس الوقت، ولقد تم دعم اصلاح نظام الصرف ايضا استحداث السلطات النقدية لسوق يسمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمراكز للعملات الاجنبية والاتجار فيما بينهما، كما تم انشاء مكاتب للصرف في شهر سبتمبر 1996، بغية تعميق السوق، وتمكين جمهور المتعاملين من تلبية احتياجاتهم النقدية، وازيلت ايضا في منتصف عام 1995، جميع الضوابط المفروضة على اسعار الصرف في تجارة السلع بما فيها السلع غير المنظورة، كل هذه الاجراءات المتخذة كانت تهدف بالاساس الى محاولة مطابقة سعر الصرف المحدد في السوق الرسمية بذلك المحدد في السوق غير الرسمية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، وبظهور العملة الاوروبية الموحدة اصبح هناك طلب عليها لتسوية المعاملات المالية والتجارية للجزائر باعتبار تلك المعاملات تشكل مع دول الاتحاد الاوروبي الحصة الاكبر.²، وهكذا عند التطرق الى مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر تسمح بمعرفته منذ بداية السنوات الاولى بعد الاستقلال، حيث اتضح ان الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة اين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع، اي نظام الصرف الثابت والمربط بالفرنك الفرنسي، وتبني نظام صرف ما بين البنوك، وهذا في اطار نظام الصرف العائم المدار والمربط بالدولار الامريكي، نظرا لان معظم صادراتنا اي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بدولار، ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية، مع تدخل البنك المركزي اما بتخفيض او زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند المستوى المقبول.

¹ محمد راتول، مرجع سابق، ص 246.

² بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، اثر تغير سعر الصرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على اقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 214.

الفصل الثاني: تشریح لواقع و تطور الدينار و اثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

المطلب الثاني: تطور معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة من 1990-2015.

سيتم التطرق الى تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي و الاورو، ثم تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي و الفعلي الحقيقي خلال الفترة محل الدراسة

1. تطور معدل الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 1990-2015.
نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة، مما استوجب اجراء اصلاحات نقدية و مالية جذرية، تهدف الى اعادة الاعتبار الى وظيفته تخصيص الموارد، و ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي، اي ان الاجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، و كان لابد ان تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، و لقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الاتية:¹
- الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، و طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 الى سنة 1991 ب 18.4728 دج/\$.

- التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة لدولار، و هذا ليصل الى 22.5 دينار لدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار الى غاية سنة 1994، و لكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10%، و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبته 40.17%، و على ضوء هذا القرار اصبح سعر صرف الدينار 36 دج لدولار الواحد.

¹ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 1993-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 66-67

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

الجدول رقم (03): تطور معدل سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو
الفترة 1990-2015.

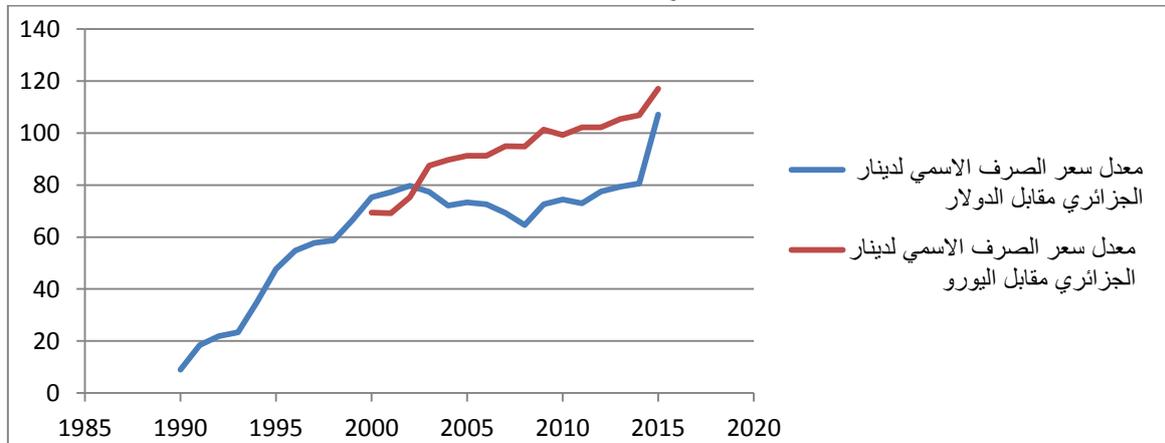
الوحدة: دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار	8.9575	18.4728	21.8360	23.3454	35.0585	47.6627	54.7489
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
	57.7073	58.7389	66.5738	75.2579	77.2150	79.6819	77.3949
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	72.0606	73.2730	72.6466	69.2924	64.5828	72.6474	74.3859
	2011	2012	2013	2014	2015		
	72.9378	77.5359	79.3684	80.5790	100.4630		
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الصرف الاسمي لدينار مقابل اليورو	69.43	69.20	75.34	87.47	89.6423	91.3014	91.2447
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	94.9973	94.8622	101.299	99.1927	102.2154	102.162	105.437
	2014	2015					
	106.906	105.5732					
	4						

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا الى النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، ص 15. النشرة رقم 05: ديسمبر 2008 ص 20، النشرة رقم 09: ديسمبر 2009 ص 20، النشرة رقم 13 ماي 2011 ص 20، النشرة رقم 30 جوان 2015 ص 20.

المنحنى البياني (3-1): تطور معدل سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو
الفترة 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

نلاحظ من الجدول رقم (03) ان وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000)، حيث انتقل من قيمة 8.9575 دج مقابل واحد دولار امريكي سنة 1990 الى 75.2579 سنة 2000، وسجل استقرار نسبي خلال فترة (2000-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت سنة 2008 ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64.5828 دج مقابل واحد دولار، وهذا راجع الى الازمة المالية العالمية، وعرف الدينار الجزائري انخفاضا من جديد خلال الفترة (2008-2015) رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات، والتي وصلت الى 98% والمسعرة بالدولار الامريكي حسب حصص منظمة الاوبك.

من الجدول رقم (03) يبين عدة تغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

1-2- الفترة الممتدة (1990-2000): وهي فترة انتقالية شهدت انخفاض سريع في قيمة الدينار الجزائري نتيجة عدة اعتبارات منها تحديد القيمة الحقيقية لدينار الجزائري، لأنه كان مقيما بأعلى من قيمته فتوالت التخفيضات الى ان وصل 75.2579 دج لكل واحد دولار امريكي.

2-2- الفترة الممتدة (2000-2002): استمرت قيمة الدينار الجزائري بانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار الامريكي مقابل اليورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى احداث 11 سبتمبر 2001، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد من 75.2579 دج سنة 2000 الى 79.6819 دج سنة 2002، اما قيمة الدينار مقابل اليورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 الى 75.34 دج سنة 2002.

3-2- الفترة الممتدة (2003-2004): شهدت اسعار البترول تحسنا كبيرا، ادى الى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، وبتالي ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.3949 دج سنة 2003 الى 72.0606 دج سنة 2004.¹

4-2- الفترة (2005-2007): استمرت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار في الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، اما قيمة الدينار مقابل اليورو فانخفضت لتصل الى 94.9973 دج سنة 2007 مقابل 91.3014 دج سنة 2005، بسبب انخفاض قيمة الدولار امام اليورو.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 218

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

5-2- في سنة 2008: اثرت الازمة التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها اسواق النفط تقلبات حادة، فقفزت اسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل الى 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 69.2924 دج سنة 2007 الى 74.3859 سنة 2010.¹

6-2- ادى تحسن قيمة الدولار الامريكي مقابل اليورو الى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظام التعويم المدار مقابل الدولار مثلما حدث للجزائر، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات اسعار صادراتها ووارداتها.²

7-2- الفترة الممتدة (2010-2015): يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من اسبابه منطقة اليورو، و ايضا سعي السلطة النقدية الى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية و الموازية. وفي اخير يمكن القول ان تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت لها عوامل عديدة سيتم ذكر اهمها:³

بالنسبة للقيمة الداخلية: يعود التراجع الكبير في القيمة الداخلية للدينار الى التضخم بشكل رئيسي، وكما هو معلوم فان التضخم بالأساس هو ظاهرة نقدية سببها الكتلة النقدية الفائضة في الاقتصاد، والتي تنمو بمعدل اعلى من نمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي يكون هناك قوة شرائية للنقد، وفي حالة الجزائر فقد تزايد العرض النقدي زيادة هائلة بالمقابل تراجع الانتاج الوطني ومعدلات الانتاجية من عام لأخر، وهذا في ظل اعتماد الجزائر بشكل كلي على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من مختلف السلع والخدمات.

بالنسبة للقيمة الخارجية: اما القيمة الخارجية للدينار قد تدهورت لمجموعة من الاسباب المتركمة وهي:

- سماح السلطات النقدية بانزلاق اي التراجع التدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986، كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار اسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31 % مقابل سلة الربط، تلاه تراجع اخر ما بين عامين 1989 و 1991.

¹ داود سعد الله، الازمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 69.

² رشيد دريس، انعكاس لانتعاش التجاري في الجزائر هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة 2000-2012، مجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 11، 2014، ص 26

³ عبد الحميد مرغيت، تقييم اداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 8-6.

الفصل الثاني: تشریح لواقع و تطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

➤ التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامين 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، و قد كان الهدف من هذا التخفيض حسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي المفرط للدينار، وتقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي تزايد بحوالي 500 % .

➤ توجيه سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم الموجه) منذ العام 1995 نحو حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي (وليس الاسمي) الفعال لدينار، وهذا عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف لتعديل سعر الصرف الاسمي بما يسمح بالوصول الى السعر الحقيقي المستهدف، و عليه ففي اطار هذا النظام الجديد للصرف اصبح بنك الجزائر لا يلتزم باي هدف لسعر الصرف الاسمي.

➤ النمو المفرط للواردات في الجزائر 58.33 مليار دولار عام 2014، و الذي يعتبر عائقا امام استقرار قيمة الدينار، و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الاجنبي لتسوية هذه المستوردات، و الذي يؤدي الى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في السوق الصرف، ما ينعكس في انخفاض قيمته.

➤ استخدام السلطات النقدية انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار اسعار النفط، مثلما حصل مؤخرا تراجع الدينار مقابل الدولار الامريكي من 80.5790 دج لكل واحد دولار سنة 2014 ليصل الى 107.17 دج لكل دولار سنة 2015 اي بمعدل انخفاض بلغ 18.25 % .

➤ استخدام السلطات النقدية انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (65 % منها صادرات من منطقة اليورو)، وهذا عبر جعل اسعارها عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها، و في هذا السياق عرف الدينار الجزائري في عام 2012 انخفاض في قيمته مقابل اليورو بلغت 10 % ، و توالى التخفيضات حتى بلوغه ارقام قياسية.

2. تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي و الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري:

ان الجهود المبذولة لإعادة توجيه الاسعار النسبية، اي تخفيض و تحرير الاسعار المنطلقة منذ بداية سنة 1994، و المتبوعة بتقلبات سعر الصرف ادت الى تدهور معدل الصرف الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

الجدول رقم (04): تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي والفعلي الحقيقي لدينار الجزائري من

2015-1990

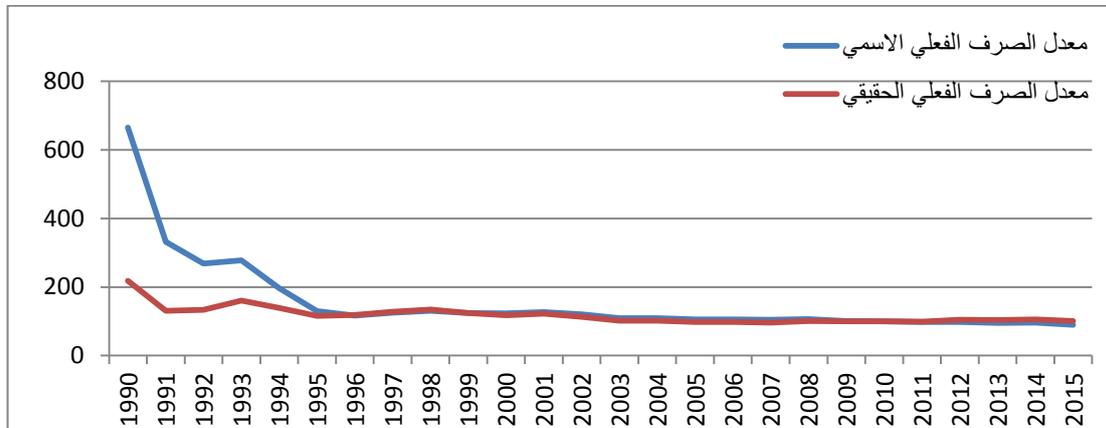
الوحدة: دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الصرف الفعلي الاسمي	665.37	331.46	268.08	277.78	196.88	129.95	116.54	125.05	130.93
معدل الصرف الفعلي الحقيقي	123.69	122.91	127.36	120.78	109.52	109.15	105.79	105.91	104.13
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل الصرف الفعلي الاسمي	106.63	100.91	100.00	98.25	97.67	95.00	96.01	89.59	
معدل الصرف الفعلي الحقيقي	124.01	117.95	121.85	113.10	101.82	102.19	97.80	97.64	96.40
السنة	1990 <td>1991 <td>1992 <td>1993 <td>1994 <td>1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td></td></td></td></td></td>	1991 <td>1992 <td>1993 <td>1994 <td>1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td></td></td></td></td>	1992 <td>1993 <td>1994 <td>1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td></td></td></td>	1993 <td>1994 <td>1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td></td></td>	1994 <td>1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td></td>	1995 <td>1996 <td>1997 <td>1998 </td></td></td>	1996 <td>1997 <td>1998 </td></td>	1997 <td>1998 </td>	1998
معدل الصرف الفعلي الاسمي	218.44	130.32	133.74	160.55	138.61	116.18	118.52	127.92	134.17
معدل الصرف الفعلي الحقيقي	100.66	99.33	100.00	99.52	104.82	103.29	105.40	100.86	

المصدر: الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG

المنحنى البياني(1-4): تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي و الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري من

2015-1990.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04) .

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من الجدول السابق يمكن ملاحظة تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعد سنة 1994، ومع ارتفاع محسوس لمعدل الصرف الفعلي الاسمي، ما يفسر استقراره ما بين البنوك وبنوك الصرف، وفي اطار برنامج التعديل الهيكلي استطاعت الجزائر ايجاد توفيق بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، هذا ما اعطى نتائج معتبرة في مجال الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وعليه تخفيض الدينار في سنة 1994 كان منسقا مع السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم والاستقرار النسبي لسعر الصرف.

وفي الفترة 1999 الى غاية يومنا هذا: بعد استرجاع توازنات الاقتصاد الكلي في اطار برنامج التعديل الهيكلي، تريد السلطات الجزائرية تقوية هذه التوازنات، والعمل على استقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم، ونظرا لصددمات البترولية سنة 1998 والتي استمرت لعام 1999، كانت تداعياتها الى تدهور قيمة الدينار الفعلي الاسمي والى التدهور الفعلي الحقيقي. ان ارتفاع احتياطات الصرف، والتي ترجع الى انتعاش سوق اسعار النفط كان له الاثر الفوري على توازن سوق الصرف، ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة سنة 2000، 2001، 2002، مقارنة بسنوات التسعينيات هذا العرض قابله طلب على العملات الاجنبية الى جانب اخر نحو تدهور سعر صرف الفعلي الاسمي نهاية 2001، كما ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان نسبيا مستقرا نظرا لاستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي.

المبحث الثاني: تطور بعض المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

سيتم تقديم تطور بعض المتغيرات النقدية في الجزائر، و نقصد بالمتغيرات النقدية كل من التضخم، معدل الخصم، الكتلة النقدية M_2 ، وذلك من اجل معرفة العلاقة بين سعر الصرف وهذه المتغيرات النقدية.

المطلب الاول: تطور معدل التضخم في الجزائر الفترة (1990-2015).

ان التضخم هو الزيادة المستمرة في مستوى العام للأسعار لفترة زمنية، و هو احد اهم المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، و منها الجزائر وسيتم التطرق الى تطور معدل التضخم خلال الفترة من 1990 الى غاية 2015.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر ما بين 1990-2015.

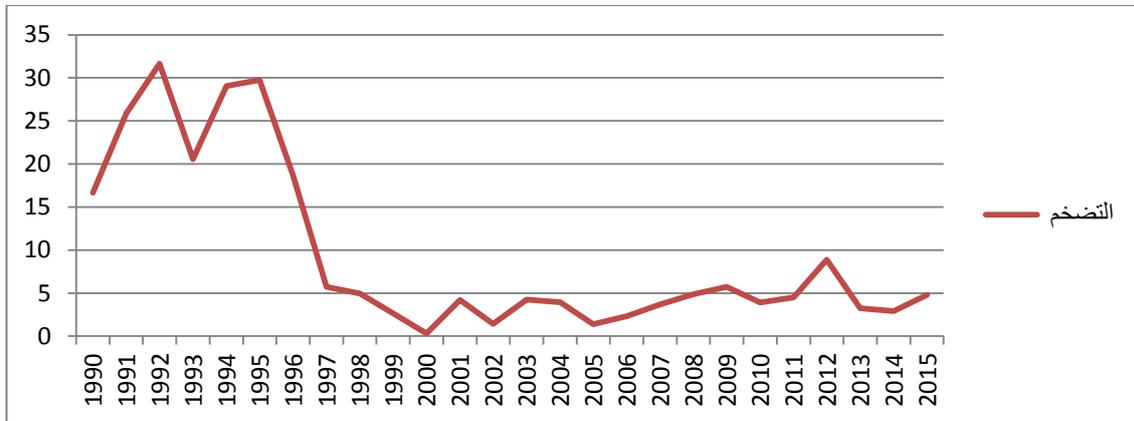
الوحدة: %

سنة الأساس: 2010

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95
معدل التضخم	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%	2.64	0.33	4.22	1.41	5.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات <th>1990</th> <th>1991</th> <th>1992</th> <th>1993</th> <th>1994</th> <th>1995</th> <th>1996</th> <th>1997</th> <th>1998</th>	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	15.52	19.54	25.72	31.01	40.01	51.93	61.63	65.16	68.39
معدل التضخم	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القياسي	70.20	70.44	73.41	79.45	77.63	80.71	81.82	83.72	86.79
%	91.02	96.23	100	104.52	113.8	117.5	120.9	126.7	
					2	2	5	4	

المصدر: احصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG

المنحنى البياني(5-1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال الجدول رقم(05) يمكن تقسيم تطور معدل التضخم في الجزائر الى فترات، كان معدل التضخم قبل التسعينيات ما بين سنتين 1985 و 1986 يقدر على التوالي ب 10.48%، 12.37%، وكان ذلك بسبب الاصدار النقدي لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار اسعار البترول، وكما انه ناتج عن الحالة الهيكلية يعاني منها الاقتصاد الوطني، وقد تم تقسيم مراحل تطور التضخم الى فترات كالتالي:¹

1- الفترة الاولى ما بين 1990-1994: هذه الفترة تميزت باستقرار النسبي لمعدل التضخم الذي انتقل من 16.65% سنة 1990 الى 25.88% سنة 1991، ليصل الى اقصى معدل له 31.67% سنة 1992، ثم يعود سنة 1993 الى 20.54%، ثم يواصل الارتفاع سنة 1994 الى 29.04%، ويرجع السبب الى عدة عوامل اهمها:

✓ التعجيل و الاسراع في سيرورة تحرير الاسعار، اي الانتقال الى النظام الحر.

✓ الانخفاض القوي للدينار الجزائري، والاصدار النقدي من دون مقابلات.

2- الفترة الثانية ما بين 1994-1998: هذه الفترة تميزت بالانخفاض التدريجي للمعدلات التضخم حيث انخفض من سنة 1994 الى 29.04%، و سنة 1996 الى 18.67%، ثم انخفض بشكل كبير الى 5.73% سنة 1997 ثم استمر بالانخفاض سنة 1998 ووصل الى 4.95% و يرجع ذلك الى اسباب عديدة أهمها برنامج التعديل الهيكلي ذكرت سابقا في الفصل الاول.

3- الفترة منذ 1998: هذه الفترة تميزت بأثر تحرير الاسعار والتخفيض الثاني للدينار، حيث وصل معدل التضخم الى 38.4% لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، وانخفض الى 29.77% نهاية 1995 ليستقر حول 4.95% سنة 1998 من اجل السيطرة على التضخم توجهت السلطات النقدية الى:²

3-1- التقشف المالي: الرصيد المالي بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الخام وصل الى فائض قدره 10% سنة 2000 مقابل عجز قدره 8.7% سنة 1994، الشيء الذي ساعد في تخفيض الطلب الكلي.

3-2- السياسة المالية المقيدة: وهذا من تراجع نسبة السيولة M_2/PIB الى معدل 12% سنة 2000 مقابل 45.8% سنة 1994.

3-3- سياسة مداخل صارمة: انخفاض الاجور الحقيقية ب 30% خلال الفترة 1993-1996 تدخل هذه السياسة في اطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وفي هذه

¹ بين بريكة الزهرة، مرجع سابق، ص ص 210-212.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 207-208.

الفصل الثاني: تشریح لواقع و تطور الدينار و اثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

من الجدول السابق كانت معدلات اعادة الخصم في السنوات الاولى من التسعينيات 1990، 1991، 1992، 1993، ب 10.5، 11.5، 11.5، 11.5، 11.5، على التوالي شبه مستقر و ثابت، وبلغ معدل اعادة الخصم اعلى نسبة له سنة 1994 ب 21%، وذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، و عليه اتبع البنك المركزي سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان و التحكم في معدل التضخم (اتباع سياسة نقدية تقييدية) في مرحلة تميزت بارتفاع معدل التضخم، ثم بدا يشهد هذا المعدل انخفاض متواصل الى 6% سنة 2001، وهو ما تزامن مع تسجيل اسعار فائدة ايجابية اعطت نوع من المصادقية لهذه الاداة، الى ان وصل في النهاية الى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابت الى يومنا هذا، و يتعلق الامر هنا بإعطاء السياسة النقدية المطبقة نوعا من المرونة، كما ان تحسن الوضعية المالية للبنوك، و ظهور فائض السيولة لديها ادى بها الى الاحجام عن طلب اعادة التمويل لدى البنك المركزي.¹

2- تطور معدل السوق النقدي:

الجدول رقم (07): تطور معدل السوق النقدي للجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.

الوحدة: %

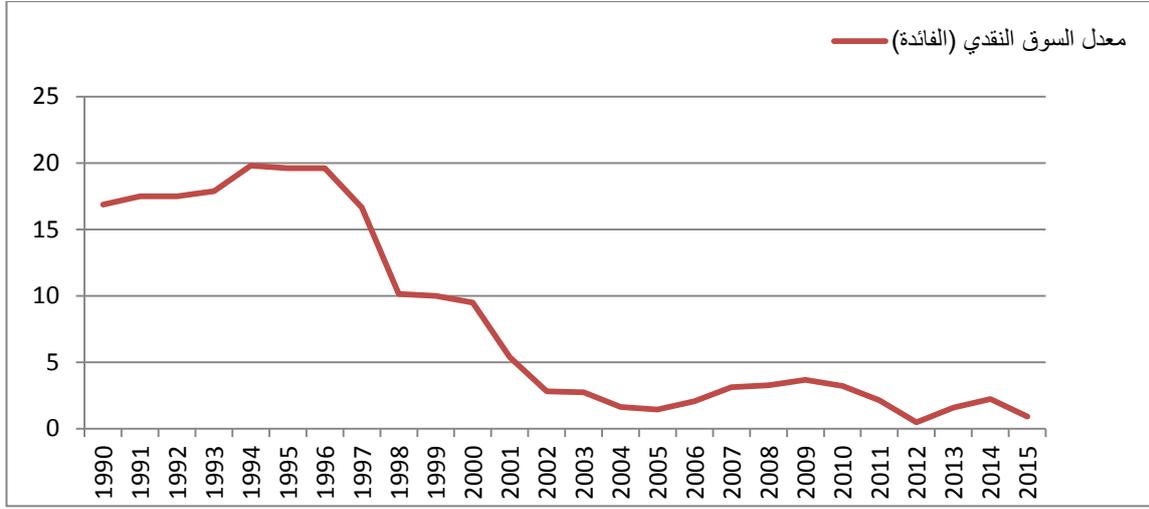
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل السوق	16.88	17.5	17.5	17.88	19.80	19.62	19.61	16.66	10.13
النقدي (الفائدة)	9.99	9.49	5.37	2.80	2.74	1.64	1.43	2.05	3.13
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
	3.27	3.68	3.22	2.14	0.47	1.57	2.24	0.91	

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي. IMF.ORG

¹ سمير ايت يحي، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 236.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

المنحنى البياني (7-1): تطور معدل السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07).

من الجدول السابق كان معدل السوق النقدي في السنوات الاولى من سنة 1990 الى غاية 1997 ، محصورا ما بين 16.88 % سنة 1990 و 16.66 % سنة 1997، على التوالي شبه مستقر وثابت ومرتفع نوعا ما، وهذا نظرا لسياسة الصارمة التي كانت تنتهجها السلطات النقدية آنذاك، ويرجع السبب الى التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، والمتميز بسياسة تقشف حكومي ورحلة انكماش نقدي، ثم من سنة 1998 بدا معدل الفائدة السوقية بالانخفاض التدريجي شيئا فشيئا، فقد كان يقدر سنة 1998 ب 10.13 % ثم اصبح سنة 2001 يقدر ب 5.73 %، حتى وصل سنة 2015 وقدر ب 0.91 %، وهنا يلاحظ الفرق الشاسع بين معدل السوق النقدي سنة 1990 و سنة 2015، اي بتقريب الضعف تسعة عشر مرة، و يعود ذلك الى السياسة المنتهجة من قبل السلطات النقدية وبرامج الانعاش الاقتصادي ادت الى انخفاض معدل السوق النقدي لتحفيز ودعم النمو والدفع بعجلة التنمية.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية M_2 للجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.

تحتوي الكتلة النقدية M_2 بالمفهوم الواسع على مجموع المتاحات النقدية M_1 وشبه النقدية التي تتم ادارتها بواسطة النظام البنكي و الخزينة العامة، و تتكون الكتلة النقدية M_2 في الجزائر من العناصر التالية:

النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، مكون اساسي ل M_2

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

النقود الكتابية: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك الى حساب اخر، وتتكون من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.
اشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع الاجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي M_2 .

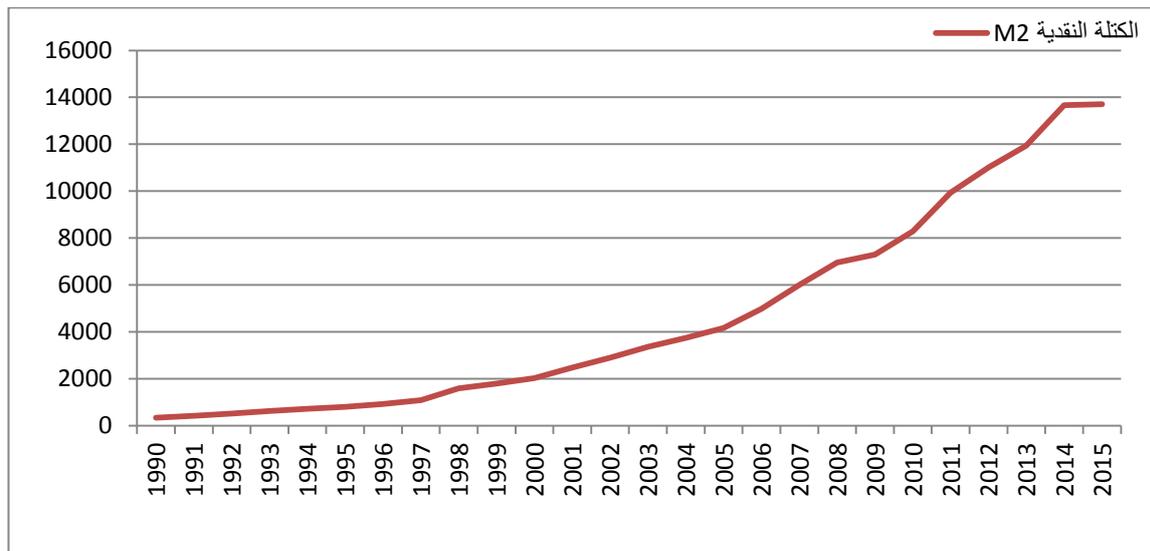
الجدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
	343	415.270	515.970	627.427	723.514
	1995	1996	1997	1998	1999
	799.562	915.058	1081.518	1592.416	1789.350
	2000	2001	2002	2003	2004
	2022.534	2473.516	2901.530	3354.422	3738.037
	2005	2006	2007	2008	2009
	4157.585	4975.343	5994.508	6955.968	7292.695
	2010	2011	2012	2013	2014
	8280.740	9929.187	11015.135	11941.507	13663.912
	2015				
	13704.511				

المصدر: الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

المنحنى البياني (1-8): تطور الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح تطور الكتلة النقدية M_2 للجزائر ما بين 1990-2015، والتي تم تقسيمها الى مرحلتين مرحلة الاولى نقص السيولة وتمتد من 1990 الى 1998، ومرحلة الثانية تمتاز بوفرة السيولة وتمتد من 1999 الى 2015.

1- المرحلة الاولى : من 1990 الى 1998:

هي مرحلة نقص او عجز في السيولة ويتضح من الجدول رقم (08) ان الكتلة النقدية في الجزائر بمفهوم M_2 ، عرفت ارتفاعا مستمرا سنة 1990 ب 343 مليار دج ثم توالى الزيادات، والسبب راجع الى التوسع في الاصدار النقدي بغرض تمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق اعادة التقييم الذي انشئ قصد تمويل اعادة هيكلية المؤسسات العامة، اما عن الزيادات الطفيفة بين سنة و اخرى، ففي سنة 1994 كانت تقدر الكتلة النقدية M_2 ب 723.514 مليار دج، وفي سنة 1995 كانت تقدر ب 799.562 مليار دج، وتعود هذه الزيادات الطفيفة مقارنة بالسنوات التي قبلها الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998)، والذي كان من اهم اهدافه الحد من توسع الكتلة النقدية M_2 ، و بتالي العمل على التحكم في التدفق النقدي، فكانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة صارمة، من خلال الاجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في اطار برنامج التعديل الهيكلي، وذلك بالرغم من تحرير الاسعار وسعر الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الانشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط.

اما فيما يخص الكتلة النقدية M_2 فقد انتقلت من 343 مليار دج سنة 1990 الى 1592.461 مليار دج سنة 1998، وبذلك تكون قد تضاعفت ب 5 مرات تقريبا، وهذا دليل على السرعة الهائلة لنمو الكتلة النقدية M_2 و تطورها.¹

2- المرحلة الثانية: من 1999 الى 2015

باتجاه اسعار المحروقات نحو الارتفاع بداية من السداسي الثاني لسنة 1999، عرفت الكتلة النقدية M_2 في الجزائر عدة تطورات على صعيد الاقتصاد ككل، فمن الجدول السابق اتضح ان الكتلة النقدية M_2 تضاعفت بين الفترة 1990-2011 ب 7.65 مرة تقريبا، حيث بلغت 13704.511 مليار دج سنة 2015 مقابل 1789.4 مليار دج سنة 1999، و تعتبر

¹ سمير ايت يحي، مرجع سابق، ص 232.

الفصل الثاني: تشرح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

الزيادة التي سجلت سنة 2001 عالية مقارنة بسنوات الاخرى، ويرجع تفسير ذلك الى عاملين اساسين هما:

✓ الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية.

✓ الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي.

المبحث الثالث: تطور بعض المتغيرات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة

1990-2015.

سيتم تناول في هذا المبحث بعض المتغيرات الحقيقية و تطورها وهي على التوالي الصادرات والواردات، الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الحكومي خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الاول: تطور الصادرات و الواردات في الجزائر.

ان ما يميز الاقتصاد الجزائري في هذا الجانب هو طبيعة الاحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر ب 98% من اجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وعليه فالاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الاولى، ويقوم على استراتيجية استنزافية للثروات، حيث تشكل المحروقات ما نسبته 35% من الناتج الداخلي الخام، و 65% من اجمالي الايرادات العامة لدولة، وعليه فان التغيرات في قيمة العملة فوترة تلك الصادرات من شأنها ان تؤثر سلبا على اقتصاد البلد.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

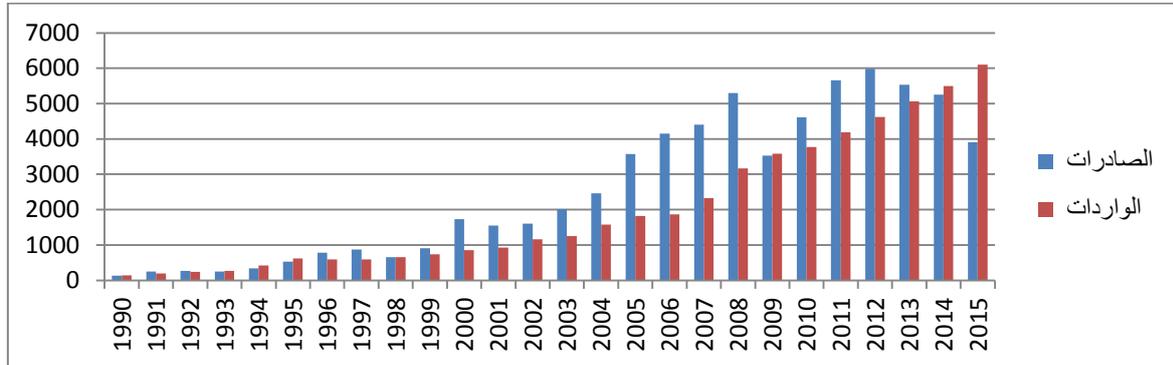
الجدول رقم (09): تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 1990-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الصادرات	129.59	246.53	266.29	252.29	342.57	533.05	781.69
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات	873.22	652.26	911.56	1734.75	1550.90	1605.79	2008.95
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	2462.92	3562.92	4149.71	4402.23	5298.03	3525.86	4610.10
	2011	2012	2013	2014	2015		
الصادرات	5658.62	5979.81	5528.76	5252.60	3909.79		
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الواردات	139.11	198.35	244.49	269.13	424.50	616.10	596.71
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الواردات	594.68	656.08	737.63	857.22	930.68	1159.17	1254.04
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	1577.14	1820.43	1863.50	2326.06	3170.78	3583.77	3768.00
	2011	2012	2013	2014	2015		
الواردات	4184.89	4622.07	5061.12	5500.52	6104.03		

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG

المنحنى البياني (9-1): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال الجدول رقم (09) تم تقسيم فترة الدراسة الى:

1- الفترة الممتدة من 1990-1999: يتبين ان حصة كل من الصادرات والواردات الجزائرية ما

بين 1990 و1999، كانت زيادة مستمرة لكن بنسب قليلة، وهذا راجع الى انخفاض سعر برميل

البتروال المسعر بدولار، فكانت الصادرات تقدر ب 129.59 مليار دج سنة 1990 الى غاية 1999

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

ب 911.56 مليار دج ، وكذلك الواردات كانت تقدر ب 139.11 مليار دج سنة 2000 الى غاية سنة 1999 ب 737.63 مليار دج.

2- الفترة الممتدة من 2000-2015: في هذه الفترة كانت الزيادات مستمرة، وبنسب معتبرة وسريعة مع تذبذب في بضع سنوات نتيجة لارتفاع حصيللة مداخيل الدولة، جراء ارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية، فكانت تقدر سنة 2000 ب 1734.75 مليار دج الى غاية سنة 2005 ب 3569.92 مليار دج، وكذلك الواردات في تزايد مستمر بحكم فائض السيولة التي كان يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من احتياطات صرف هائلة، في حين شهدت سنتي 2008 و2009 تراجع ملحوظ في حصيللة الصادرات وكانت تقدر سنة 2008 تقدر ب 5298.03 مليار دج، وسنة 2009 ب 3525.86 مليار دج، وهذا لتراجع اسعار النفط نتيجة الازمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، حيث بعد الازمة بدأت الصادرات في الارتفاع نتيجة عودة ارتفاع اسعار النفط، وشهدت نوع من الاستقرار نتيجة استقرار اسعار النفط والطلب العالمي عليه، في حين يبقى تزايد حصيللة الواردات بشكل مستمر رغم انخفاض الصادرات، وهذا يشكل خطر على الاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

أكدت النظريات الاقتصادية على وجود علاقة قوية بين تطور سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الاجمالي، بحكم ان استقرار سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية نشاط المبادلات الاقتصادية مع العالم الخارجي، بالإضافة الى تعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي، كما يساهم في كسب الثقة في العملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والاجانب، كلها نقاط تساهم في انتعاش الاداء الاقتصادي للبلد، وتحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي المتزايد.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

1- تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2015:

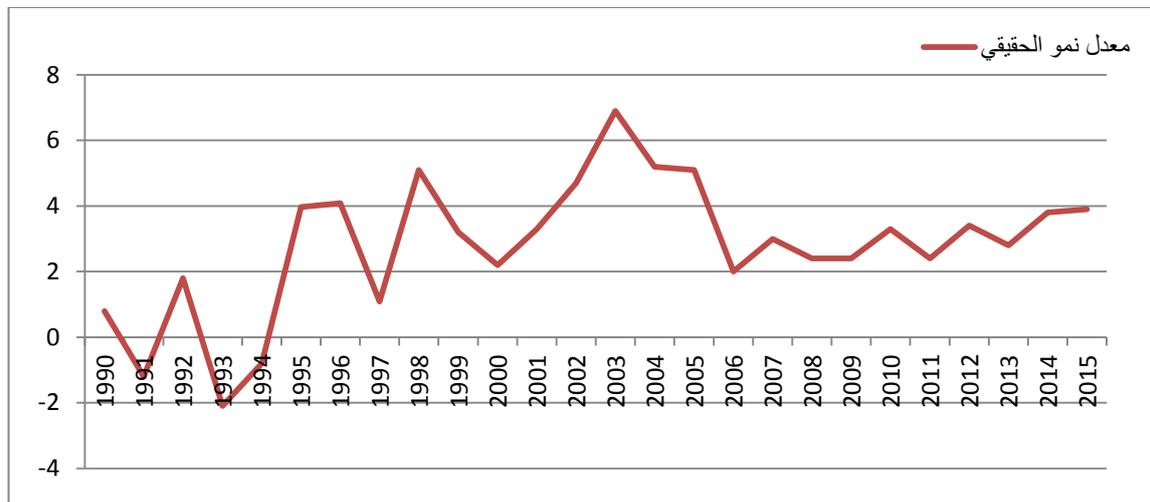
الجدول رقم (10): تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو في الجزائر الفترة 1990-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج المحلي الاجمالي	554.39	862.13	1074.7	1189.72	1487.4	2004.99	2570.03
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
	2780.17	2830.49	3238.20	4123.51	4227.11	4522.77	5252.32
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	6149.12	7561.98	8501.64	9352.89	11043.7	9968.03	11991.56
	2011	2012	2013	2014	2015		
	14588.53	16208.7	16650.18	17242.54	16591.88		
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو الحقيقي %	0.80	1.20-	1.80	2.10-	0.89-	3.79	4.09
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
	1.09	5.10	3.20	2.20	3.3	4.70	6.90
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	5.20	5.10	2.00	3.00	2.40	2.40	3.30
	2011	2012	2013	2014	2015		
	2.40	3.40	2.80	3.80	3.90		

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي IMF.ORG.

المنحنى البياني(10-1): تطور معدلات النمو الحقيقية للجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

الفصل الثاني: تشريح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال الجدول رقم (10) عرف الناتج المحلي الاجمالي نمو شبه بطيء في السنوات الاولى ففي سنة 1990 كان يقدر الناتج المحلي الاجمالي ب 554.39 مليار دج وفي سنة 1991 ب 862.13 مليار دج، فكانت نسبة الزيادة ضئيلة نوعا ما بالرغم من ارتفاع حجم قروض الاقتصاد، مما يبين ان هذه القروض لم تأخذ منحاهها في الجهاز الانتاجي، وبالتالي فان التوسع النقدي لا يقابله زيادة حقيقية في الانتاج في حجم السلع والخدمات، يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم. وفي السنوات 1994 الى غاية 1998 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ففي سنة 1994 يقدر ب 1487.40 مليار دج، وفي سنة 1998 قدر ب 2830.49 مليار دج، وهذا الارتفاع كان كنتيجة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاصلاحات الناتجة عنه، ولقد عرف تزايد مستمر في الفترة الاخيرة من سنة 2000 الى غاية 2015 نظرا لجملة الاصلاحات التي اتخذتها الدولة، وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات.

2- تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال المنحنى البياني رقم (10-1) الذي يوضح تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر عرفت اربعة مراحل:

- **المرحلة الاولى من 1990 الى 1994:** تميزت هذه المرحلة بتذبذب في معدلات النمو الحقيقية للجزائر ففي سنة 1990 قدر ب 0.8%، تلتها سنة 1991 بتسجيل معدل نمو قدر ب -1.20%، حتى سنة 1994 كان معدل النمو سالب وقدر ب -0.89%، وهذا راجع الى عدة اسباب اهمها الاختلالات الهيكلية والازمات الحادة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني.

- **المرحلة الثانية من 1995 الى 2000:** جاءت هذه المرحلة بتحسن معدلات النمو الحقيقية فقد سجلت سنتي 1995 و 1996 على التوالي معدل نمو قدر ب 3.79%، و 4.09%، وهذا راجع الى برامج الانتعاش الاقتصادي والمخططات الانمائية التي انتهجتها الدولة، حيث سجلت سنتي 1998 و 1999 على التوالي معدل نمو قدر ب 5.10% و 3.20%.

- **المرحلة الثالثة من 2000 الى 2004:** عرفت هذه المرحلة تزايدا ملحوظا بلغت اعلى نسبة له سنة 2003 ب 6.9%، و قد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة برامج تنموية مكثفة.

- **المرحلة الرابعة من 2005 الى 2015:** في هذه المرحلة عرف فيها معدل النمو تراجعاً ملموساً حيث انخفض بين سنتي 2005 و 2006 من 5.1% الى 2% فقط ثم الى 3% سنة 2007، وتلتها السنوات الاخرى كذلك بمعدلات نمو متقاربة، فقد سجل ما بين سنة 2008 و 2015 معدلات نمو

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2015

2.40% و 3.90% على التوالي، بالرغم من تبني الجزائر برنامج تنموي ثاني ويعود السبب الى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات حاليا نتيجة لانخفاض اسعار البترول.

المطلب الثالث: تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

لقد عرف الانفاق الحكومي خلال هذه الفترة نمو و زيادة مستمرة سنويا، ما يعني زيادة حجم النفقات العامة من سنة الى اخرى، وتضاعف حجمها من ضمن اولويات السلطات الجزائرية في دعم وتيرة النمو و دفع عجلة التنمية للبلاد نحو الامام و تحقيق معدلات نمو معتبرة.

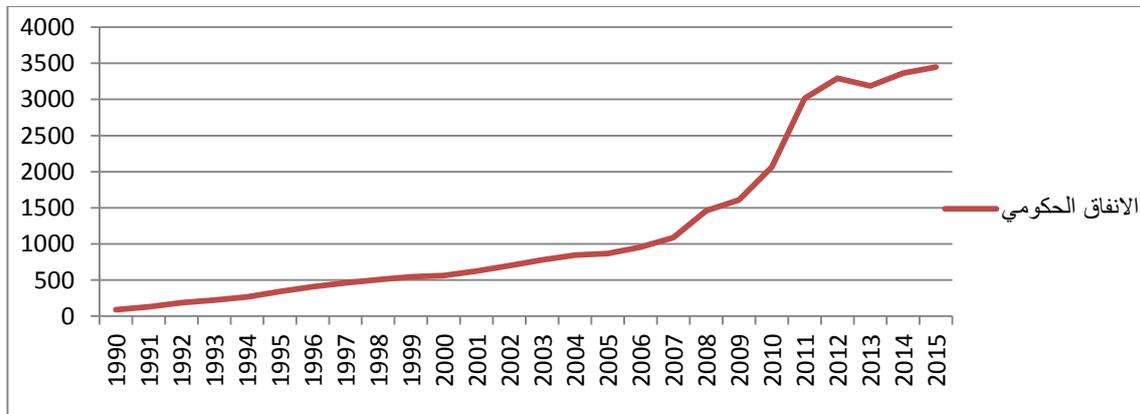
الجدول رقم (11): تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة ما بين 1990-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
	90.07	128.19	184.77	221.20	263.93
	1995	1996	1997	1998	1999
	340.21	405.37	459.83	503.63	543.60
	2000	2001	2002	2003	2004
	560.14	624.56	700.45	777.52	846.90
	2005	2006	2007	2008	2009
	865.88	954.87	1089	1458.51	1609.37
	2010	2011	2012	2013	2014
	2065.76	3015.17	3293.47	3185.71	3364.92
	2015				
	3446.77				

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

المنحنى البياني(11-1): تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة ما بين 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال الجدول رقم (11) يمكن تقسيم تطور الانفاق الحكومي في الجزائر الى فترتين كالآتي:¹

1- الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2000: خلال هذه الفترة تطور شبه بطيء نوعا ما في مستوى الانفاق الحكومي، حيث سجل 90.07 مليار في سنة 1990، الى غاية 2000 و قدر الانفاق الحكومي ب 560.14 مليار دج، حيث ان معدل النمو كان ضئيل في هذه الفترة، وقد يعود الى الازمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، وسوء الاوضاع الامنية في سنوات التسعينيات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض اسعار المحروقات من جهة اخرى، الامر الذي اجبر الدولة كما ذكر سابقا الى اللجوء الي صندوق النقد الدولي، في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي الاول من 31-05-1989 الى غاية 30-05-1990، لكن مدة الاتفاق لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري، مما جعلها تلجأ مرة اخرى في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 30-06-1991 الى غاية 30-03-1992، للحصول على الاموال الكافية لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي، ثم لجأت اليه مرة ثالثة في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث في أفريل 1994 الى مارس 1995، لطلب مساعدات لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري آنذاك، وانعكس ذلك على بطئ حجم الانفاق الحكومي.

2- الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2015: خلال هذه الفترة عرف الانفاق الحكومي تطورا كبيرا و ملحوظا، فمقارنة بالفترة السابقة نجد انه تزايد بشكل مستمر، ولقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي عرفته اسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة من تقشفية الى توسعية، قصد الخروج من التبعية والازمة التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي، ومن اجل ذلك تم اقرار برامج خماسية ضخمة للمساهمة في الانعاش الاقتصادي، فكانت النتيجة زيادات في الانفاق الحكومي من سنة الى اخرى تصل الى اضعاف مضاعفة، وهذا لتعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010، ويمتد الى نهاية 2014، وقد سطرت برامج معينة ساهمت في الزيادة المستمرة للإنفاق الحكومي للجزائر.

¹ مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص ص 96-98.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

✓ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي:

وفي ظل الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر، وعقب انتهاء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع تحسن أسعار النفط (الشئ الذي انعكس ايجابا على مؤشرات الاقتصاد الكلي) قامت السلطات العمومية بإنشاء أول برنامج استثمارات هامة هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة¹، وتمثلت مشاريع الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو على استثمارات عمومية مست جميع القطاعات بالتقريب، وكانت له عدة اهداف منها تكييف برامج وفقا لظروف الاقتصادية لسائده، حيث تم اعداد برنامج وفق للقدرات التمويلية التي تمتلكها الجزائر ، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال خارج قطاع المحروقات، وتهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية لسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة.

وقد خصصت مبالغ كبيرة مست العديد من القطاعات كقطاع الاشغال العمومية، وقطاع التنمية المحلية والبشرية ، وخصص ما يقارب 210.5 مليار دج لقطاع الاشغال العمومية، و 204.2 مليار للتنمية المحلية والبشرية، وكذلك قطاع الفلاحة والصيد البحري خصص له ما يقارب 64.4 مليار دج، وفي اطار دعم الإصلاحات خصصت لها مبلغ 45 مليار دج.

وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ومع ارتفاع اسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف، حيث ارتفع معدل الاستثمار ب 10 % من الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في شكله الاصلي حوالي 4203 مليار دج ، وقد اضيف له بعد ذلك مبالغ اخرى قدرت ب 432 مليار دج خاصة بمنطقة الجنوب، و 668 مليار دج خاصة بالهضاب العليا، وما تبقى من برنامج الانتعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، وقد قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الى خمسة محاور وهي: تحسين ظروف المعيشة للسكان، تطوير

¹ Ministère Des Finances, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2005**, Année Une Du Programme De Consolidation De La Croissance 2005 – 2009, Septembre 2004,P 6.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

اله هياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.¹

المطلب الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا، وهدرا اقتصاديا، وطاقة عاطلة، وظاهرة مرضية تعاني منها الاقتصاديات النامية، و يرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة، بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل، كما انه يمكن للسياسة النقدية ان تتدخل عبر ادواتها المختلفة، للإسهام في تخفيض البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

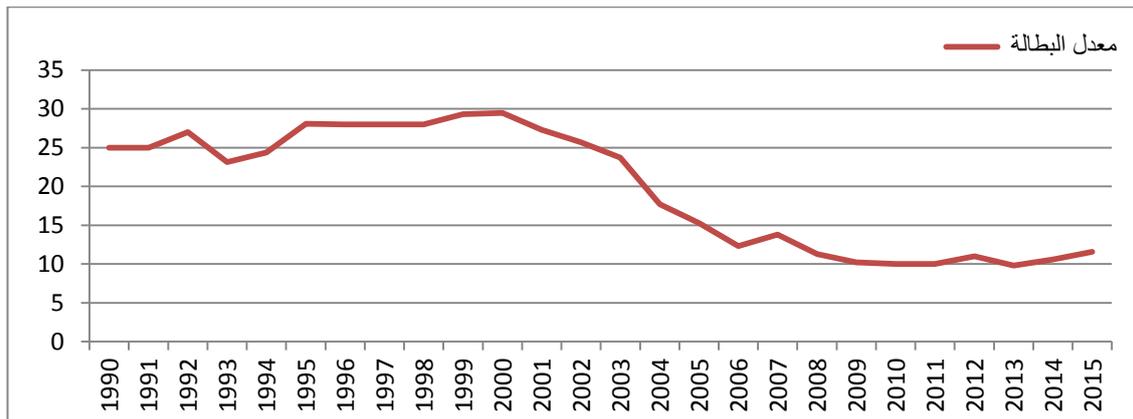
الجدول رقم (12): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2015.

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	25	25	27	23.15	24.36	28.10	27.99	28	28
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	29.30	29.50	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
	11.30	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80	10.60	11.58	

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

المنحنى البياني (1-12): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

¹ ايمان بوعكاز، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص ص 216-222.

الفصل الثاني: تشریح لواقع وتطور الدينار واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

من خلال الجدول رقم (12): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2015 سيتم تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين كالآتي:

1- الفترة الممتدة ما بين 1990 الى غاية 2000: تميزت هذه الفترة بتزايد مستمر في معدل البطالة، حيث انتقل من 25% سنة 1990 الى 29.50% سنة 2000، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض اسعار البترول، اضعف الى ذلك عجز المؤسسات العمومية عن خلق مناصب شغل للامتصاص البطالة، زد على ذلك انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، بحيث عرف عدة تخفيضات ذكرت انفا، ما ادى الى غلق هذه المؤسسات او خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح للعدد كبير من العمال، ادى الى ارتفاع معدلات البطالة، اضافة الى الاصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الاثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فقد ادى اللجوء الاضطراري الى صندوق النقد الدولي من اجل طلب القروض الى قبول جملة من الشروط، تتمثل اهمها فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتحرير الاسعار وتجميد الاجور وتطبيق اسعار فائدة موجبة.

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، والتقليص من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة، وقد سعت السياسة النقدية الى تخفيض معدل البطالة، وذلك بتخفيض معدل اعادة الخصم نتيجة السياسة الانكماشية المنتهجة حتى سنة 2000 كان معدل البطالة 29.5%، مما اثر سلبا على الطلب الكلي، وهذه الشروط المملة من صندوق النقد الدولي ادت الى الركود الاقتصادي في تلك الفترة.¹

2- الفترة الممتدة ما بين 2001-2015: عرفت معدلات البطالة في هذه الفترة انخفاضات متتالية، فقد انتقلت من 27.3% سنة 2001 الى 10.6% سنة 2015، وهذا راجع الى توجه الجزائر الى سياسة توسعية بزيادة الانفاق الحكومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته سوق النفط العالمية، وذلك بانطلاق البرامج الخماسية التي سطرت اهداف معينة لبلوغها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي وخلق مناصب شغل ودفع عجلة التنمية نحو الامام.²

¹ سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، جزائر، 2009-2010، ص ص 132-133.

² حميد مقراني، مرجع سابق، ص ص 105-107.

خاتمة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل الى تطور نظام الصرف في الجزائر بمختلف مراحل من الثابت بعملة الفرنك الفرنسي الى المرجح بسلة من العملات على راسها الدولار واليورو نظرا لطبيعة تعاملات الاقتصاد الجزائري، وفي خضم هذا التطور شهد الدينار عدة تحولات ادت الى تدهور قيمته الاسمية واقترابها من القيمة الحقيقية له، كما تم التطرق الى معدل صرف الدينار الاسمي مقابل كل من العملتين الاساسيتين الدولار الامريكي واليورو، ومع التطور الحاصل في النظام المتبع لسعر الصرف في الجزائر، وبشكل عام شهدت بعض المتغيرات الاقتصادية تطورا ملحوظا تزامنا مع التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، وكانت بعض هذه المتغيرات الاقتصادية هي معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) الذي شهد تقلبات عديدة طول فترة الدراسة، ومعدل اعادة الخصم ومعدل السوق النقدي (معدل الفائدة) كانت معدلاتهما في تناقص مستمر، وكانت الكتلة النقدية M_2 في تزايد مستمر والأسباب المذكورة انفا لكل هذه المتغيرات النقدية، تطور الصادرات والواردات، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو، الانفاق الحكومي، وتطور البطالة في الجزائر كمتغيرات حقيقية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات
الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015.

تقديم

بعد تحليل الاطار النظري لسعر الصرف في الفصل الاول، وكذا دراسة احصائية لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية وتحليلها في الفصل الثاني، سيتم في هذا الفصل التحليل القياسي لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك باتباع خطوات المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باعتباره النموذج الانسب لهذه الدراسة والذي يتلاءم مع طبيعة المشكلة، ويتضمن هذا الفصل محاولة ايجاد علاقة التي تهدف الى تحديد اهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالتخفيض الحاصل في قيمة الدينار الجزائري، وذلك باستعمال الاساليب الرياضية بغية قياس وتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية التي توصل الى فهم المشكلة وتحليلها على اسس علمية لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية في النموذج الاول وهي الرقم القياسي للأسعار كمتغير تابع وكل من معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي ومعدل السوق النقدي كمتغيرات مستقلة، اما عن النموذج الثاني فقد تم الاعتماد على رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وكل من سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار و معدل سعر البرنت (متوسط سعر برمبل النفط) كمتغيرات مستقلة، ليتم ادراج المتغيرات الاقتصادية في النموذجين لتقدير معادلتين، واختبار مدى صلاحيتهما، واكتشاف المشاكل وتصحيحها ان وجدت، ومن ثم تحليلها اقتصاديا مع ما يتوافق مع الواقع والنظرية الاقتصادية، لذا سيتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المبحث الثاني: المعالجة الاحصائية لنموذج الاول وتحليله اقتصاديا

المبحث الثالث: المعالجة الاحصائية لنموذج الثاني وتحليله اقتصاديا

المبحث الاول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تعد الحاجة لاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي تفسير او تحديد العوامل التي تؤثر في متغير ما على متغيرات اخرى، او لدينا عدة عوامل تؤثر على هذا المتغير الذي تتم دراسته، ويتم اللجوء الى الانحدار الخطي المتعدد لأنه يساعدنا على معرفة تأثير هذه العوامل على المتغير قيد الدراسة وتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

- تعريف، اسباب، واثار الانحدار الخطي المتعدد.
- خطوات، فرضيات نموذج الانحدار المتعدد.
- تقدير معالم وتقييم نموذج الانحدار المتعدد.
- مشاكل الانحدار المتعدد وكيفية معالجته.

المطلب الاول: تعريف، اسباب واثار الانحدار الخطي المتعدد.

الانحدار الخطي نموذج من النماذج الاحصائية التي تساعد الباحثين في تفسير علاقات ان وجدت بين متغيرات اقتصادية، وعليه سيتم التطرق الى كل من تعريف، اسباب واثار الانحدار الخطي المتعدد.

1- تعريف الانحدار الخطي المتعدد:¹

يقوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_t ، وعدد من المتغيرات المستقلة $x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}, \dots$ ، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل الاتي:

$$y_t = a_0 + a_1x_{1t} + a_2x_{2t} + \dots + a_kx_k + \varepsilon_t$$

من اجل: $t=1, \dots, n$ ، حيث:

y_t المتغير التابع عند الفترة t ، $x_k, \dots, x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}$: المتغير المستقل،

a_0, a_1, a_2, a_k معاملات النموذج، ε_t حد الخطأ العشوائي، n عدد المشاهدات.

ونظرا لتعدد المتغيرات المستقلة يتم تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد على شكل مصفوفات، وبعبارة اخرى يشير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة، والمصفوفة كآتي:

¹ محمد ادريوش، محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013، ص 87.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1990-2015.

$$Y = aX + \varepsilon$$

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_t \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} ; \quad X = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & \dots & X_{K1} \\ 1 & X_{12} & X_{22} & \dots & X_{K2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{1t} & X_{2t} & \dots & X_{Kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{1n} & X_{2n} & \dots & X_{Kn} \end{pmatrix} ; \quad a = \begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ a_3 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} ; \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

حيث: Y مشاهدات المتغير التابع، X مشاهدات المتغير المستقل وقيم الواحد تمثل معامل الحد الثابت، a المعامل المطلوب تقديرها، ε الاخطاء العشوائية¹.

2- اسباب واثار الانحدار الخطي المتعدد:²

ينشأ التعدد الخطي او الانحدار الخطي المتعدد عن عدة اسباب منها ما يلي:

- ✓ اتجاه المتغيرات الاقتصادية معا للتغيير مع مرور الزمن: فبمرور الزمن سوف تتزايد المتغيرات الاقتصادية معا، وحيث ان هناك ارتباط بين هذه المتغيرات فان التعدد الخطي سوف يتحقق.
 - ✓ استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة ابطاء في المعادلة المراد تقديرها.
 - ✓ خلل او تغيير لعدم جمع بيانات كافية، او عدم كبر حجم العينة.
 - ✓ عدم امكانية التحكم في حجم العينة.
 - ✓ التحرك باتجاه واحد او متعاكس بمعدل متزامن او واحد ولنفس الفترة الزمنية.
- المطلب الثاني: خطوات، فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

ان بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم وفق خطوات واستنادا الى مجموعة من الفرضيات سيتم التطرق اليهما.

1- خطوات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:³

ل للوصول لنموذج الانحدار الخطي المتعدد كاملا لا بد من مجموعة من الخطوات لتتم صياغته و هي كآتي:

¹ حسين علي بخيت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري، الاردن، 2009، ص ص 135-136.
² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات و تطبيقات -، دار حامد، الجزائر، 2011، ص 90.
³ جيلالي حلاطو، الاحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 80-82.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1990-2015.

1.1- تحديد العلاقة الدالية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة كل على حدى اي متغير بمتغير: وذلك عن طريق العرض البياني ويتم من خلال ما يلي:

- وضع العرض البياني للمتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة، اي كل متغير مستقل منفصل.
- استخراج وتقريب الشكل البياني الى احد الاشكال الدالية المعروفة (خطية، اسية، لو غاريتمية،...)، ثم يستخرج الشكل الدالي النهائي للنموذج ككل، حيث يختار في هذا المجال الشكل الدالي غالبا، ويتوقف ذلك على خبرة الباحث، لان النظرية الاقتصادية لا يمكن لها تحديد الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولا حتى عدد معادلات النموذج.

2.1- تقدير معالم النموذج: يتوقف اختبار طريقة تقدير معالم النموذج على طبيعة و شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وعلى عدد معادلات النموذج، وهنا لا بد من ذكر نوعين من النماذج، نموذج ذو المعادلة الواحدة، ونموذج ذو المعادلات.

- **علاقة خطية:** يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.
 - **علاقة لو غاريتمية:** يحول الى العلاقة الخطية ثم تستعمل طريقة المربعات الصغرى.
 - **علاقة اسية:** يحول النموذج الى علاقة خطية، ثم تستعمل كذلك طريقة المربعات الصغرى.
- 3.1- دراسة صلاحية النموذج:**

بهدف دراسة صلاحية النموذج يتم ما يلي:

- أ- دراسة القوة الارتباطية والقدرة التفسيرية للنموذج باستعمال معامل الارتباط، ومعامل التحديد.
- ب- اختبار معنوية النموذج وتوجد العديد من الاختبارات يذكر منها:
 - **اختبار الاسس الاقتصادية:** لدراسة مدى تطابق النظرية الاقتصادية، ونتائج الدراسة و تجدر الاشارة الى ان الاشارة السالبة لمعامل الانحدار تعبر عن حالة عدم التطابق.
 - **الاختبار الاحصائي:** يستعمل هذا الاختبار لدراسة معنوية المعالم المقدره.
 - اختبار ستودنت: يستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية المقدره لكل معلمة على حدى.
 - اختبار فيشر: يستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لنموذج.
 - **الاختبار القياسي:** توجد العديد من الاختبارات القياسية للنماذج الانحدارية المتعددة ويذكر منها:
 - اختبار دربين واتسون: يستعمل هذا الاختبار في الكشف عن وجود، او عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الاولى.
 - اختبار تجانس او عدم تجانس تباين الاخطاء: هناك عدة اختبارات حيث تستعمل لتأكد من تجانس او عدم تجانس تباين الاخطاء.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1990-2015.

- اختبار اداء النموذج التنبؤي: وهو اخر مرحلة، ويقوم على حذف مشاهدة الاخيرة من مجموع العينة، واعادة تقديرها، ومقارنتها بالمحذوفة، فاذا كانت النتيجة متقاربة يستعمل هذا النموذج في التنبؤ اما العكس فلا.

2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:¹

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فانه يجب توفر الفرضيات الاتية:

- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفر اي ان:

$$E(U_i) = 0$$

- تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينها معدوم اي:

$$COV(U) = E(UU') = \delta^2 I_n$$

- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة، كما ان عدد المشاهدات يجب ان تزيد على عدد المعلمات المطلوبة تقديرها اي ان:

$$r(x) = k + 1 < n$$

حيث: r رتبة مصفوفة البيانات، x عدد المتغيرات المستقلة، $k + 1$ حد ثابت، n عدد المشاهدات.

- لا يوجد ارتباط بين قيم حد الخطأ وقيم المتغيرات المستقلة اي ان اعمدة المصفوفة x مستقلة

خطيا عن متجه الاخطاء العشوائية ε وتكتب على النحو التالي:²

$$COV(x_i \varepsilon_i) = 0 \rightarrow E(x' \varepsilon) = 0$$

- الحد العشوائي ε_i يتوزع توزيعا طبيعيا اي:

$$\varepsilon_i \dots \dots \dots n(0, \delta^2)$$

- عدم وجود تغيرات كافية في المتغيرات التفسيرية.

- تحديد النموذج بشكل صحيح ولا يوجد تحيز واضح، وكبر حجم العينة.³

¹ حسين علي بخيت و سحر فتح الله، مرجع سابق، ص ص 136 - 137

² دحماني ادريوش، مرجع سابق، ص ص 89-90.

³ كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 80.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1990-2015.

المطلب الثالث: تقدير معالم وتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يجب المرور على عدة مراحل و اختباره و تقييمه للوصول الى بناء نموذج سليم صالح لدراسة و التحليل الاقتصادي.

1- تقدير معالم النموذج الانحدار الخطي المتعدد:

سيتم تقدير معالم النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى التي ستحدد لنا معالم النموذج لدينا المعادلتين:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \varepsilon_i$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = \sum (y_i - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_1 - \widehat{\beta}_2 x_2)^2$$

نحصل على معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$\sum y_i = n\widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \sum x_{1i} + \widehat{\beta}_2 \sum x_{2i} \dots \dots + \widehat{\beta}_n \sum x_{ni}$$

$$\sum x_{1i} y = \widehat{\beta}_0 \sum x_{1i} + \widehat{\beta}_1 \sum x_{1i}^2 + \widehat{\beta}_2 \sum x_{1i} x_{2i}$$

$$\sum x_{2i} y = \widehat{\beta}_0 \sum x_{2i} + \widehat{\beta}_1 \sum x_{1i} x_{2i} + \widehat{\beta}_2 \sum x_{2i}^2$$

باستخدام الانحرافات نحصل على:

$$\widehat{\beta}_1 = \frac{(\sum x_{1y})(\sum x_2^2) - (\sum x_{2y})(\sum x_1 x_2) \dots \dots \dots}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\widehat{\beta}_2 = \frac{(\sum x_{2y})(\sum x_1^2) - (\sum x_{1y})(\sum x_1 x_2) \dots \dots \dots}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\widehat{\beta}_0 = \bar{y} - \beta_1 \bar{x}_1 - \beta_2 \bar{x}_2$$

ونكتب المعادلة التقديرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \varepsilon_i$$

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1990-2015.

2- اختبار الفرضيات لنموذج الانحدار الخطي المتعدد:¹

لاختبار الفرضيات الخاصة بمعالم النموذج المقدر يجب ان نحصل اولا على تباين المقدرات و الذي يساوي:

$$V(\hat{\beta}_1) = \delta^2 \frac{\sum x_2^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$V(\hat{\beta}_2) = \delta^2 \frac{\sum x_1^2}{\sum x_1^2 \sum x_2^2 - (\sum x_1 x_2)^2}$$

تباين البواقي يساوي

$$\delta^2 = \frac{\sum \varepsilon_i^2}{n-k}$$

ويكون الانحراف المعياري كما يلي:

$$\delta(\hat{\beta}_1) = \sqrt{V(\hat{\beta}_1)}, \delta(\hat{\beta}_2) = \sqrt{V(\hat{\beta}_2)}$$

وباستخدام اختبار t لاختبار فرضية العدم و التي تفترض انه لا يوجد علاقة اي:

$$H_0: \beta_1 = 0 \quad H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0 \quad H_1: \beta_2 \neq 0$$

الاختبار الاحصائي:

$$t = \frac{\hat{\beta}_1 - 0}{\delta(\hat{\beta}_1)}, t = \frac{\hat{\beta}_2}{\delta(\hat{\beta}_2)}$$

ثم نقارن t المحسوبة مع t الجدولية نرفض او نقبل ونستنتج وجود علاقة من عدم

¹عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن، 2006، ص ص 45-46.

3- معامل التحديد:¹

يبين معامل التحديد نسبة التباين في الاختلافات الكلية في المتغير التابع، بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من كلما كانت القدرة التفسيرية للنموذج قوية، في حين انخفاضها واقتربها من الصفر تصبح القدرة التفسيرية للنموذج تكاد تكون معدومة، ويمكن حسابه من خلال احدى الصيغ التالية:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} \quad , \quad R^2 = 1 - \frac{\sum_t \varepsilon_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

قيمة معامل التحديد تزيد كلما ادخل متغير مستقل اخر للمعادلة، اي ان معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج، ولكن في الانحدار الخطي المتعدد عادة يفضل استخدام معامل التحديد المصحح ويعطى بالقانون الاتي:

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

يحبذ استعمال معامل التحديد المصحح للمقارنة بين نماذج الانحدار الخطي المتعدد ذات المتغير التابع الواحد، ويفضل استخدام معامل التحديد المصحح بدلا من معامل التحديد العادي لأنه يزداد بتزايد عدد المتغيرات المفسرة، اي انه في نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكون $R^2 \geq \overline{R^2}$

4- معامل الارتباط:²

معامل الارتباط يقيس درجة التباين في y الذي يمكن شرحه بالمتغيرات المستقلة لحساب معامل الارتباط بين المتغيرات نستخدم المعادلات الاتية:

$$r_{yx} = \frac{\sum xy}{\sqrt{\sum x} \sqrt{\sum y^2}}$$

5- تحليل جدول التباين:

في نموذج الانحدار الخطي المتعدد يمكن اعتماد على تحليل جدول التباين باستخدام F والذي يعتمد عليه.

¹محمد ادريوش دحماني، مرجع سابق ص 92.
²عدنان الصنوي، مرجع سابق، ص 47.

6- اختبار صلاحية النموذج (اختبار المعنوية الكلية):

لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد توجد اختبارات عديدة منها اختبار فيشر وستيودنت.

اختبار جودة النموذج ككل:

نقوم اولا بصياغة الفروض، الفرض الاول هو فرضية العدم اي النموذج الحالي غير مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع من جهة و المتغيرات المستقلة من جهة اخرى، ولإجراء هذا الاختبار يجب حساب احصائية فيشر F كما يلي:

$$F = \left(\frac{\frac{SSR}{K}}{\frac{SSE}{N-K-1}} \right) = \left(\frac{\frac{R^2}{K}}{\frac{1-R^2}{N-K-1}} \right)$$

و برجوع لجدول توزيع F بهدف تحديد مناطق الرفض و القبول عند مستوى معنوية محدد (10%، 5%، 1%)، ودرجة الحرية البسط k ، ودرجة حرية المقام $(n-k-1)$ ، يمكن ايجاد القيم الحرجة لإحصائية فيشر و تحديد مناطق القبول و الرفض، فاذا كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية، فلا يمكن قبول فرض العدم، ويستدل من ذلك ان النموذج سليم ومناسب لتمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، والعكس صحيح.¹

7- حساب قيمة $P-Value$:²

بجانب قاعدة السابقة الخاصة بقبول او رفض الفرض الاصلي من حيث مقارنة قيمة الاختبار المحسوبة مع القيمة الحرجة او الجدولية، فقد لا يكون ذلك كافيا للتأكد من تلك النتيجة، وبتالي فانه لمزيد من التأكد ورفع درجة اليقين فان هناك تساؤل مهم وهو ما هو اكبر مستوى معنوية يكون الاختبار المستخدم غير قادر على رفض الفرض الاصلي، ويطلق على تلك القيمة $P-Value$ ، ويطلق عليها احيانا القيمة الاحتمالية، وتكون بين مستوى المعنوية المختارة $\alpha=5\%$ او 10% ، ومستوى $P-Value$ به قدر من الصعوبة حيث يحسب الاحتمال عند نقطة معينة.

الفرض الاصلي: $H_0: \mu = 0$.

يكون وفقا للتوزيع الطبيعي بمتوسط μ وتباين δ^2 كآتي: (μ, δ^2) ، والاختبار t يساوي

¹ محمد ادريوش دحماني، مرجع سابق، ص 93.

² كمال سلطان محمد سالم، مرجع سابق، ص 105-108.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

$$T = \sqrt{n} \frac{\bar{y}}{\delta}$$

وذلك بافتراض كبير حجم العينة بحيث ان التوزيع T يقترب من التوزيع الطبيعي (اي يتم معاملته على انه توزيع طبيعي).

0.01	0.05	0.10	1.00
------	------	------	------

- اذا كانت قيمة $P-Value$ اقل من 1% هناك درجة عالية من الثقة، اي ان الفرض البديل صحيح، ويقال لتلك العلاقة عالية المعنوية.
- اذا كانت $P-Value$ بين 1% و 5% فان هناك درجة ثقة قوية فان الفرض البديل صحيح و يقال لتلك العلاقة انها معنوية.

المطلب الرابع: مشاكل الانحدار الخطي المتعدد و كيفية معالجته.

يصادف ان يتعرض الباحث لمشاكل عديدة في مراحل بناءه للنماذج الاقتصادية القياسية قيد البحث، وسيتم ذكر مشاكل الانحدار الخطي المتعدد، وكذا كيفية او طرق معالجته.

1- مشاكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

1.1- مشكلة الارتباط الذاتي:¹

أ- اسباب مشكلة الارتباط الذاتي: من الفرضيات الاساسية في طريقة المربعات الصغرى عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، والتي تتمثل في ارتباط المشاهدات المتسلسلة لنفس المتغير للحد العشوائي مما يترتب عليه عدم دقة قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى، وتنشأ مشكلة الارتباط الذاتي نتيجة لعدة اسباب:

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية ذات القيم المرتبط ذاتيا، وسوء تعيين الشكل الرياضي للدالة.
- سوء تعيين المتغير العشوائي، وعدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.
- ب- اثار الارتباط الذاتي:² يترتب على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي مجموعة من الاثار يمكن تلخيصها كما يلي:
- اذا كانت المعاملات المقدرة غير دقيقة، ولها تباينات كبيرة نسبيا.

¹ وليد اسماعيل السيفو و احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي - بين النظرية و التطبيق - دار مجدلاوي للنشر وتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص ص 68-69.

² مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي - النظرية و التطبيق - دار اليازوري، عمان، الاردن، ص 449.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

- اذا كان تباين قيم المعلمات نموذج الانحدار متجهة نحو الاسفل.
- عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
ج- طرق الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي: هناك العديد من الطرق للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء اهمها:
اختبار دربين واتسون، اختبار بريش غودافري، اختبار فان نيومان،.....الخ، وسنركز على اختبار دربين واتسون.

ج-1- اختبار دربين واتسون: *Durbin-Watson's* (1950-1951):

يعتبر اختبار دربين واتسون من اهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = p\varepsilon_{t-1} + \mu, \mu_t \sim N(0, \delta_\mu^2)$$

و يهدف الى اختبار الفرضيات: $H_0: p = 0$; $H_1: p \neq 0$

و لاختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب احصائية دربين واتسون DW :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\varepsilon}_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2} =$$

$$\frac{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t^2 + \sum_{t=2}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 - 2 \sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

ومنه $DW = 2(1 - \hat{\rho})$ في حالة عدد المشاهدات الكبيرة.

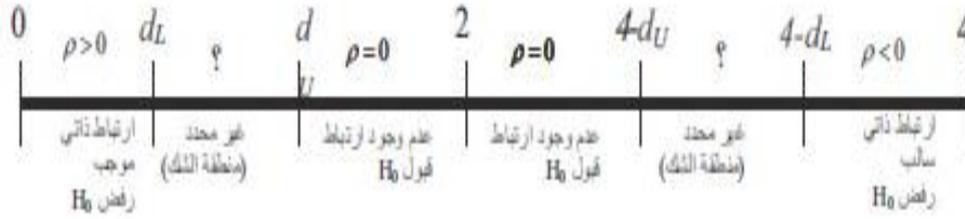
حيث ان DW تمثل القيمة المحسوبة للاختبار و تأخذ قيمتها بين 0 و 4، ε_t متغير العشوائي (القيمة المقدره لمعامل المتغير العشوائي).

يوضح الشكل رقم (13) قيم d (القيم المجدولة للاختبار)، التي تشير الى وجود او عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الاولى موجب او سالب، او تجعل نتيجة الاختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الاعلى و الادنى ل d

$d_u; d_l$ في الجدول الاحصائي لتوزيع دربين واتسون.

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

الشكل رقم (13): مناطق القبول والرفض لاختبار دريبين واتسون.



من الشكل يمكن استخراج نتيجة اختبار دريبين واتسون كالتالي:

- اذا كانت $DW < d_L$ او $DW > 4 - d_U$ ترفض فرضية العدم H_0 .
- اذا كانت $DW > d_U$ او $DW < 4 - d_L$ تقبل فرضية العدم H_0 .
- اذا كانت $d_L \leq DW \leq d_U$ او $4 - d_U \leq DW \leq 4 - d_L$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم يجب اضافة بيانات اكثر.¹

شروط استعمال اختبار دريبين واتسون:

- يجب ان يكون النموذج متضمنا للمعلم الثابت β_0 .
- النموذج المقدر لا يتضمن متغيرات تابعة ذات فترات ابطاء كمتغيرات مستقلة.
- لا يختبر دريبين واتسون الا الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى.

• تقدير p عن طريق احصائية دريبين واتسون:²

الخطوة الاولى: تقدير p انطلاقا من احصائية دريبين واتسون حيث: $\hat{p} \cong \frac{1-DW}{2}$

الخطوة الثانية: تقدير النموذج التالي بعد اجراء التعديلات على المشاهدات بحساب شبه الفروقات:

$$y_t - \hat{p}y_{t-1} = \beta_0(1 - \hat{p}) + \beta_1(x_{t,1} - \hat{p}x_{t-1,1}) + \beta_2(x_{t,2} - \hat{p}x_{t-1,2}) + \dots + \beta_k(x_{t,k} - \hat{p}x_{t-1,k}) + \mu_t$$

$$y_t^* = \beta_0^* + \beta_1x_{t,1}^* + \beta_2x_{t,2}^* + \dots + \beta_kx_{t,k}^* + \mu_t \quad \text{اي:}$$

$$\hat{\beta}_0^* = \hat{\beta}_0(1 - \hat{p}), \quad \hat{\beta}_1, \dots, \hat{\beta}_k \quad \text{المعالم المقدره بطريقة المربعات الصغرى هي:}$$

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 97-99.
² محمد شيخي، مرجع سابق، ص 99.

2.1- عدم تجانس تباين الاخطاء:

1-2.1- طبيعة عدم ثبات الاخطاء، اسبابه، واثاره:¹ من اهم فرضيات الانحدار الخطي المتعدد هو ثبات تباين الخطأ $\delta_\mu^2 = E(\mu_t)^2 = Var(\mu_t)$ ، وبالتالي عدم صحة هذه الفرضية يؤدي الى عدم تجانس حدود الخطأ، يرجع ذلك الى عدة اسباب وهي:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة، واستخدام البيانات المقطعة الى بيانات السلسلة الزمنية.

- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات التجميعية.

الاثار المترتبة عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ:

- تبقى معاملات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومنسقة لكن تصبح غير فعالة (تفقد خاصية الكفاءة).

- انحرافات المعاملات المقدرة متحيزة، وبالتالي يسوء الوضع عند استعمال اختبارات فيشر وستيودنت المعتمدة اساسا على فرضية ثبات التباين.

- تصبح فترات الثقة اكثر اتساعا كما تقل قوة الاختبارات المعنوية نظرا لاختفاء خاصية ادنى تباين.

- التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيه التباين غير ثابت لن يكون ممكنا.

2-2.1- طرق الكشف عن ثبات تباين الخطأ وكيفية معالجته:²

أ- طرق الكشف عن ثبات تباين الخطأ: يتم اكتشاف ثبات تباين الاخطاء بواسطة عدة اختبارات منها ما يلي:

أ-1- اختبار وايت *white*: يمكن ابراز هذا الاختبار في خطوات كما يلي:

- تقدير النموذج العام: $y = x\beta + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$.

- تقدير المعادلة الوسيطة التالية: $\hat{\varepsilon}_0^2 = \beta_0 + \beta_1 x_{t1} + \alpha_1 x_{t1}^2 + \dots + \beta_k x_{tk} + \alpha x_{tk}^2 + \mu_t$ ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

- فرضية ثبات تباين الاخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي: $H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \dots =$

$$\alpha_k = \beta_k = 0$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 496-497.
² محمد شيخي، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

- نقوم بمقارنة قيمة وايت مع قيمة x_{ka}^2 عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية مساوية لعدد المعلمات في صيغة الانحدار المساعد.

- احصائية مضاعف لاغرانج $ln = nR^2$ تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية $2k$ ، اذا كان nR^2 اكبر من $x^2(2k)$ (القيمة الحرجة او الجدولية لتوزيع x^2 بنسبة معنوية α ، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 اي اذا كان هناك على الاقل معامل واحد من المعاملات المعادلة الوسيطة يختلف معنويا عن الصفر، فان تباين الاخطاء غير متجانس.

أ-2- اختبار معامل الرتب لسبرمان: يعتبر هذا الاختبار من ابسط الاختبارات الكشف عن عدم تجانس بين الاخطاء والذي يعتمد على القيمة المطلقة للأخطاء، وقيم المتغير المستقل، ويتم حسابه كما يلي:

- بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى نتحصل على $y_t = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_t$ ، ومن ثم يمكن التحصل على القيم المقدرة لحد الخطأ ε_t حيث $\varepsilon_t = y_t - \hat{y}_t$.

- اهمال اشارة ε_t ، اي اخذها بالقيمة المطلقة، ثم ترتيب قيم المتغير المستقل والانحرافات، سواء تصاعديا او تنازليا مع اعطاء كل واحدة رتبة وفق تسلسل القيم، لتحسب الفروق بين الرتب ويستخرج معامل الارتباط الرتب وفق القانون لسبرمان على النحو التالي:

$$r_{rank} = 1 - \frac{6 - \sum D^2}{n(n^2 - 1)}$$

حيث: D الفرق بين الرتب القيم المتقابلة x, y .

- يتم حساب القيمة الاحصائية لستيوذنت بالقانون التالي:

$$t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}}$$

- يتم استخراج القيمة الجدولية عند درجة $1 - k + n$ ، وعليه اذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

$$H_1: \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \dots \dots \dots \neq \delta_n^2$$

اما اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم التي تنص على ما يلي:

$$H_1: \delta_1^2 = \delta_2^2 = \dots \dots \dots = \delta_n^2$$

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

ونرفض الفرضية البديلة وبتالي لا يوجد تجانس لتباين الخطأ.

ب- كيفية معالجة عدم ثبات حد الخطأ:¹

من ابرز الطرق المستخدمة لتصحيح المشكلة هي طريقة المربعات الصغرى المرجحة، وتقوم هذه الفكرة على اعطاء القيم ذات الانحراف الاقل على خط الانحدار وزنا كبيرا من القيم ذات الانحراف الاكبر في تقدير العلاقة محل الاعتبار، ويتوقف شكل النموذج الاصلي المحول على نمط عدم ثبات التباين المكتشف في النموذج الاصلي المقدر، ويفرض ان النموذج الاصلي كان كما يلي:
 $y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon ; i = 1 \dots \dots n$ فان هناك عدة انماط (افتراضات) لعدم ثبات تباين الاخطاء، ويختلف النموذج او المعادلة المحولة من افتراض الى اخر.

• الافتراض الاول: $E(\varepsilon_i^2) = \delta^2 x_i^2$ وطبقا لهذا يتم تحويل النموذج الاصلي الى الشكل التالي:

$$\frac{y_i}{x_i} = \frac{\beta_0}{x_i} + \beta_1 + \frac{\varepsilon_i}{x_i} = \beta_0 \frac{1}{x_i} + \beta_1 + \theta_i$$

حيث θ_i عبارة عن حد الخطأ المحول $\frac{\varepsilon_i}{x_i}$ ، و بإجراء انحدار $\frac{y_i}{x_i}$ على $\frac{1}{x_i}$ مستخدما طريقة المربعات

$$\left(\frac{\hat{y}_i}{x_i}\right) = \hat{\beta}_0 \frac{1}{x_i} + \hat{\beta}_1$$

الصغرى العادية نحصل على :

وبضرب المعادلة المحولة المقدره السابقة في x_i يتم الحصول على النموذج الاصلي $\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_i$ بعد معالجة عدم ثبات التباين δ^2 يتضح مما سبق ان الحد الثابت في النموذج المحول β_1 هو عبارة عن ميل معامل الانحدار للنموذج الاصلي، وميل معامل الانحدار للنموذج المحول هو عبارة عن الحد الثابت في نموذج الاصلي.

• الافتراض الثاني: $E(\varepsilon_i^2) = \delta^2 x_i$ و طبقا لهذا الافتراض يتم تحويل النموذج الاصلي الى المعادلة التالية:

$$\frac{y_i}{\sqrt{x_i}} = \frac{\beta_0}{\sqrt{x_i}} + \beta_1 \sqrt{x_i} + \frac{\varepsilon_i}{\sqrt{x_i}} = \beta_0 \frac{1}{\sqrt{x_i}} + \beta_1 \sqrt{x_i} + \varepsilon_i$$

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 116-118.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

حيث ε_i عبارة عن الخطأ العشوائي المحول $\frac{\varepsilon_i}{\sqrt{x_i}}$ ، وبنفس الحالة الأولى نجري انحدار

على $\frac{y_i}{\sqrt{x_i}}$ على $\frac{1}{\sqrt{x_i}}$ ، بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

- الافتراض الثالث: $E(\varepsilon_i^2) = \delta^2 y_i^2$ ، و طبقا لهذا الافتراض تكون المعادلة المحولة من الشكل:

$$\frac{y_i}{y_i} = \frac{\beta_0}{y_i} + \beta_1 \frac{x_i}{y_i} + \frac{\varepsilon_i}{y_i} = \beta_0 \frac{1}{y_i} + \beta_1 \frac{x_i}{y_i} + \theta_i \quad \bullet$$

- الافتراض الرابع: $E(\varepsilon_i^2) = \delta^2 |\hat{\varepsilon}_i|$ ، و يتضمن هذا الافتراض ان التباين حد الخطأ دالة خطية لبواقي طريقة المربعات الصغرى العادية، و طبقا لهذا تكون المعادلة المقدره كما يلي:

$$\frac{y_i}{\sqrt{|\hat{\varepsilon}_i|}} = \beta_0 \frac{1}{\sqrt{|\hat{\varepsilon}_i|}} + \beta_1 \frac{x_i}{\sqrt{|\hat{\varepsilon}_i|}} + \frac{\varepsilon_i}{\sqrt{|\hat{\varepsilon}_i|}}$$

- الافتراض الخامس: التحويلات اللوغاريتمية، ان تحويل النموذج الاصلي الي الصيغة اللوغاريتمية المزوجة سوف يؤدي الى تقليل درجة عدم ثبات تباين حد الخطأ، وتكون المعادلة المحولة كما يلي:

$$\ln y_i = \beta_0 + \beta_1 \ln x_i + \varepsilon_i$$

المبحث الثاني: المعالجة الاحصائية لنموذج الاول وتحليله اقتصاديا

سيتم من خلال هذا المبحث معالجة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، اذ سيتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وباستخدام برنامج E-views8، للوصول الى مدى صلاحية النموذج المقدر وتقييمه من الناحية الاحصائية، وتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر سعر الصرف على مستوى العام للأسعار كأهم متغير نقدي، ودراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد ان وجدت، وتحليله اقتصاديا، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المطلب الثاني: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المطلب الثالث: دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد، وتحليل النموذج اقتصاديا

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

المطلب الاول: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد قيد الدراسة، من مجموعة متغيرات مستقلة التي تؤثر في المتغير التابع و تتمثل هذه المتغيرات في:

- **المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع في النموذج الانحدار الخطي المتعدد قيد الدراسة اثر التخفيضات المتتالية لدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية، والتي تقاس بواسطة الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكي *IPC* كمتغير تابع، والذي تم اعتماده كمؤشر لقياس معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

- **المتغيرات المستقلة:** تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تم التطرق لها في الفصل السابق وهذه المتغيرات هي:

✓ معدل الصرف الفعلي الاسمي (NEER): تم اعتباره كمتغير مستقل اول في النموذج الاول.

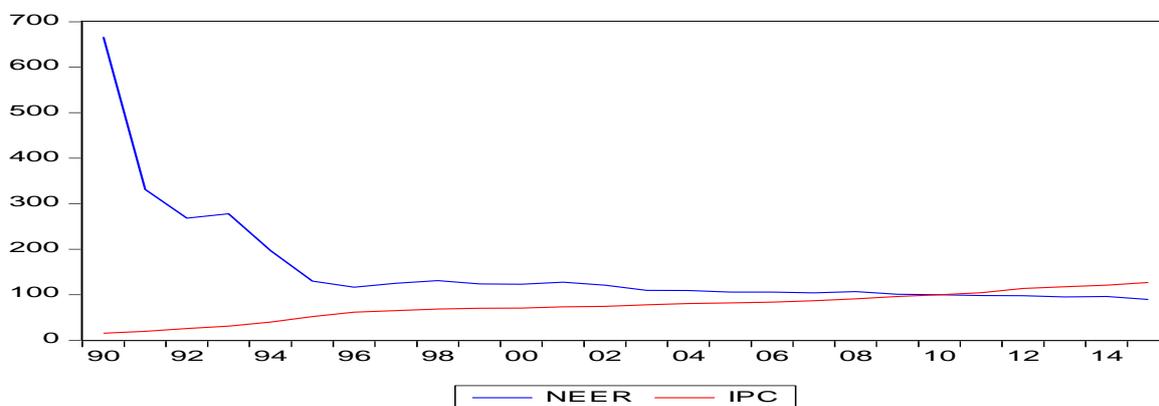
✓ معدل السوق النقدي (Tmm): تم اعتباره كمتغير مستقل ثاني في النموذج الاول.

اما السلسلة الزمنية التي اختيرت لهذه الدراسة فهي الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2015، والتي ظهرت فيها عدة تخفيضات للدينار الجزائري، وكانت متتالية وبنسب كبيرة، مما اثرت على بعض المؤشرات الاقتصادية.

- دراسة العلاقة بين معدل الصرف الفعلي الاسمي (NEER) كمتغير مستقل مع إضافة متغير مستقل ثاني هو معدل السوق النقدي (Tmm) على الرقم القياسي للأسعار *IPC* الممثل لمعدل التضخم كمتغير تابع.

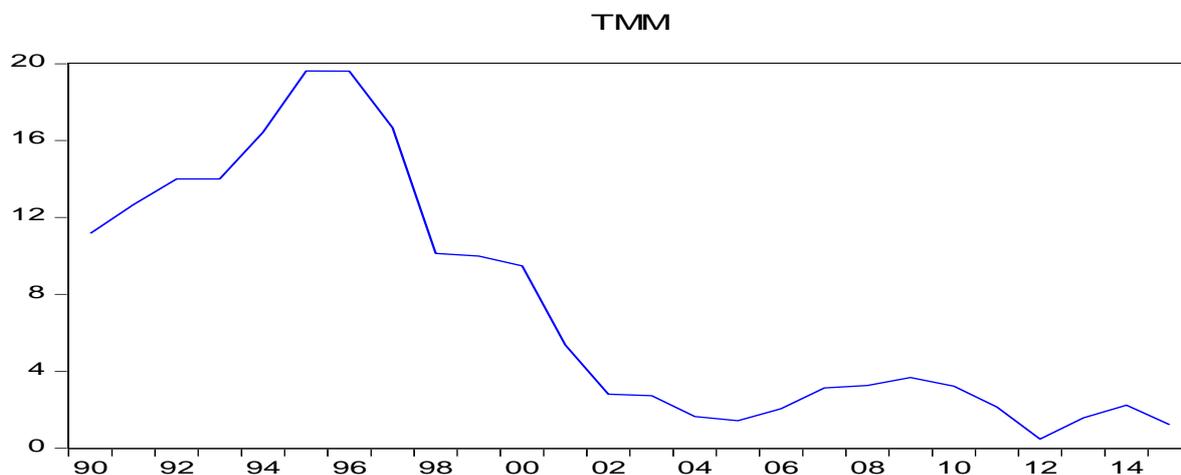
الشكل رقم(14): تطور كل من الرقم القياسي للأسعار ومعدل الصرف الفعلي الاسمي في الجزائر

خلال الفترة من 1990-2015



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

الشكل رقم (15): تطور معدل السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2015



المصدر: من اعداد الطالبين مخرجات برنامج E-views8

المطلب الثاني: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

قبل البدا بتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد الاول، الذي يوضح العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك الذي يعبر عن الظاهرة المفسرة، والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في كل من معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومعدل السوق النقدي، سيتم اولا تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم تأتي عملية التقييم.

1- تقدير النموذج

للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك كمتغير تابع الذي يتأثر بالتغيرات التي تحدث في كل من معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومعدل السوق النقدي بواسطة طريقة المربعات الصغرى، تم استخدام برنامج E-views8، وقد تم ادخال قيم متغيرات النموذج الاول المبينة في الملحق رقم(01) تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول الاتي:

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

الجدول رقم (13): تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الاول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115.3527	5.080544	22.70478	0.0000
NEER	-0.131426	0.025641	-5.125565	0.0000
TMM	-2.712882	0.491678	-5.517600	0.0000
R-squared	0.800275	Mean dependent var		74.95269
Adjusted R-squared	0.782908	S.D. dependent var		30.78912
S.E. of regression	14.34562	Akaike info criterion		8.272933
Sum squared resid	4733.326	Schwarz criterion		8.418098
Log likelihood	-104.5481	Hannan-Quinn criter.		8.314735
F-statistic	46.07923	Durbin-Watson stat		0.437988
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

من خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد المتحصل عليها
كما يلي:

$$IPC = 115.35 - 0.13 NEER - 2.71 Tmm$$

ومن المعادلة المتحصل عليها يتضح ان:

- المقدار الثابت C قيمته 115.35،

- الاشارة السالبة لكل من NEER و Tmm تدل على العلاقة العكسية بين كل منهما و الرقم القياسي
للأسعار الاستهلاك IPC وان:

* كل زيادة في معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الرقم القياسي
للأسعار الاستهلاك ب0.13.

* كل زيادة في معدل السوق النقدي بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك
ب2.71.

2- تقييم النموذج الاول

بعد الحصول على الشكل الدالي المعبر عن العلاقة القائمة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك،
وكل من معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي ومعدل السوق النقدي، سيتم تحليل الاداء العام لنموذج
الاول لتقييم جودته وفعاليتيه وتجسيد العلاقة المدروسة كما يلي:

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1999-2015

1. نلاحظ من الجدول أيضا ان معدل الارتباط قوي ويساوي إلى 0.8 (أي 80.02%)، هي نسبة كبيرة تدل على ان القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية، بعبارة اخرى ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر بنسبة 80% في تغير الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك *IPC* ، اما نسبة 20% المتبقية فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم حصرها في النموذج، وأيضا معامل الارتباط المعدل الذي يساوي 78.29%، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تفسر المتغير التابع بهذه النسبة وهي مقبولة احصائيا بدرجة كبيرة.

2. من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع احصائيات **P-Value** للمتغيرات المستقلة بما فيها المعلمة *C* هي أصغر من 5%، وهو ما يعني أن جميع هذه المتغيرات ذات دلالة احصائية في التأثير على المتغير التابع المتمثل في المستوى العام للأسعار، وانها معنوية في شرح المتغير التابع.

3. من خلال الجدول السابق أيضا يتبين أن $Prob(F-statistic) = 0.000000 < 5\%$ وهو ما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة هي ذات دلالة احصائية، مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر مجتمعة في المتغير التابع (يمكن أيضا مقارنة احصائية فيشر المجدولة مع المحسوبة = 27.03)، كما هو مبين في الملحق رقم (04)، و في ما يخص تقييم النموذج ككل دل ذلك على جودة النموذج، وبالتالي يمكن القول ان المتغيرات المستقلة انها معنوية بشكل كلي في التأثير على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد و تحليل النموذج اقتصاديا

للاوصول الى نموذج احصائي رياضي يوضح العلاقة بين المتغير التابع الذي يمثل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (معدل التضخم) والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه التي تم ادخالها في هذا النموذج، والمتمثلة في معدل سعر صرف الفعلي الاسمي، ومعدل السوق النقدي (معدل الفائدة)، قد لا يكون كافيا في دراسة الظاهرة وتحليلها، بل يجب ان لا تكون هناك مشاكل تؤثر على هذا النموذج، وان يكون متوافقا مع الواقع والنظريات والمناهج الاقتصادية، والا يصبح النموذج ليس له معنى، ولذا سيتم التطرق الى كل من مشاكل الارتباط الخطي المتعدد وتحليل النموذج اقتصاديا.

1. دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد:

لدراسة مشاكل الارتباط الخطي من عدمها التي تؤثر على صلاحية النموذج في حالة وجودها، يجب اختباره عند درجة معنوية 5%، وذلك من خلال الفرضيتين:

- الفرضية العدم H_1 لا يوجد ارتباط ذاتي، الفرضية البديلة H_1 : يوجد ارتباط ذاتي.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

1.1- مشكلة الارتباط الذاتي **Auto-correlation**: يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Durban

Watson أو من خلال Breusch-Godfrey Serial correlation LM test وهو ما يبينه

الجدول التالي:

الجدول رقم (1.13): اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.760502	Prob. F(2,23)	0.1944
Obs*R-squared	3.451834	Prob. Chi-Square(2)	0.1780
Scaled explained SS	1.262471	Prob. Chi-Square(2)	0.5319

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

يتضح من الجدول السابق أن P-value لاختبار كي مربع يساوي 0.1780 (أي 17.8%) وهي أكبر من 5%، وهو دليل ايجابي على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي يجب قبول الفرضية الصفرية (العدم) H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 .

2.1- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين **Heteroscedasticity**: لمعرفة ما اذا كانت هناك مشكلة

عدم تجانس تباين الخطأ، التي تؤثر على صلاحية النموذج في حالة وجودها، وجب اختبار وجودها عند درجة معنوية 5%، او عدمها انطلاقا من الفرضيتين:

الفرضية العدم H_0 : لا توجد مشكلة تجانس تباين الخطأ، والفرضية البديلة H_1 : توجد مشكلة تجانس تباين الخطأ

يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Breusch-Pagan-Godfrey وأيضا Harvey وARCH وكل هذه الاختبارات أثبتت أن هذا النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن P-value=0.09 < 5%، حسب الجدول المبين أسفله.

الجدول رقم (2.13): اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	12.16107	Prob. F(2,21)	0.0003
Obs*R-squared	13.95291	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

من خلال النموذج المعتمد في هذه الدراسة القياسية يتضح ان نموذج يعاني من هذه المشكلة عدم تجانس التباين عند التأخيرات الاولى والثانية .

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

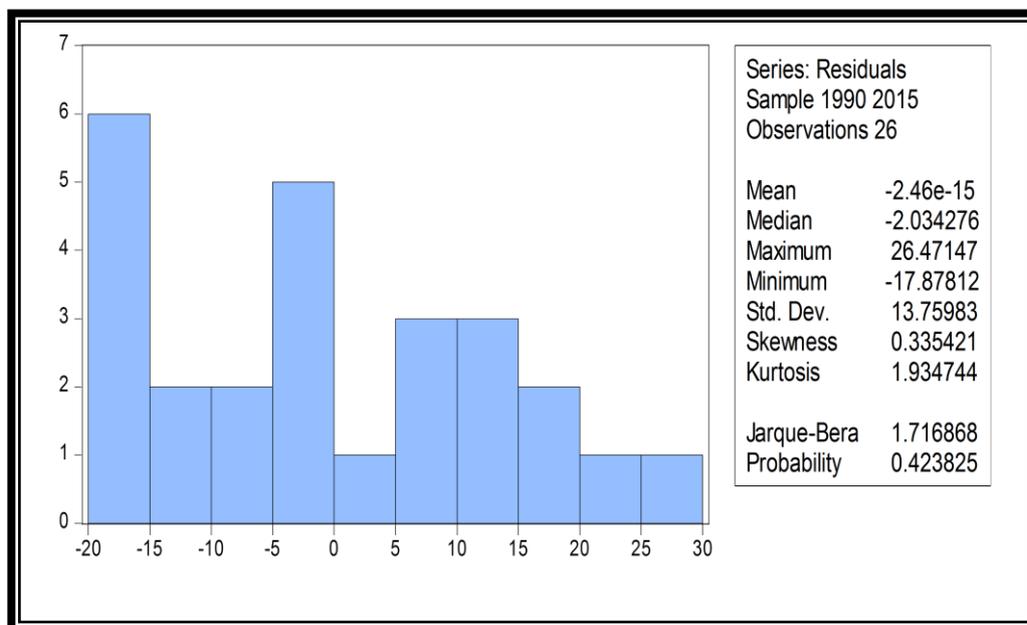
3.1- مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: لمعرفة ما اذا كانت البواقي تتوزع طبيعيا ام لا عند درجة

معنوية 5%، سيتم الاعتماد على فرضيتين:

- الفرضية العدم H_0 : البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، الفرضية البديلة H_1 : البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

للتأكد من ان البواقي تتوزع طبيعيا او لا هناك العديد من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها للتأكد، وعليه تم اختيار اختبار Jarque-Bera كاحد اشهر الاختبارات واهمها، ومن نتائج هذا الاختبار يتم قبول او رفض الفرضية العدم، والشكل الموالي يبين النتائج التي تم الحصول عليها من هذا الاختبار:

الشكل رقم (16): اختبار Jarque-Bera



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

من خلال الشكل أعلاه والنتائج المتحصل عليها يمكن ملاحظة ان احتمالية الاختبار p -value=0.42، وهذه النسبة 42% هي أكبر من 5%، وهذا يدل على ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، وهو ما يعني أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، وبالتالي قبول فرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة، ومن خلال ما سبق يتضح أن النموذج هو ذات جودة احصائية عالية لكنه يعاني فقط من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين الذي لا يؤثر على العموم في النموذج، ويمكن الاعتماد في التحليل الاقتصادي على المتغيرات المختبرة سابقا.

2. التحليل الاقتصادي للنموذج الاول

من خلال الدراسة والتحليل الاحصائيين للنموذج الاول تم القيام بهما خلال المراحل السابقة، تبين ان النموذج الخطي المتعدد في هذه الدراسة يتمتع بجودة احصائية قوية، الا ان هذا لا يعني بالضرورة انه نموذج ذو دلالة اقتصادية، لذا يجب تحليل النموذج الاول اقتصاديا لتأكد من توافقه مع واقع ونظريات الاقتصاديين.

$$IPC = 115.35 - 0.13 NEER - 2.71 Tmm$$

فكانت المعادلة التي تم تقديرها لنموذج الاول كالآتي:

من المعادلة السابقة التي تعبر عن العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار (معدل التضخم) IPC كمتغير تابع، وكل من سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار NEER ، ومعدل السوق النقدي (معدل الفائدة) Tmm، ويبدو ان العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هي علاقة عكسية، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، كما فسرت النظريات في الفصل الاول، ولان معدل الصرف في الجزائر يتم بتسمية عدم اليقين، اي كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بالإيجاب ادى ذلك الى انخفاض في الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم)، اي انه كلما ارتفع معدل الصرف بوحدة واحدة نقص الرقم القياسي للأسعار IPC ب 0.13 وحدة، وهو تحليل اقتصادي صحيح، ومن خلال الجدول السابق في الفصل الثاني الذي يوضح تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي نلاحظ التدهور المستمر مع مرور السنين، وهو ما يعني اقتصاديا الانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية امام سلة العملات التي تم ربط الدينار الجزائري بها بالمقابل نلاحظ ان الرقم القياسي للأسعار في ارتفاع مستمر عبر السنين، وهو ما يعني ان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم من سنة الى اخرى، وعليه فان العلاقة العكسية الموجودة في النموذج الاول صحيحة، اي كلما انخفضت قيمة الدينار الجزائري امام اهم الشركاء التجاريين كلما ادى ذلك الى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار وبتالي ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يتوافق مع كل واقع ونظريات الاقتصاديين.

اما فيما يخص العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الاسمي و رقم القياسي للأسعار، فيمكن القول ان الرقم القياسي للأسعار كانت له استجابة لتغيرات الحاصلة في سعر الصرف الفعلي الاسمي، ففي سنة 1991 انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الى 331.46 دينار جزائري بعد ان كان يقدر سنة 1990 ب 665.37 اي اكثر من 50 %، وهو ما يفسر تخفيض قيمة العملة آنذاك، وبتالي انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم)،

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

وكذلك في السنوات الأخرى بقي نفس الحال، وهذا بانخفاض معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار سنة تلو الأخرى، مع ارتفاع مستمر لمعدل التضخم، وبشكل عام يبقى النموذج الأول محافظا على العلاقة العكسية بين المتغيرات.

اما بالنسبة للعلاقة بين الرقم القياسي للأسعار IPC و معدل السوق النقدي Tmm هي علاقة عكسية ، اي انه كلما ارتفع معدل السوق النقدي (معدل الفائدة) بوحدة واحدة ادى ذلك الى انخفاض الرقم القياسي للأسعار ب 2.71 وحدة، ويؤدي ذلك الى التحكم في المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، وان ارتفاع معدل السوق النقدي يعني ان السلطات النقدية تقوم بسياسة نقدية انكماشية من خلال احدى ادواتها المعروفة، وذلك للحد من معدلات التضخم المرتفعة، فخلال فترة الدراسة نلاحظ ان معدل السوق النقدي في انخفاض مستمر وهي سياسة انكماشية تنتهجها السلطات النقدية لتخفيض المعروض النقدي والحد من التضخم.

ومن المعادلة السابقة يتضح ان كل من معدل الصرف الفعلي الاسمي ومعدل السوق النقدي لهما تأثير كبير على الرقم القياسي للأسعار باعتباره مؤشر لقياس التضخم في الجزائر، وبالتالي يؤثر في قيمة العملة المحلية وعليه تلجأ السلطات النقدية الجزائرية لتحكم في معدلات التضخم واستقرارها من خلال العلاقة السالفة الذكر.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للنموذج الثاني وتحليله اقتصاديا

سيتم من خلال هذا المبحث معالجة الإحصائية للنموذج الثاني، وذلك بنفس خطوات النموذج الأول لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري كأهم متغير حقيقي، وذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول(14): تطور متوسط السنوي لسعر البترول ورصيد الميزان التجاري للجزائر

خلال الفترة 1990-2015

السنوات années	سعر الصرف الدينار امام الدولار الأمريكي DZD/\$	متوسط السنوي لسعر البترول poil (دولار/برميل)	رصيد الميزان التجاري (بالمليار دولار)
1990	9	22.26	3.11
1991	18.5	18.62	4.67
1992	21.8	18.44	3.21
1993	22.5	16.33	2.42
1994	36	15.53	-0.26
1995	47.6	16.86	0.16
1996	54.7	20.29	4.13
1997	57.7	18.86	5.69
1998	58.8	12.28	1.51
1999	66.6	17.44	3.36
2000	75.26	28.50	12.3
2001	77.21	24.8	9.61
2002	79.68	25.2	6.7
2003	77.36	29	11.15
2004	72.06	38.7	14.27
2005	73.36	54.6	26.81
2006	72.64	65.7	34.06
2007	69.38	74.8	34.24
2008	64.56	99.9	40.6
2009	72.59	62.2	7.79
2010	74.40	80.15	18.21
2011	72.85	112.94	25.96
2012	77.55	111.04	20.17
2013	79.38	109.55	9.39
2014	80.56	100.76	0.32
2015	100.46	53.06	-18.08

المصدر: الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

المطلب الاول: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

قبل بداية تقدير النموذج ينبغي شرح متغيرات النموذج الثاني قيد الدراسة.

اولا- شرح متغيرات النموذج: فيما يتعلق بالمتغيرات الحقيقية فقد تم اختيار رصيد الميزان التجاري كأهم متغير حقيقي تابع من خلاله يمكن طرح نموذج ثاني يفسر اهم المتغيرات التي تؤثر في الرصيد، ولعل أهم هذه المتغيرات هو المتوسط السنوي لسعر البرنت الذي يؤثر بشكل مباشر في الصادرات الجزائرية نظرا لإعتماد الجزائر على المحروقات بشكل كبير جدا.

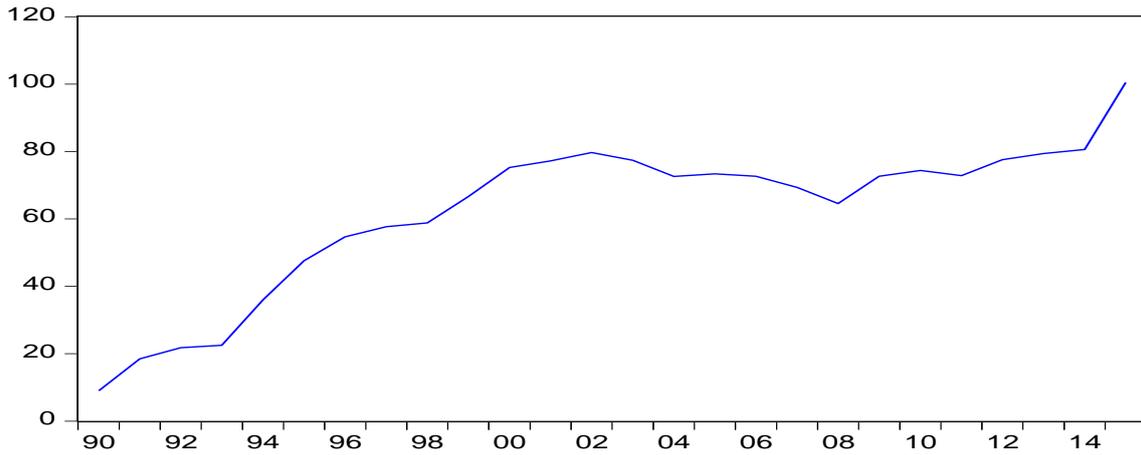
أما ما يتعلق بمعدل الصرف فقد تم اختيار التغير في سعر صرف الدينار الجزائري امام الدولار وذلك لسبب مهم وهو أن موضوع الدراسة يعتمد على التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري ولعل أهم هذه التخفيضات كانت أمام الدولار الأمريكي، ويتم قياسها بالتغير في سعر الصرف $D(tcn)$ بدلا من اختيار سعر الصرف Tcn ، وذلك بدلا من اختيار معدل الصرف الفعلي الاسمي (كما في النموذج الأول)، وذلك لأن هذا المتغير لا يعطي لنا النتائج المناسبة نظرا لإعتماده على الارقام القياسية، وليس القيم المطلقة.

اما السلسلة الزمنية التي اختيرت لهذه الدراسة فهي نفس الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2015.

الشكل رقم(17): تطور معدل الصرف الاسمي للدينار الجزائري امام الدولار الامريكي خلال الفترة

من 1990-2015

TCN



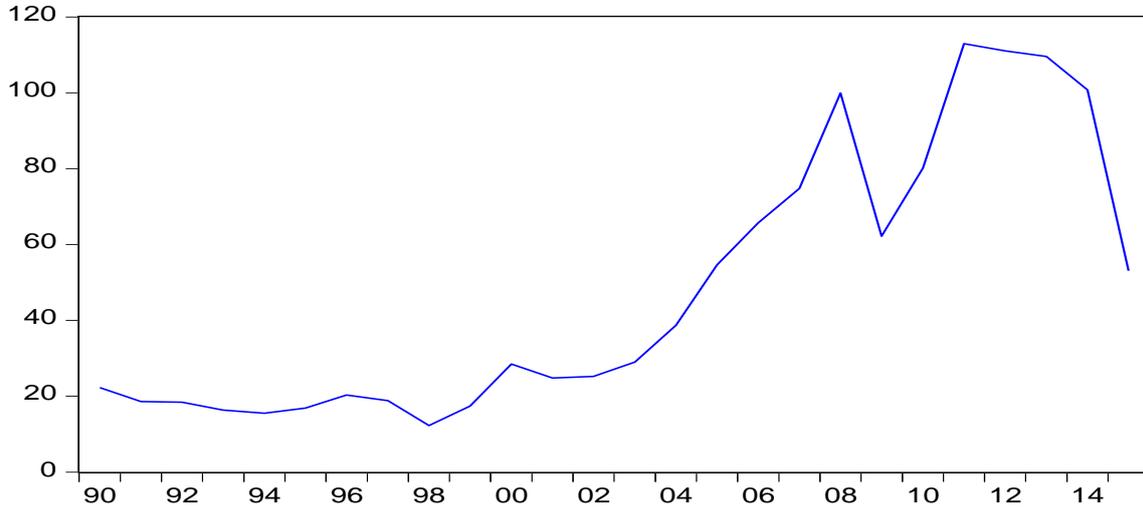
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

الشكل رقم(18): تطور معدل سعر البرنت (متوسط سعر برميل النفط) للجزائر خلال الفترة من

2015-1990

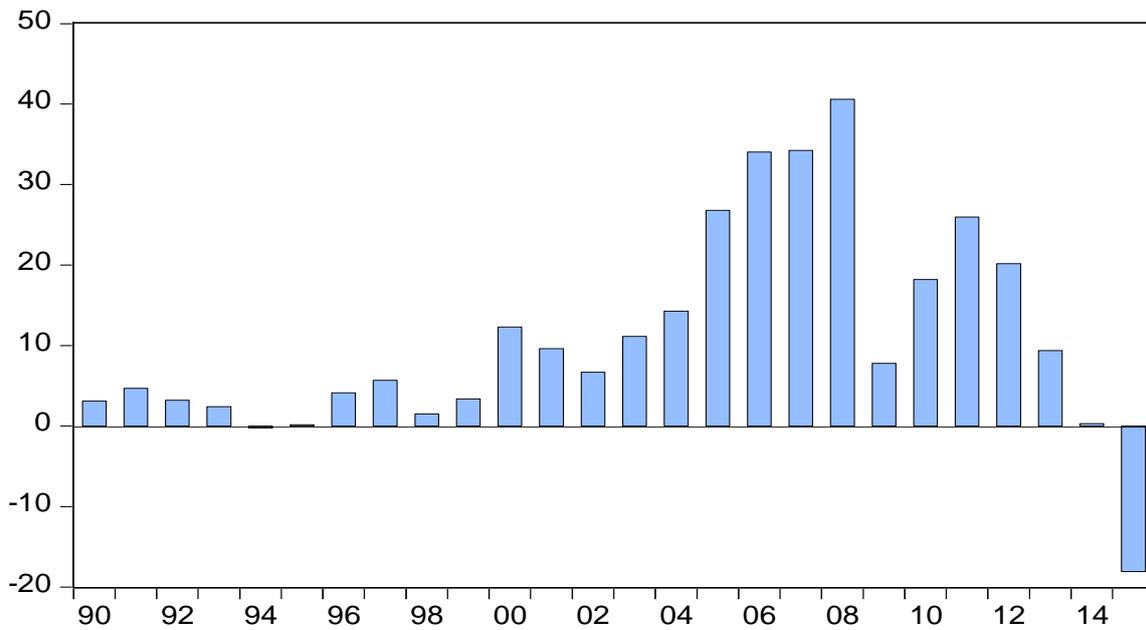
POIL



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

الشكل رقم(19): تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة من 2015-1990

BC



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

المطلب الثاني: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

قبل البدا بتقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد الثاني، الذي يوضح العلاقة بين رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عن الظاهرة المفسرة، و العوامل المؤثرة فيه و المتمثلة في كل من معدل سعر الصرف الاسمي، ومعدل صرف البرنت، سيتم اولا تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، و من ثم تأتي عملية التقييم كما في النموذج الاول.

1- تقدير النموذج

لإيجاد المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين الرقم رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع الذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة، وهي كل من معدل سعر الصرف الاسمي، ومعدل صرف البرنت بواسطة طريقة المربعات الصغرى، تم استخدام برنامج E-views8 ، كما في النموذج الاول، وقد تم ادخال قيم متغيرات النموذج الثاني للحصول على النتائج المبينة بالجدول الموالي:

الجدول رقم(15) : تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الثاني

Dependent Variable: BC				
Method: Least Squares				
Date: 04/15/17 Time: 11:21				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.13890	3.663601	2.767469	0.0112
D(TCN)	-1.341775	0.319988	-4.193207	0.0004
POIL	0.120465	0.053524	2.250659	0.0347
R-squared	0.600197	Mean dependent var		11.13560
Adjusted R-squared	0.563852	S.D. dependent var		13.23712
S.E. of regression	8.741993	Akaike info criterion		7.286320
Sum squared resid	1681.294	Schwarz criterion		7.432585
Log likelihood	-88.07900	Hannan-Quinn criter.		7.326888
F-statistic	16.51358	Durbin-Watson stat		0.975364
Prob(F-statistic)	0.000042			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

من خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد المتحصل عليها

كما يلي:

$$BC = 10.13 - 1.34 D(Tcn) + 0.12 poil$$

ومن المعادلة المتحصل عليها يتضح ان:

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

- المقدار الثابت C قيمته 10.13، D مقدار التغير في سعر الصرف.
- الإشارة السالبة ل D(Tcn) و تدل على العلاقة العكسية بين كل من التغير في سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار و رصيد الميزان التجاري BC وان:
- * كل زيادة في معدل سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض رصيد الميزان التجاري ب1.34.
- الإشارة الموجبة ل poil و تدل على علاقة طردية بين كل من معدل صرف البرنت و رصيد الميزان التجاري وان:
- * كل زيادة في معدل صرف البرنت بوحدة واحدة تؤدي الى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب0.12.

2- تقييم النموذج الثاني

- بعد الحصول على الشكل الدالي المعبر عن العلاقة القائمة بين رصيد الميزان التجاري وكل من معدل سعر الصرف الاسمي المعبر عنه بالتغير ومعدل سعر صرف البرنت (متوسط سعر البرميل)، سيم تحليل الاداء العام لنموذج الثاني لتقييم جودته وفعاليتها و تجسيد العلاقة المدروسة كما يلي:
- أ. من خلال الجدول السابق يتضح جميع احصائيات P-Value للمتغيرات المستقلة بما فيها المعلمة C هي أصغر من 5%، وهو ما يعني كل هذه المتغيرات ذات دلالة احصائية في التأثير على المتغير التابع المتمثل رصيد الميزان التجاري BC.
- ب. من خلال الجدول السابق أيضا يتبين أن $\text{Prob (F-statistic)}=0.000042 < 5\%$ ، وهو ما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة هي ذات دلالة احصائية مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر مجتمعة في المتغير التابع. (يمكن أيضا مقارنة احصائية فيشر المجدولة مع المحسوبة = 16.51).
- ج. نلاحظ من الجدول أيضا ان معدل الارتباط قوي ويساوي إلى 0.6 (أي 60%)، هي نسبة مقبولة تدل على ان القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار مقبولة، بعبارة اخرى ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر بنسبة 60% في تغير رصيد الميزان التجاري BC ، اما نسبة 43.62% المتبقية فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم حصرها في النموذج، وأيضا معدل الارتباط المعدل الذي يساوي 56.38%، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تفسر المتغير التابع بهذه النسبة وهي مقبولة احصائيا بدرجة شبه كبيرة.

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

المطلب الثالث: دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد و تحليل النموذج الاقتصادي

لكي يكون النموذج الرياضي قادر على توضيح العلاقة بين المتغير التابع، والذي يمثل رصيد الميزان التجاري، والمتغيرات المستقلة والتي تمثل معدل سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار ومعدل صرف البرنت، قد لا يكون كافيا لدراسة ظاهرة اقتصادية و تحليلها، بل يجب ان يخلو من اي مشاكل قد تؤثر في بناء النموذج، و ان يكون متوافقا مع الواقع و النظريات و المناهج الاقتصادية، لذا سيتم التطرق كما في النموذج السابق الى كل من مشاكل الارتباط الخطي المتعدد، و تحليل النموذج اقتصاديا.

1. دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد:

سننتبع نفس خطوات النموذج الاول وذلك من خلال وضع الفرضية العدم و الفرضية البديلة عند درجة معنوية 5%.

- الفرضية العدم H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي ، والفرضية البديلة H_1 : يوجد ارتباط ذاتي.

1.1- مشكلة الارتباط الذاتي **Auto-correlation**: يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Durban Watson أو من خلال Breusch-Godfrey Serial correlation LM test وهو ما يبينه الجدول رقم (1.15) التالي:

الجدول رقم(1.15) : اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	5.266728	Prob. F(2,20)	0.0145
Obs*R-squared	8.624520	Prob. Chi-Square(2)	0.0134

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

يتضح من الجدول السابق أن P-value لاختبار كي مربع يساوي 0.0134 وهي أصغر من 5%، وهو دليل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويمكن تفسير ذلك في ارتباط كل من أسعار النفط في الأسواق الدولية مع معدل صرف الدينار امام الدولار الأمريكي، حيث أنه كلما ارتفعت اسعار المحروقات في هذه الأسواق كلما ادى ذلك إلى دفع الحكومة الجزائرية التدخل في سوق الصرف من اجل جعل الدينار مقيم بأعلى من قيمته نظرا لوجود هامش مناورة كبير في احتياطات الصرف التي ترتفع كلما ارتفعت مداخيل المحروقات.

2.1- مشكلة عدم ثبات تجانس التباين **Heteroscedasticity** : يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Breusch-Pagan-Godfrey وأيضا ARCH وكل من هذين الاختبارين أثبتا أن هذا النموذج

الفصل الثالث:..... دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن $P\text{-value}=9.63 > 5\%$ ، حسب الجدول المبين أسفله (و 19.9 % حسب اختبار ARCH).

الجدول رقم(2.15): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.533965	Prob. F(2,22)	0.1022
Obs*R-squared	4.680752	Prob. Chi-Square(2)	0.0963
Scaled explained SS	3.360378	Prob. Chi-Square(2)	0.1863

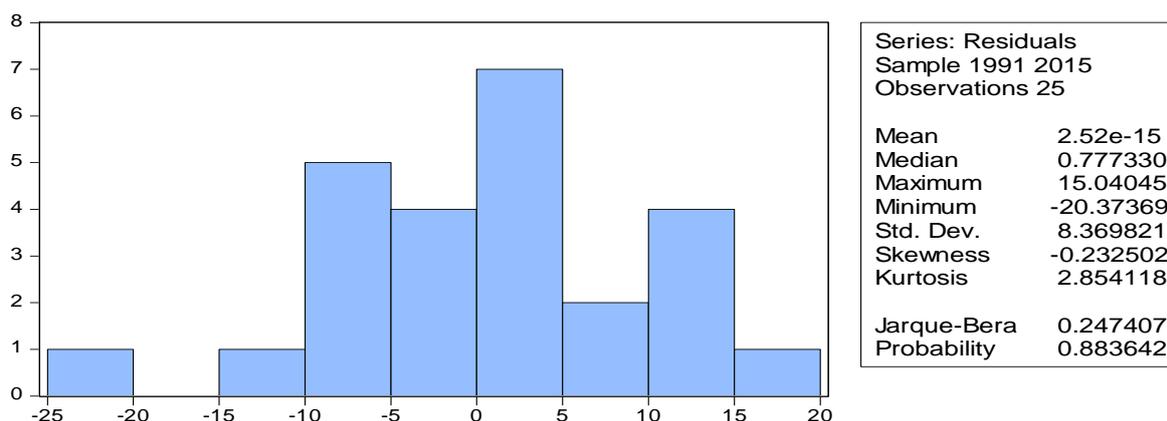
الجدول رقم (3.15): اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.623579	Prob. F(1,22)	0.2159
Obs*R-squared	1.649449	Prob. Chi-Square(1)	0.1990

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

3.1- مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: لمعرفة ما اذا كانت البواقي تتوزع طبيعيا ام لا عند درجة معنوية 5%، سيتم الاعتماد على فرضيتين بنفس الطريقة السابقة للتأكد من البواقي تتوزع طبيعيا ام لا وفق العديد من الاختبارات، و عليه يتم اختبار هذه المشكلة من خلال اختبار Jarque-Bera وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (20): اختبار Jarque-Bera



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views8

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة ان احتمالية الاختبار $p\text{-value}=88.36\% > 5\%$ وهو ما يعني أن هذا النموذج لا يعاني هو الآخر من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية
في الجزائر الفترة 1999-2015

من خلال ما سبق يتضح أن النموذج هو ذات جودة عالية احصائيا ولا يعاني من مشاكل الانحدار المتعدد باستثناء مشكلة الارتباط الذاتي التي تم شرح أسبابها آنفا وهذه المشكلة لا تؤثر احصائيا في جودة النموذج وهو ما يدفع إلى قبول هذا النموذج إحصائيا.

2. التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني:

من خلال الدراسة والتحليل الاحصائيين للنموذج الثاني اللذان تم القيام بهما خلال المراحل السابقة تبين ان لنا ايضا ان النموذج الثاني ذا قوة احصائية قوية، وعليه يجب تحليله اقتصاديا كما في النموذج الاول لتأكد من توافقه مع كل من الواقع و النظريات الاقتصادية.
فكانت المعادلة التي تم تقديرها لهذا النموذج كالآتي:

$$BC = 10.13 - 1.34 D(Tcn) + 0.12 poil$$

من المعادلة السابقة التي تعبر عن العلاقة بين رقم رصيد الميزان التجاري BC كمتغير تابع، وكل من سعر صرف الاسمي لدينار مقابل الدولار $D(Tcn)$ ، ومعدل سعر البرنت $poil$ ، يبدو ان العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ومعدل الصرف الاسمي مقابل الدولار هي علاقة عكسية، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية لان معدل الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار يتم بتسمية عدم اليقين، اي ان كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي بالإيجاب سوف يؤدي الى تدهور رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح، وهذا ما يتوافق مع كل من الواقع والنظريات الاقتصادية.

اما العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وسعر البرنت $poil$ تبدو من خلال المعادلة انها علاقة طردية، وهذا يعني ان تغير في سعر البرنت ب 1 دولار سوف يؤدي ذلك الى تحسن رصيد الميزان التجاري ب 0.12 مليار دولار اي 120 مليون دولار، وهو تحليل مقبول اقتصاديا نظرا لاعتماد الدولة الجزائرية على المحروقات بشكل كبير في صادراتها.

اما بالنسبة للمتغير الاساسي في النموذج الثاني المتمثل في تغير سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار، فمن خلال تطور معدل الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار خلال الفترة محل الدراسة من 1990 الى غاية 2015 وان ارتفاع سعر الصرف الاسمي او انخفاضه سيؤثر على رصيد الميزان التجاري، وسيؤثر في قيمة العملة المحلية.

الفصل الثالث:.....دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1999-2015

فيما يخص العلاقة بين سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار ورصيد الميزان التجاري، فيمكن القول ان رصيد الميزان التجاري كانت له استجابة للتغيرات التي حدثت في سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة، ففي سنة 1991 انخفض سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار الى 18.4728 بعد ان كان يقدر سنة 1990 ب 8.9575 دينار جزائري، وبالتالي الانخفاض في سعر الصرف الاسمي ادى الى تحسن في رصيد الميزان التجاري، وكذلك في السنوات الاخرى تبين ان سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار ينخفض من سنة الى اخرى، وبشكل عام فالنموذج بقي محافظا على العلاقة العكسية بين المتغيرين.

اما بالنسبة للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري وسعر البرنت فهي علاقة طردية، فخلال كامل فترة الدراسة من 1990-2015 شهد متوسط السنوي لسعر البرنت (انظر الملحق رقم (02) ارتفاع ملحوظا من سنة الى اخرى صاحبه ارتفاع في رصيد الميزان التجاري ايضا من سنة الى اخرى، فبعد ان كان متوسط سعر البرنت 22.26 دولار للبرميل سنة 1990 اخذ يرتفع سنة تلوى الاخرى الى ان بلغ 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، ثم عاود بالانخفاض في السنوات 2012،2013،2014،2015 ب 111.04، 199.55، 100.76، 53.06 دولار للبرميل على التوالي مما اثر على رصيد الميزان التجاري بالانخفاض حيث كان يقدر ب 25.96 دولار سنة 2011 ثم انخفض الى 20.17 مليار دولار سنة 2012، وتوالت الانخفاضات في السنوات 2013،2014،2015 ب 0.32، 9.39، 18.08 مليار دولار على التوالي، وهذا بسبب الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات والانخفاض الرهيب في اسعار البترول في السوق العالمية بسبب فائض في الانتاج العالمي، وبشكل عام فالعلاقة الطردية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البرنت بقي النموذج الثاني محافظا عليها بين المتغيرين.

خاتمة الفصل

من خلال الدراسة القياسية التي تم القيام بها خلال الفصل السابق، تم تقدير نموذجين، فالنموذج الاول كان يوضح العلاقة بين كل من الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك (معدل التضخم) باعتباره متغير تابع، وكل من سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري ومعدل السوق النقدي (معدل الفائدة) باعتبارهما متغيرات مستقلة، وقد اتضح ان الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يستجيب لتغيرات التي تحدث في كل متغيرات المستقلة السابقة، اي ان هذه المتغيرات التي تم ادراجها في النموذج الاول لها دلالة احصائية وقوة تفسيرية ادت الى تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

اما النموذج الثاني والذي يوضح العلاقة بين كل من رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع، وكل من سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار وسعر البرنت (سعر البرميل الواحد) للبترول كمتغيرات مستقلة، وقد اتضح ان رصيد الميزان التجاري يستجيب لتغيرات التي تحدث في كل متغيرات المستقلة، اي ان هذه المتغيرات المدرجة في النموذج الثاني لها قوة تفسيرية اثرت على رصيد الميزان التجاري.

وبعد القيام بتشخيص النموذجين للتأكد من وجود او عدم وجود مشاكل قد تؤثر على صلاحية النموذجين فقد تبين ان النموذج الاول لا يوجد به ارتباط ذاتي للبواقي، ولكن يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء ، وهذا لا يؤثر في النموذج عموما، كما ان البواقي تتوزع طبيعيا، ما يعكس الجودة العالية لنموذج الاول من الناحية الاحصائية.

اما النموذج الثاني فوجد انه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ويمكن تفسير ذلك بارتباط كل من اسعار النفط في الاسواق الدولية مع معدل صرف الدينار امام الدولار الامريكي، اما عن مشكلة عدم ثبات تجانس الاخطاء فوجد ان النموذج الثاني لا يعاني مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء، كما ان البواقي تتوزع طبيعيا ما يعكس الجودة العالية لهذا النموذج من الناحية الاحصائية.

اما من الناحية الاقتصادية فكلا النموذجين يوافقان كل من الواقع و النظريات الاقتصادية، وهذا يدل على ان النموذجين ذو جودة، اي ان التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري تؤثر في كل من المتغيرات النقدية و الحقيقية، وان العلاقة بين المتغيرات في معادلة النموذجين تفسر ذلك بشكل اوضح، ولكن لا يمكن الحكم نهائيا على هذه العلاقات قد يكون هناك تأثير لمتغيرات داخل او خارج النموذج قد تؤثر في طبيعة العلاقة فتتحول من عكسية الى طردية والعكس.

خاتمة عامة

أظهرت الدراسة السابقة بان سعر الصرف متغير اقتصادي يمكن ان يؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو بمثابة اداة ربط بين اقتصاد البلد والعالم الخارجي، ويدل على مدى تنافسية البلد واستقراره الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تم استهداف في هذا البحث محاولة معالجة اشكالية تتمحور اساسا حول قياس مدى اثر التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية اخذين الجزائر كدراسة حالة، خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2015، وذلك بغية معرفة الاثر الذي احدثه التخفيض المستمر في قيمة الدينار في الفترة محل الدراسة، ومن خلال البحث والاهداف المرجوة، وللإجابة على بعض الاسئلة والاشكالية المصوغة، وباختبار بعض الفرضيات الموضوعية، واتباع المنهج التحليلي وادوات القياسي في البحث، تم معالجة البحث من خلال تقسيمه الى ثلاثة فصول باستخدام المنهج والادوات سابقة الذكر.

عندما تم التطرق الى بناء نموذج المعتمد قيد الدراسة، فقد تم اختيار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لما يتلاءم مع طبيعة البحث، وقد ساعد النموذجين اللذان تم اعتمادهما لقياس اثر التخفيضات المتتالية لدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية، بين كل من معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي لدينار الجزائري ومعدل السوق النقدي المؤثرة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (معدل التضخم) الذي بدوره يتأثر بتخفيضات الحاصلة في قيمة الدينار الجزائري، باعتباره مؤشر لقياس التضخم في الجزائر، اذ تبين في النموذج الاول ان كل من معدل الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري ومعدل السوق النقدي تربطهما علاقة عكسية مع الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم)، اما عن النموذج الثاني فقد بين ان كل من معدل الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار وسعر البرنت (متوسط سعر البرميل) متغيرات مؤثرة في رصيد الميزان التجاري، وذلك لتتبع اثر التخفيض الحاصل في قيمة الدينار امام الدولار على رصيد الميزان التجاري للجزائر، وقد تبين في النموذج الثاني ان معدل سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار يرتبط بعلاقة عكسية مع رصيد الميزان التجاري، اما سعر البرنت فتربطه علاقة طردية مع رصيد الميزان التجاري.

اولا- اختبار الفرضيات:

على ضوء ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي تم صياغتها سابقا كما يلي:

1- الفرضية الرئيسية: " اثر التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990-2015، قد تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية الرئيسية من خلال هذا البحث، اذ تبين ان بعض المتغيرات الاقتصادية قد استجابة لتخفيضات الحاصلة في قيمة الدينار الجزائري، وهو ما

انعكس على الرقم القياسي لأسعار باعتباره معدل قياس التضخم في الجزائر ورصيد الميزان التجاري، فضلا عن النموذجين المعتمدين في الدراسة القياسية اكدا ان لمعدل الصرف اثر على كل من الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك ورصيد الميزان التجاري من خلال الاستجابة العكسية لكل منهما لتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف، في حين يكون هناك عوامل اخرى لها تأثير ايضا على هذه المتغيرات الاقتصادية.

2- الفرضيات الفرعية:

توجد علاقة بين تخفيض قيمة الدينار وتقلبات معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، من خلال هذا البحث تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية الفرعية الاولى، فقد تبين انه من خلال تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي لدينار الجزائري خلال الفترة محل الدراسة بالإيجاب ساهم في خفض معدلات التضخم، ومع انتهاج بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية خلال الفترة التي كان يعاني الاقتصاد من عجز في السيولة، اما في فترة فائض السيولة فكانت السياسة توسعية من قبل السلطات النقدية، وعليه التخفيضات الحاصلة في قيمة الدينار اثرت بشكل كبير في معدل التضخم في الجزائر.

دعمت سياسة الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار لمعالجة الاختلالات الموجودة في

الميزان التجاري الجزائري، تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية، وذلك من خلال الاستجابة التي احدثها رصيد الميزان التجاري اثر تغير الحاصل في معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، والذي ادى الى تحسن الميزان التجاري، حيث تبين من خلال الدراسة انها هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري ومعدل الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار الامريكي، الا ان هناك متغيرات اخرى اضافة الى معدل الصرف الاسمي مقابل الدولار الامريكي لها تأثير على رصيد الميزان التجاري كمعدل السوق النقدي في الجزائر.

ثانيا- نتائج البحث:

تم من خلال هذا البحث استخلاص جملة من النتائج اهمها:

1- شهد الدينار الجزائري العديد من مراحل التخفيض في قيمته، ففي كل مرحلة تم التخفيض بنسبة مختلفة.

2- ركز برنامج التعديل الهيكلي على تعديل سعر صرف الدينار الجزائري، وبداية الاتجاه نحو نظام التعويم المدار لسعر الصرف.

3- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتدعيم فعالية تخفيض قيمة الدينار في تحقيق الاهداف المرجوة.

- 4- اتباع الجزائر سياسة انكماشية خلال سنوات التسعينيات خاصة خلال فترة التعديل الهيكلي، حيث شهد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك مستويات غير مسبوقة له وهذا راجع الى تحرير سعر صرف الدينار بمعدلات كبيرة امام الدولار، اما في سنوات 2000 ومع التوسع الكبير في الكتلة النقدية M_2 استطاعت الجزائر التحكم في معدلات التضخم وانخفاضه الى مستويات دنيا كما اثبتت الدراسة.
- 5- يساهم سعر الصرف في التحكم في معدلات التضخم وتحسين رصيد الميزان التجاري، وذلك من قبل سياسات صرف تنتهجها السلطات النقدية للبلاد.
- 6- ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم بسلة من العملات.
- 5- ارتباط كل من تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (معدل التضخم) ورصيد الميزان التجاري ارتباطا وثيقا بالتطورات الحاصلة في معدل صرف الدينار الجزائري.
- 6- تم ايجاد نموذجين لانحدار الخطي المتعدد يعبران عن العلاقة الخطية بين الرقم القياسي للأسعار كمتغير تابع وكل من معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ومعدل السوق النقدي كمتغيرات مستقلة التي لها تأثير على الرقم القياسي للأسعار وهذا في النموذج الاول، اما عن النموذج الثاني فيعبر عن العلاقة بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وكل من معدل الصرف الاسمي لدينار مقابل الدولار الامريكي ومعدل سعر البرنت (متوسط سعر البرميل النفط) كمتغيرات مستقلة تؤثر في رصيد الميزان التجاري.
- 7- يرتبط كل من الرقم القياسي للأسعار ورصيد الميزان التجاري كمتغيرات تابعة بمعدل سعر صرف الدينار كمتغير مستقل بعلاقة عكسية، وقد تكون طردية في بعض الحالات اين يكون لمتغيرات اخرى تأثير على كل من الرقم القياسي للأسعار ورصيد الميزان التجاري.
- 8- يرتبط الرقم القياسي للأسعار بعلاقة عكسية مع معدل السوق النقدي (معدل الفائدة).
- 9- يرتبط رصيد الميزان التجاري بعلاقة طردية مع سعر البرنت (متوسط سعر برميل النفط).
- 10- التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتدعيم فعالية تخفيض قيمة الدينار في تحقيق الاهداف المرجوة.

ثالثا- التوصيات:

- من خلال النتائج المستخلصة تم اقتراح بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:
- 1- ارساء سياسة سعر صرف فعالة لتحكم في التخفيضات الحاصلة في قيمة الدينار الجزائري وتوجيهها بما يتلاءم ويخدم الاقتصاد الوطني.
 - 2- ضرورة الاهتمام بإدارة اسعار الصرف من قبل السلطات النقدية للدولة.

3- التحكم في كل المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بشكل كبير بالتخفيض الحاصل في قيمة الدينار، والعمل على استقرارها.

4- اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري.

5- ارساء اقتصاد قائم على تنوع النشاطات في مختلف المجالات وتشجيع على الاستثمارات المباشرة، لتفادي تخفيضات اخرى في قيمة الدينار، وما يترتب عنها من اثار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

6- عصرية اهداف السياسة النقدية للحد من التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري.

7- ربط السياسة المالية بسياسة النقدية لتكون السياسات الموجهة حول التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري فعالة وناجعة.

8- التدرج في عملية تحرير الدينار الجزائري الى حين توفر الشروط التي يتطلبها نظام التعويم لان تسريع عملية التحرير قد تؤدي الى تدهور رهيب في قيمة الدينار الجزائري.

رابعا- افاق البحث:

مما لا ريب فيه هو ان أي بحث علمي اكايمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الالمام بأهم جوانب الموضوع، الا ان هذا ما يميز البحث العلمي، فالبحث العلمي تراكمي وامتداد لبحوث علمية سابقة، وهو تمهيد او بداية لبحوث اخرى، وعليه قد تنشأ تساؤلات قد تكون بحوث لاحقة في المستقبل على اثرها:

- قياس اثار تخفيض قيمة الدينار على القدرة الشرائية في الجزائر.
- قياس اثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وفق اسلوب المرونات.
- قياس اثار تغير قيمة الدينار على الاستثمار الاجنبي.
- محددات سعر صرف الدينار في السوق الموازية الجزائرية.
- سبل تقريب سعر الصرف الموازي من الرسمي في الجزائر.

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب

- 1- الكامل البكري ورمضان محمد مقلد واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة لنشر، اسكندرية، 2000.
- 2- الكامل بكري، التمويل الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1994.
- 3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 4- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- 6- بسام الحجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهج، بيروت، لبنان، 2009.
- 7- جيلالي حلاطو، الاحصاء التطبيقي، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 9- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
- 10- حسين علي بخيت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري، الاردن، 2009.
- 11- دريد كمال ال شبيب، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الاردن، 2011.
- 12- داود سعد الله، الازمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 13- رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة لنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2000.
- 14- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 15- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان مدفوعات، دار اليازوري، عمان، 2011.
- 16- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية (نظرية و تطبيق)، جامعة البصرة، 2005.
- 17- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 18- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، عمان، 2011.

قائمة المراجع

- 19- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2011.
- 20- عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
- 21- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 22- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2002.
- 23- عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، اليمن، 2006.
- 24- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 25- كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
- 26- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2011.
- 27- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- 28- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 29- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 30- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 31- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- 32- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي (النظرية و التطبيق)، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2004.
- 33- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات)، دار حامد، الجزائر، 2011.

قائمة المراجع

- 34- محمد ادر يوش، محاضرات في الاقتصاد القياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013.
- 35- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، القاهرة، 2006.
- 36- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجريز لنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 37- ولبد اسماعيل السيفو و احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي (بين النظرية و التطبيق)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- الاطروحات و الرسائل الجامعية
- 1- زهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف دراسة حالة الجزائر(1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007.
- 2- سمير ايت يحي، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
- 3- سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 4- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، جزائر، 2009-2010.
- 5- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 6- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014.

- 7- فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي (فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
- 8- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 1993-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 9- مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015.
- 10- مصطفى بن شلاط، اثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المركز الجامعي بشار، 2005-2006.
- 11- يوسف بن حاتم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 12- ايمان بوعكاز، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.
- **الملتقيات والمجالات**
- 1- بن بريكة الزهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مجلة الابحاث الاقتصادية و ادارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013.
- 2- بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 23.
- 3- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، اثر تغير سعر الصرف الاورو مقابل الدولار الامريكى على اقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، كلية علوم اقتصادية و التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

قائمة المراجع

- 4- رشيد دريس، انعكاس لانفتاح التجاري في الجزائر هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة (2000-2012)، مجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 11، 2014.
- 5- سمير ايت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 6- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر(نمذجة قياسية للدينار الجزائري) الأكااديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 5، 2011.
- 7- عبد الحميد مرغيت، تقييم اداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.
- 8- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات، ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع والتحديات)، الشلف، الجزائر.
- 9- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، الشلف، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Les ouvrages

- 1- Bruckert. x et Marteau. D et Dahlia. t, "le taux de change et la zone de franc", EDICEF- paris –1989.
- 2- Bernard GUILLOCHON, Annie KAWECKI, « Economie internationale » .
- 3- Jean Bourget ,Arcangelo Figluizzi, Yves zenou .
- 4- Gilles dufernot Laurent Mathieu, Valérie mignon.
- 5- M. Dupuy, J-M. Cardebat, Y. Jegourel: Finance Internationale.
- 6- Mourad BENACHENHOU, « inflation, dévaluation, et marginalisation »,DAR ECH'RIFA , Alger, SDE.
- 7- M.Kenniche,(les politiques de change en Algérie :1962-1995), Revuealgérienne d'économie et de gestion, n°01, mai1997.

- 8- Peyrard Josette, "**risque de change**", librairie vuibert – paris – 1986.
- 9- Paul, R, KRUGMAN. Maurice OBSTFELD, « **Economie internationale** » .
- 10- Roger Dehem. **Précis d'économie internationale**. DUNOD.1982.

-Les rapports

- 1- Ministère Des Finances, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2005**, Année Une Du Programme De Consolidation De La Croissance 2005 – 2009, Septembre 2004.
- 2- Bank of Algeria, **Bulletin statistique trimestriel** ; N°01 Septembre; 2007.
- 3- Bank of Algeria, **Bulletin statistique trimestriel** ; N°05 Décembre; 2008.
- 4-Bank of Algeria, **Bulletin statistique trimestriel** ; N°09 Décembre; 2009.
- 5- Bank of Algeria, **Bulletin statistique trimestriel**; N°13 Mars;2011.
- 6- Bank of Algeria; **Bulletin statistique trimestriel** ; N°30;Juin;2015.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1-www.imf.org

2-www.Bank-of-Algeria.dz

الملحق رقم(01): تطور معدل سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة من 1990- 2015

السنوات années	معدل سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار	معدل سعر الصرف الاسمي لدينار مقابل اليورو	معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي لدينار الجزائري	معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري
1990	8.9575		665.37	218.44
1991	18.4728		331.46	130.32
1992	21.8360		268.08	133.74
1993	23.3454		277.78	160.55
1994	35.0585		196.88	138.61
1995	47.6627		129.95	116.18
1996	54.7489		116.54	118.52
1997	57.7073		125.05	127.92
1998	58.7389		130.93	134.17
1999	66.5738		123.69	124.01
2000	75.2579	69.43	122.91	117.95
2001	77.2150	69.20	127.36	121.85
2002	79.6819	75.34	120.78	113.10
2003	77.3949	87.47	109.52	101.82
2004	72.0606	89.6423	109.15	102.19
2005	73.2730	91.3014	105.79	97.80
2006	72.6466	91.2447	105.91	97.64
2007	69.2924	94.9973	104.13	96.40
2008	64.5828	94.8622	106.63	100.66
2009	72.6474	101.299	100.91	99.33
2010	74.3859	99.1927	100.00	100.00
2011	72.9378	102.2154	98.25	99.52
2012	77.5359	102.1627	97.67	104.82
2013	79.3684	105.4374	95.00	103.29
2014	80.5790	106.9064	96.01	105.40
2015	100.4630	105.5732	89.59	100.86

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG

وبنك الجزائر

الملحق رقم (02): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015

الكتلة النقدية M ₂	معدل السوق النقدي	معدل اعادة الخصم	معدل التضخم القياسي	معدل التضخم	السنوات années
343	16.88	10.50	15.52	16.65	1990
415.27	17.50	11.50	19.54	25.88	1991
515.97	17.50	11.50	25.72	31.66	1992
627.427	17.88	21.00	31.01	20.54	1993
723.514	19.80	14.00	40.01	29.04	1994
799.562	19.62	13.00	51.93	29.77	1995
915.058	19.61	11.00	61.63	18.67	1996
1081.518	16.66	9.50	65.16	5.73	1997
1592.416	10.13	8.50	68.39	4.95	1998
1789.350	9.99	6.00	70.20	2.64	1999
2022.534	9.49	6.00	70.44	0.33	2000
2473.516	5.37	5.50	73.41	4.22	2001
2901.530	2.80	4.50	79.45	1.41	2002
3354.422	2.74	4.00	77.63	5.26	2003
3738.037	1.64	4.00	80.71	3.96	2004
4157.585	1.43	4.00	81.82	1.38	2005
4975.343	2.05	4.00	83.72	2.31	2006
5994.508	3.13	4.00	86.79	3.67	2007
6955.968	3.27	4.00	91.02	4.86	2008
7292.695	3.68	4.00	96.23	5.73	2009
8280.740	3.22	4.00	100	3.91	2010
9929.187	2.14	4.00	104.52	4.52	2011
11015.135	0.47	4.00	113.82	8.89	2012
11941.507	1.57	4.00	117.52	3.25	2013
13663.912	2.24	4.00	120.95	2.91	2014
13704.511	0.91	4.00	126.74	4.80	2015

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG،

الملحق رقم (03): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015

الانفاق الحكومي	معدل النمو الحقيقي	الناتج المحلي الاجمالي	الواردات	الصادرات	السنوات années
90.07	0.80	554.39	139.11	129.59	1990
128.19	1.20-	862.13	198.35	246.53	1991
184.77	1.80	1074.7	244.49	266.29	1992
221.20	2.10-	1189.72	269.13	252.29	1993
263.93	8.89 -	1487.4	424.50	342.57	1994
340.21	3.79	2004.99	616.10	533.05	1995
405.37	7.09	2570.03	596.71	781.69	1996
459.83	1.09	2780.17	594.68	873.22	1997
503.63	5.10	2830.49	656.08	652.26	1998
543.60	3.20	3238.20	737.63	911.56	1999
560.14	2.22	4123.51	857.22	1734.75	2000
624.56	3.30	4227.11	930.68	1550.90	2001
700.45	4.70	4522.77	1159.17	1605.79	2002
777.52	6.90	5252.32	1254.04	2008.95	2003
846.90	5.20	6149.12	1577.14	2462.92	2004
865.88	5.10	7561.98	1820.43	3562.92	2005
954.87	2.00	8501.64	1863.50	4149.71	2006
1089	3.00	9352.89	2326.06	4402.23	2007
1458.51	2.40	11043.7	3170.78	5298.03	2008
1609.37	2.40	9968.03	3583.77	3525.86	2009
2065.76	3.30	11991.56	3768.00	4610.10	2010
3015.17	2.40	14588.53	4184.89	5658.62	2011
3293.47	3.40	16208.7	4622.07	5979.81	2012
3185.71	2.80	16650.18	5061.12	5528.76	2013
3364.92	3.80	17242.54	5500.52	5252.60	2014
3446.77	3.90	16591.88	6104.03	3909.79	2015

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

الملحق رقم(04): تطور متوسط السنوي لسعر البترول ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال

الفترة 1990-2015

السنوات années	سعر الصرف الدينار امام الدولار الأمريكي DZD/\$	متوسط السنوي لسعر البترول poil (دولار/برميل)	رصيد الميزان التجاري (بالمليار دولار)
1990	9	22.26	3.11
1991	18.5	18.62	4.67
1992	21.8	18.44	3.21
1993	22.5	16.33	2.42
1994	36	15.53	-0.26
1995	47.6	16.86	0.16
1996	54.7	20.29	4.13
1997	57.7	18.86	5.69
1998	58.8	12.28	1.51
1999	66.6	17.44	3.36
2000	75.26	28.50	12.3
2001	77.21	24.8	9.61
2002	79.68	25.2	6.7
2003	77.36	29	11.15
2004	72.06	38.7	14.27
2005	73.36	54.6	26.81
2006	72.64	65.7	34.06
2007	69.38	74.8	34.24
2008	64.56	99.9	40.6
2009	72.59	62.2	7.79
2010	74.40	80.15	18.21
2011	72.85	112.94	25.96
2012	77.55	111.04	20.17
2013	79.38	109.55	9.39
2014	80.56	100.76	0.32
2015	100.46	53.06	-18.08

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي IMF.ORG.

الملحق رقم (05): جدول فيشر

F Table for $\alpha= 0.05$ (2/3)

df2/df1	12	15	20	24	30	40	60	120	∞
1	243.9060	245.9499	248.0131	249.0518	250.0951	251.1432	252.1957	253.2529	254.3144
2	19.4125	19.4291	19.4458	19.4541	19.4624	19.4707	19.4791	19.4874	19.4957
3	8.7446	8.7029	8.6602	8.6385	8.6166	8.5944	8.5720	8.5494	8.5264
4	5.9117	5.8578	5.8025	5.7744	5.7459	5.7170	5.6877	5.6581	5.6281
5	4.6777	4.6188	4.5581	4.5272	4.4957	4.4638	4.4314	4.3985	4.3650
6	3.9999	3.9381	3.8742	3.8415	3.8082	3.7743	3.7398	3.7047	3.6689
7	3.5747	3.5107	3.4445	3.4105	3.3758	3.3404	3.3043	3.2674	3.2298
8	3.2839	3.2184	3.1503	3.1152	3.0794	3.0428	3.0053	2.9669	2.9276
9	3.0729	3.0061	2.9365	2.9005	2.8637	2.8259	2.7872	2.7475	2.7067
10	2.9130	2.8450	2.7740	2.7372	2.6996	2.6609	2.6211	2.5801	2.5379
11	2.7876	2.7186	2.6464	2.6090	2.5705	2.5309	2.4901	2.4480	2.4045
12	2.6866	2.6169	2.5436	2.5055	2.4663	2.4259	2.3842	2.3410	2.2962
13	2.6037	2.5331	2.4589	2.4202	2.3803	2.3392	2.2966	2.2524	2.2064
14	2.5342	2.4630	2.3879	2.3487	2.3082	2.2664	2.2229	2.1778	2.1307
15	2.4753	2.4034	2.3275	2.2878	2.2468	2.2043	2.1601	2.1141	2.0658
16	2.4247	2.3522	2.2756	2.2354	2.1938	2.1507	2.1058	2.0589	2.0096
17	2.3807	2.3077	2.2304	2.1898	2.1477	2.1040	2.0584	2.0107	1.9604
18	2.3421	2.2686	2.1906	2.1497	2.1071	2.0629	2.0166	1.9681	1.9168
19	2.3080	2.2341	2.1555	2.1141	2.0712	2.0264	1.9795	1.9302	1.8780
20	2.2776	2.2033	2.1242	2.0825	2.0391	1.9938	1.9464	1.8963	1.8432
21	2.2504	2.1757	2.0960	2.0540	2.0102	1.9645	1.9165	1.8657	1.8117
22	2.2258	2.1508	2.0707	2.0283	1.9842	1.9380	1.8894	1.8380	1.7831



F Table for $\alpha = 0.05$ (1/3)

df2/df1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4476	199.5000	215.7073	224.5832	230.1619	233.9860	236.7684	238.8827	240.5433	241.8817
2	18.5128	19.0000	19.1643	19.2468	19.2964	19.3295	19.3532	19.3710	19.3848	19.3959
3	10.1280	9.5521	9.2766	9.1172	9.0135	8.9406	8.8867	8.8452	8.8123	8.7855
4	7.7086	6.9443	6.5914	6.3882	6.2561	6.1631	6.0942	6.0410	5.9988	5.9644
5	6.6079	5.7861	5.4095	5.1922	5.0503	4.9503	4.8759	4.8183	4.7725	4.7351
6	5.9874	5.1433	4.7571	4.5337	4.3874	4.2839	4.2067	4.1468	4.0990	4.0600
7	5.5914	4.7374	4.3468	4.1203	3.9715	3.8660	3.7870	3.7257	3.6767	3.6365
8	5.3177	4.4590	4.0662	3.8379	3.6875	3.5806	3.5005	3.4381	3.3881	3.3472
9	5.1174	4.2565	3.8625	3.6331	3.4817	3.3738	3.2927	3.2296	3.1789	3.1373
10	4.9646	4.1028	3.7083	3.4780	3.3258	3.2172	3.1355	3.0717	3.0204	2.9782
11	4.8443	3.9823	3.5874	3.3567	3.2039	3.0946	3.0123	2.9480	2.8962	2.8536
12	4.7472	3.8853	3.4903	3.2592	3.1059	2.9961	2.9134	2.8486	2.7964	2.7534
13	4.6672	3.8056	3.4105	3.1791	3.0254	2.9153	2.8321	2.7669	2.7144	2.6710
14	4.6001	3.7389	3.3439	3.1122	2.9582	2.8477	2.7642	2.6987	2.6458	2.6022
15	4.5431	3.6823	3.2874	3.0556	2.9013	2.7905	2.7066	2.6408	2.5876	2.5437
16	4.4940	3.6337	3.2389	3.0069	2.8524	2.7413	2.6572	2.5911	2.5377	2.4935
17	4.4513	3.5915	3.1968	2.9647	2.8100	2.6987	2.6143	2.5480	2.4943	2.4499
18	4.4139	3.5546	3.1599	2.9277	2.7729	2.6613	2.5767	2.5102	2.4563	2.4117
19	4.3807	3.5219	3.1274	2.8951	2.7401	2.6283	2.5435	2.4768	2.4227	2.3779
20	4.3512	3.4928	3.0984	2.8661	2.7109	2.5990	2.5140	2.4471	2.3928	2.3479
21	4.3248	3.4668	3.0725	2.8401	2.6848	2.5727	2.4876	2.4205	2.3660	2.3210
22	4.3009	3.4434	3.0491	2.8167	2.6613	2.5491	2.4638	2.3965	2.3419	2.2967

F Table for $\alpha = 0.05$ (3/3)

df2/df1	1	2	3	4	5	6	7	8	9
23	4.2793	3.4221	3.0280	2.7955	2.6400	2.5277	2.4422	2.3748	2.3201
24	4.2597	3.4028	3.0088	2.7763	2.6207	2.5082	2.4226	2.3551	2.3002
25	4.2417	3.3852	2.9912	2.7587	2.6030	2.4904	2.4047	2.3371	2.2821
26	4.2252	3.3690	2.9752	2.7426	2.5868	2.4741	2.3883	2.3205	2.2655
27	4.2100	3.3541	2.9604	2.7278	2.5719	2.4591	2.3732	2.3053	2.2501
28	4.1960	3.3404	2.9467	2.7141	2.5581	2.4453	2.3593	2.2913	2.2360
29	4.1830	3.3277	2.9340	2.7014	2.5454	2.4324	2.3463	2.2783	2.2229
30	4.1709	3.3158	2.9223	2.6896	2.5336	2.4205	2.3343	2.2662	2.2107
40	4.0847	3.2317	2.8387	2.6060	2.4495	2.3359	2.2490	2.1802	2.1240
60	4.0012	3.1504	2.7581	2.5252	2.3683	2.2541	2.1665	2.0970	2.0401
120	3.9201	3.0718	2.6802	2.4472	2.2899	2.1750	2.0868	2.0164	1.9588
∞	3.8415	2.9957	2.6049	2.3719	2.2141	2.0986	2.0096	1.9384	1.8799

df2/df1	10	12	15	20	24	30	40	60	120	∞
23	2.2747	2.2036	2.1282	2.0476	2.0050	1.9605	1.9139	1.8648	1.8128	1.7570
24	2.2547	2.1834	2.1077	2.0267	1.9838	1.9390	1.8920	1.8424	1.7896	1.7330
25	2.2365	2.1649	2.0889	2.0075	1.9643	1.9192	1.8718	1.8217	1.7684	1.7110
26	2.2197	2.1479	2.0716	1.9898	1.9464	1.9010	1.8533	1.8027	1.7488	1.6906
27	2.2043	2.1323	2.0558	1.9736	1.9299	1.8842	1.8361	1.7851	1.7306	1.6717
28	2.1900	2.1179	2.0411	1.9586	1.9147	1.8687	1.8203	1.7689	1.7138	1.6541
29	2.1768	2.1045	2.0275	1.9446	1.9005	1.8543	1.8055	1.7537	1.6981	1.6376
30	2.1646	2.0921	2.0148	1.9317	1.8874	1.8409	1.7918	1.7396	1.6835	1.6223
40	2.0772	2.0035	1.9245	1.8389	1.7929	1.7444	1.6928	1.6373	1.5766	1.5089
60	1.9926	1.9174	1.8364	1.7480	1.7001	1.6491	1.5943	1.5343	1.4673	1.3893
120	1.9105	1.8337	1.7505	1.6587	1.6084	1.5543	1.4952	1.4290	1.3519	1.2539
∞	1.8307	1.7522	1.6664	1.5705	1.5173	1.4591	1.3940	1.3180	1.2214	1.0000

الملخص

يعد موضوع قياس اثر التخفيضات المتتالية للدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من المواضيع الهامة، والتي تلقى رواجاً واقبالاً في الساحة الوطنية، لما تتركه من اثار على مستوى الاقتصاد الكلي للوطن، ولقد اعتمدت الدراسة القياسية خلال الفترة (1990- 2015) على نموذجين، درس النموذج الاول اثر التخفيض الحاصل في قيمة الدينار معبر عنه بالرقم القياسي للأسعار، وذلك بعد اضافة معدل السوق النقدي (معدل الفائدة) كمتغير مستقل ثاني، ولقد افضت النتيجة الى وجود علاقة عكسية بين كل من المتغيرين المستقلين (معدل الصرف، معدل الفائدة)، ومعدل التضخم كمتغير تابع، اما النموذج الثاني فقد درس اثر كل من معدل صرف الدينار امام الدولار من جهة وسعر البرنت من جهة ثانية على رصيد الميزان التجاري، ولقد افضت النتيجة الى وجود علاقة عكسية بين كل من معدل الصرف ورصيد الميزان التجاري الى علاقة طردية بين كل من سعر البرنت ورصيد الميزان التجاري نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على هذا القطاع بشكل حيوي، فوجب على السلطات الوطنية العمل على تقوية عملتها من خلال تنويع جهازها الانتاجي.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة، الدينار الجزائري، رصيد الميزان التجاري، معدل التضخم

الملخص

يعد موضوع قياس اثر التخفيضات المتتالية للدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من المواضيع الهامة، والتي تلقى رواجاً واقبالاً في الساحة الوطنية، لما تتركه من اثار على مستوى الاقتصاد الكلي للوطن، ولقد اعتمدت الدراسة القياسية خلال الفترة (1990- 2015) على نموذجين، درس النموذج الاول اثر التخفيض الحاصل في قيمة الدينار معبر عنه بالرقم القياسي للأسعار، وذلك بعد اضافة معدل السوق النقدي (معدل الفائدة) كمتغير مستقل ثاني، ولقد أفضت النتيجة الى وجود علاقة عكسية بين كل من المتغيرين المستقلين (معدل الصرف، معدل الفائدة)، ومعدل التضخم كمتغير تابع ، اما النموذج الثاني فقد درس اثر كل من معدل صرف الدينار امام الدولار من جهة وسعر البرنت من جهة ثانية على رصيد الميزان التجاري، ولقد افضت النتيجة الى وجود علاقة عكسية بين كل من معدل الصرف وصيد الميزان التجاري الى علاقة طردية بين كل من سعر البرنت وصيد الميزان التجاري نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على هذا القطاع بشكل حيوي، فوجب على السلطات الوطنية العمل على تقوية عملتها من خلال تنويع جهازها الانتاجي.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة، الدينار الجزائري، رصيد الميزان التجاري، معدل التضخم

Abstract

The study of measuring the effect of successive reductions of the dinar on some economic variables in Algeria is one of the important topics, which is popular and attractive subject in the national arena because of the effects on the macroeconomic level of the country. The study was adopted during the period 1990 - 2015 on two models; the first one is studying the decrease of the dinar's value expressed in the price index, after adding the rate of the money market (interest rate) as a second independent variable. The result is an inverse relationship between the two independent variables (exchange rate, interest rate) As a dependent variable, either the second model examined the effect of both the dinar exchange rate against the dollar on the one hand and the price of the Brent on the other hand on the balance of the trade balance. The result is an inverse relationship between the exchange rate and balance of trade balance to a positive relationship between the price of the Brent and balance trade balance due to the vital dependence of the national economy on this sector, national authorities must strengthen their currency by diversifying their production apparatus.

Keywords: devaluation, Algerian dinar, balance of trade balance, inflation rate